رحلة

القائد العثماني سيدي علي التركي
الى الجزيرة العربية
سنة ١٥٥٣

كما يتضمن:

- الوجود المصري في السعودية ١٨١٧ - ١٨٤٠.
- عُمان في كتابات المؤرخين العراقيين في العصر العثماني.
- نص جديد في تاريخ الزبير والبصرة والكويت (لابن الغملاس).
- الزُبارة في قطر مركزاً للثقافة في شرقيّ الجزيرة العربية.

الدار العربية للموسوعات

رحلة

القائد العثماني سيدي علي التركي

الى الجزيرة العربية

سنة ١٥٥٣





رحلة

القائد العثماني سيدي علي التركي
الى الجزيرة العربية
سنة ١٥٥٣

ويتضمن أيضاً:

- الوجود المصري في السعودية ١٨١٧ - ١٨٤٠.
- عُمان في كتابات المؤرخين العراقيين في العصر العثماني.
- نص جديد في تاريخ الزبير والبصرة والكويت (لابن الغملاس).
- الزُبارة في قطر مركزاً للثقافة في شرقيّ الجزيرة العربية.

تحقيق

د. عماد عبد السلام رؤوف

الدار العربية للموسوعات

الطبعة الأولى

٢٠١٠م - ١٤٣٠هـ



الدار العربية للموسوعات

الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط1 - بيروت - لبنان
ص.ب: 511 الحازمية - هاتف: 952594 5 00961 - فاكس: 459982 5 00961
هاتف نقال: 388363 3 00961 - 525066 3 00961 - بيروت - لبنان
الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

مؤسسها ومديرها العام: خالد العاني

المقدمة

يضم هذا الكتاب عدداً من المباحث التي تناولت جوانب من تاريخ الجزيرة العربية في العصر الحديث وملامح متنوعة من العلاقات المتشابكة بين أقطاره، فتناولت بعض تلك المباحث عَرْضاً لوقائع رحلة القائد البحري العثماني سيدي علي إلى الجزيرة العربية والمحيط الهندي، سنة ٩٦١هـ/ ١٥٥٣م وهي تلقي ضوءاً مهمًّا على صفحة من تاريخ الصراع العثماني- البرتغالي في تلك المناطق في القرن السادس عشر، وكما تناولت ظروف حصار نادر شاه لمدينة البصرة، سنة ١٧٤٣ وموقف القوى الخليجية منه، وبَحَثَ مَبحثٌ منها في التداعيات السياسية والاجتماعية التي نَجَمَت عن تأسيس الدولة السعودية الأولى في شرقي الجزيرة العربية، سواء ما تمثّل منها بموقف ولاة بغداد والقبائل العراقية منها، أو ما تحقق من امتداد الوجود المصري العسكري، في عهد محمد علي باشا، إلى تلك المناطق، ووصوله إلى شواطئ الجزيرة العربية، وما نجم عن ذلك من صراع مع بريطانيا من جهة، وولاة بغداد العثمانيين من جهة أخرى. كما تناولت مباحث أخرى جوانب ثقافية واجتماعية من تاريخ الخليج، منها أثر مدينة الزبارة في قَطَر في توجيه الثقافة في شرقي الجزيرة العربية، ودورها الرائد في حركة التأليف والبحث في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ودراسة أخرى عن بلاد عُمان، تاريخها وأحوالها الاجتماعية

والجغرافية، كما بَدَت في كتابات أبرز المؤرخين العراقيين في العصر العثماني. وثمّة دراسة أخرى عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لأقطار الجزيرة العربية كما صوّرها مراسلو جريدة الزوراء البغدادية خلال نصف قرن تقريباً، بدءًا بتأسيسها في عهد مدحت باشا سنة ١٨٦٩ وحتى نهاية عهد الدولة العثمانية في العراق. وثمة دراسة مستقلة عن عثمان بن سند، وهو مؤرخ ولد في جزيرة فَيْلَكة في شمال الخليج، وعاش معظم حياته في البصرة، وألَّف مجموعة مهمة من الكتب، منها تاريخ ضخم عن العراق، تناول فيه أحداث شرقي الجزيرة العربية، ودراسة أخرى عن مؤرخ من أهل بلدة الزبير، ألف عدداً من الكتب التاريخية والأدبية، تناول فيها حوادث بلدته، والبصرة والكويت، وعدداً من نواحي الخليج الأخرى.

ويجمع بين هذه المباحث أنها استندت جميعاً، فيما استندت من مصادر متنوعة، إلى الوثائق المحلية التي لم يسبق أن نُشرت من قبل، فضلاً عن المخطوطات التي ظلت بعيدة نسبيًا عن أيدي الباحثين في تاريخ هذه المنطقة الحيوية من وطننا العربي..

ولا بد لنا من القول هنا، أنه على الرغم مما حظيت به منطقة الخليج من كتب ودراسات تاريخية في خلال العقود الأخيرة، فإن لنا أن نلاحظ أن أكثر تلك الكتابات عنيت، على نحو لافت للنظر، بدراسة تاريخ الجوانب السياسية والعسكرية، وربما الاقتصادية إلى حدٍّ ما، بينما لا تزال جوانب أخرى، لا تقل أهمية، من تاريخ العلاقات الثقافية، والصلات الاجتماعية، بين أقطاره، في حاجة إلى مزيد من البحث والتقصّي، وإننا لَعَلى يقين من أن هذه العلاقات والصلات كانت من القوة والمتانة وشدة التفاعل ما مَثَّل الأساس المكين الذي تشكَّلَت بموجبه صورة هذه المنطقة المهمة، كما تبدو في عالم اليوم.

عماد عبد السلام رؤوف

رحلة سيدي علي التركي
في الجزيرة العربية سنة ١٥٥٣م

تُلقي رحلة أمير البحر العثماني سيدي علي التركي ضوءاً كاشفاً على مرحلة مهمة من تاريخ المشرق الإسلامي بما تضمنته من وصف للقوى السياسية والعسكرية في هذه البلاد، مع عناية خاصة بتاريخ الصراع البحري بين العثمانيين والبرتغاليين الذين أخذوا مواقعهم في الجزيرة العربية منذ أوائل القرن السادس عشر وشرعوا بالسيطرة على مواقع مهمة في الجنوب العربي وفي الهند. استغرقت هذه الرحلة المهمة نحو أربع سنوات كاملة، إذ ابتدأت في أول سنة ٩٦٠هـ وانتهت في شعبان سنة ٩٦٤هـ، قضى سيدي علي شطراً منها قائداً لأسطول عثماني كبير، والشطر الآخر قائداً لقافلة برية عاد بها إلى وطنه في الأناضول. ولا يمكن فهم أسباب هذه الرحلة إلاّ بفهم الظروف المعقدة التي كان عليها العالم الإسلامي في منتصف القرن العاشر للهجرة، ففي عهد السلطان سليمان القانوني كان الصراع بين همايون شاه آل السلطان بابور الذي استولى على جزء كبير من الهند، وبين بهادر خان حاكم كجرات، قد بلغ أشده، فاضطُرّ الأخير إلى إيفاد مبعوث خاص إلى السلطان العثماني يرجو منه أن يمدّ له يد المساعدة في صراعه مع خصمه المذكور.

وبينما كان هذا المبعوث منشغلاً في مساعيه في مدينة أدِرْنَة في بعض شهور سنة ٩٤٣هـ/١٥٣٦م، لإقناع السلطان بالأمر، وصل النبأ إلى

العاصمة العثمانية بوصول البرتغاليين إلى الهند منتهزين فرصة الصراع القائم فيها، فاحتلّوا بهجوم مباغت موقعاً مهمًّا من منطقة كجرات، يعرف باسم (ديو)، وكانت الدولة العثمانية قد زادت من اهتمامها بالمعركة ضد البرتغاليين، نظراً لأمرين، **أولهما** امتداد النفوذ العثماني حينذاك إلى سواحل الجزيرة العربية، حينما أعلن أمراء البصرة والقطيف والبحرين الولاء للعثمانيين، **وثانيهما** تأكد السلطان سليمان من أن البرتغاليين يمدون الدولة الصفوية بالعون العسكري المتمثل بصناعة المدافع الثقيلة والتدريب على استخدامها. هذا إضافة إلى رغبة الدولة العثمانية في إحكام السيطرة على اليمن بوصفها البوابة الجنوبية للبحر الأحمر[1].

وكانت الدولة العثمانية قد بدأت نشاطها الجادّ في المحيط الهندي، حينما أرسلت أول حملة لها إلى الهند سنة ٩٣٦هـ/ ١٥٣٠م وأعقبتها بحملة كبرى في المحيط الهندي سنة ٩٣٧هـ/ ١٥٣١م، وفي سنة ٩٤٣هـ/ ١٥٢٧م، لمطاردة الوجود البرتغالي في المحيط وفي ديو، على أن هذه الحملات لم تنجح في إخراج البرتغاليين من تلك المناطق، وإن تمكنت من إيجاد نوع من التعاون، أو التعاطف في أقل تقدير، بين مسلمي الهند والدولة العثمانية، ضد الخطر المشترك، وهو ما دفع بحاكم كُجَرات إلى إنفاذ مبعوثه إلى بلاط السلطان سليمان القانوني يطلب منه العون على ما تقدم بنا. وكان السلطان حريصاً على تحقيق سيطرة أقوى في الجزيرة العربية والمحيط الهندي، فقرر إرسال حملة بحرية كبيرة بقيادة أحد أكفأ قادته البحريين وهو المعروف بـ(بيري رَيِّس)، لتقوم بأمرين معاً، هما فتح جزيرة هرمز التي كان البرتغاليون قد اتخذوها

(١) ينظر: الدكتور السيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨- ١٦٣٥، القاهرة ١٩٧٤، ص١٣٩.

قاعدة لهم في الخليج، وأخذ الثأر من البرتغاليين بتحقيق نصر حاسم عليهم، إلاّ أن القوة البرتغالية نجحت في إجبار هذا القائد على الانسحاب بسفنه إلى البصرة، حيث ترك معظمها في مينائها، وعاد هو إلى السويس. وقد أدّى هذا التصرف بالدولة إلى إنفاذ قائد آخر ليتولى مهمة قيادة الأسطول الراسي في البصرة والعودة به إلى قاعدته في السويس، وكان أن وقع الاختيار على القائد البحري سيدي علي الغَلَطَه لي[١]، ليتولى هذه المهمة الصعبة.

وتكشف سيرة هذا القائد عن خبراته الواسعة في المعارك البحرية، فهو قد عمل تحت إمرة قادة كبار مثل خير الدين باشا وسنان باشا، وشارك في معارك بحرية حاسمة، كما تكشف عن ثقافته الأدبية، إلاّ أنه لم يوفق في تنفيذ مهمته، بسبب قوة الأساطيل البرتغالية في المياه العربية والهندية، ولكنه مع ذلك نجح في أمر آخر لم يكن يقل صعوبة، وهو الوصول بأسطوله إلى الهند، مجتازاً مخاطر طبيعية وعسكرية جمة، وتحويل مهمته العسكرية البحرية إلى مهمة سياسية برية، من خلال توثيق صلات الدولة العثمانية، التي كان تمثيله لها غير رسمي، بأمراء الهند والسند والأفغان وتركستان وإيران. ولا شك أن ثقافة الرجل المتنوعة كانت تعينه على هذه المهمة التي اختارها، فهو يجيد الشعر بالتركية، والفارسية، والجغطائية، وهي اللغة التركية الشرقية، ويحسن الكتابة، حتى كان يتخذ له اسماً أدبيًّا هو (كاتبي)، وكتابه (مرآة الممالك) الذي أودعه وصف رحلته يقف شاهداً على براعته الأدبية، فقد ضمّنه نماذج جيدة لشعراء كبار بالفارسية والتركية، أمثال سعدي الشيرازي، ونظامي، وشيخي، ويتيم، ونجاتي، وحافظ الشيرازي، وسحري، وآفتابي، وحمدي، وياري، وهجري، وغيرهم، فضلاً عن أشعاره هو. ويصف

---

(١) نسبة إلى حيّ غلطه في استانبول.

الأستاذ نهاد سامي بانارلي شعره بأنه: يتسم بالبساطة، ونابع من صميم الفؤاد، ويعكس بقوة تولعه بحياة البحار، كما أنه نظم في الوقت نفسه بعض القصائد من الشعر الشعبي بالأوزان التركية الخاصة، المعروفة بطريقة المقاطع الهجائية العددية، ويذكر أيضاً أنه كان يمد يد المساعدة للشعراء المعاصرين ممن كان يشكو الفاقة، وهو ما يعبر عن حبّه الشديد للشعر، وقد نال الحظوة لدى السلطان سليمان القانوني بعد أوبته من الهند[1]. ومن ناحية أخرى، فإنه ألف، في خلال رحلته هذه، كتاباً يبحث في أحوال بحر عُمان، بعنوان (المحيط)، وقد نقله إلى الألمانية الفون هامر، ونشره في فينا.

وقد تولت دار إقدام طبع (مرآة الممالك) في مطبعتها سنة ١٣١٣هـ، معتمدة على نسخة مخطوطة قدمها إليها عبد الله بك، الذي وصفته بأنه «أحد أعلام الثقافة في قازان، الخبير في شؤون الكتب التراثية والمخطوطات». ويقع الكتاب في ٩٩ صفحة.

التوجه إلى حلب

بدأ سيدي علي كتابه بوصف الظروف التي أدت إلى تكليفه بالمهمة العسكرية الخاصة، التي كانت مدار رحلته، فذكر أنه التحق بالجيش العثماني عند تحرك هذا الجيش بقيادة السلطان سليمان القانوني إلى (الديار الشرقية) وذلك في أواسط رمضان سنة ٩٦٠هـ، في طريقه إلى حلب لغرض قضاء فصل الشتاء هناك، وصادف أن حلّ عيد الفطر والجيش في يني شهر، فقضى أيام العيد فيها، ومنها انطلق ركب السلطان إلى سيدي غازي، ثم وصل إلى قونية، حيث جرت زيارة مراقد مولانا جلال الدين الرومي، والشيخ صدر الدين القونوي، والشمس التبريزي.

---

(١) تاريخ الأدب التركي المصور، منشورات دار يدي كون، استانبول.

ولما وصل إلى قيصري أدى السلطان واجب الزيارة لمراقد الشيخ أوحد الدين الكرماني، والشيخ برهان الدين المحقق، والشيخ بهاء الدين زاده، والشيخ إبراهيم الآقسرائي، وداود القيصري.

وبعد الفراغ من ذلك، مضى الركب في طريقه حتى حطّ رحاله في حلب، حيث تمَّت زيارة مقام داود النبي وزكريا والنبي بلقيا ﷺ، ومن الأصحاب الكرام قبر سعد الأنصاري، وسعيد الأنصاري، فضلاً عن بعض القبور الخاصة بالصالحين، وهو يذكر أنه جرى قضاء العيد المبارك هناك برفقة السلطان، وبالتأكيد فإنه يقصد عيد الأضحى، ويعني هذا أن الرحلة استغرقت، حتى هذا المكان، نحو شهرين تقريباً.

تكليفه بمهمة قيادة الأسطول

وفي حلب، أواخر ذي الحجة من سنة ٩٦٠، صدر أمر السلطان بتوجيه قيادة الأسطول المصري إليه، وحددت مهمته بإيصال السفن الراسية في ميناء البصرة إلى قاعدتها الدائمة في ميناء السويس بمصر ثانية.

الطريق إلى الموصل

غادر سيدي علي مدينة حلب في اليوم الأول من شهر محرم الحرام سنة ٩٦١هـ/ ٧ كانون الأول سنة ١٥٥٣م، متوجهاً إلى البصرة، فعبر نهر الفرات، من على معبر هناك، قبالة مدينة بيره جك، ووصل إلى مدينة الرها، أي أورفة الحالية، حيث زار مقام إبراهيم ؑ. وسلك طريق نصيبين، حتى وصل إلى مدينة الموصل. وانتهز فرصة إقامته فيها، فزار كعادته قبور الأنبياء والأولياء، ذكر منهم مرقدي النبي يونس والنبي جرجيس، والشيخ محمد الغرابيلي، وفتح الموصلي، وقضيب البان الموصلي، ومن هناك شدَّ الرحال إلى بغداد.

من الموصل إلى بغداد

وفي طريقه من الموصل إلى بغداد مرَّ بقلعة تكريت، وحطَّ رحاله في سامراء، حيث زار ضريحي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري، ومضى في طريقه ببقايا قصر العاشق الأثري، وقد سماه، لِسَعَةِ هذا القصر، مدينة العاشق، فحربى، وقصر سميكة، ووصل إلى بغداد، مجتازاً نهر دجلة بواسطة جسر هناك.

الوصول إلى بغداد

وفي بغداد أجرى الرحالة مراسيم الزيارة لمراقد الأئمة، وعلى رأسهم الإمام الأعظم، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام يوسف، يقصد أبا يوسف الأنصاري، والإمام محمد(؟)، والإمام محمد الغزالي، وعيص بن إسحق عليه السلام، والإمام موسى الكاظم، والإمام محمد التقي، وقنبر علي، والشيخ عبد القادر الكيلاني، وجنيد البغدادي، والشيخ معروف الكرخي، والشيخ الشبلي، والسري السقطي، ومنصور الحلاج، وبشر الحافي، والقصاب جومرد، وبهلول دانه وهو يسميه بهلول الديوانه، وفضيل بن عياض، والشيخ شهاب [الدين عمر] السهروردي، والشيخ داود الطائي.

وبعد الفراغ من تلك الزيارات، توجه سيدي علي لزيارة مرقدي الإمامين علي بن أبي طالب والحسين (عليهما السلام)، فمر «من قبالة قلعة الطير»، حيث وصل إلى ما يسميه «قلعة البئر» ومن هناك انطلق في طريقه، مغادراً بغداد في رحلة زار في خلالها الحلة والنجف وكربلاء.

رحلة إلى النجف وكربلاء

وصل الرحالة إلى قبالة بلدة المسيب، حيث عبر الفرات بواسطة العبّارات، ومنها توجه إلى مدينة كربلاء، فزار فيها مرقد حضرة الإمام

الحسين ﷺ، ومشهد الشهداء، وضريح الحر الشهيد. وبعد ذلك تابع سفره «من جانب الشفاثة بالطريق البري» قاصداً المشهد، ولما وصل النجف زار مقامات آدم ونوح النبي وشمعون ﷺ، وبعد زيارة حضرة علي المرتضى ﷺ توجه إلى الكوفة، فزار مسجدها، كما زار مقامي قنبر ودلدل، ثم يمَّم وجهه نحو ما سمّاه «القلعة الحسينية»، فزار قبر ذي الكفل النبي بن هارون ﷺ، ثم وصل إلى الحلة، حيث زار هناك مقام الإمام المهدي، والإمام عقيل شقيق علي، ومسجد الشمس. وبعد عبور الفرات بواسطة الجسر، عاد أدراجه إلى بغداد ثانية.

الطريق إلى البصرة

ركب الرحالة وأتباعه السفن في بغداد، فأقلعت بهم نحو البصرة، وفي الطريق تمتع بمشاهدة المدائن، وطاق كسرى، وقصر شاهزنان، وتوقف فزار مرقد الصحابي سلمان الفارسي.

وبعد ذلك جرى عبور مضيق العمارة، ومنها إلى واسط، فالزّكية، وزار مرقد عُزَير النبي الواقع في الجانب المقابل لها، وبعد أن مرَّ من أمام (قلعة العجل)، ثم قلعة (المزرعة)، وصل إلى (قلعة صدر السويب)، ومنها إلى شط البصرة، حيث دخلها في سلخ صفر من السنة نفسها.

الإقامة في البصرة

وفي اليوم التالي من وصوله إلى البصرة، التقى سيدي علي بواليها بمصطفى باشا، فأطلعه على ما يحمل معه من فرامين سلطانية، وحينذاك أمر الأخير بتسليمه السفن البالغ عددها الخمسة عشر، وهي من طراز (القَدرغة)[1]. وقد أجرى سيدي علي الترميمات اللازمة في الأجزاء

(١) سفينة بحرية تسميها المصادر الإنكليزية المعاصرة Galley وهي تسير بقوة ٢٥ مجذافاً.

المتضررة من سفن الأسطول، كما تمَّت تحشية أطراف الألواح بغية عدم إفساح المجال لتسرب المياه، وجرى إصلاح أماكن حفظ مياه الشرب في السفن، وبما أن موسم السفر لم يحن بعد، فقد مكث الرحالة في البصرة نحو خمسة أشهر، زار في أثنائها مسجد علي، ومراقد الحسن البصري، وطلحة، والزبير، وأنس بن مالك، وعبد الرحمن بن عوف، والشهداء الأصحاب.

حملة نهرية على منطقة الجزائر

وفي أثناء إقامة سيدي علي في البصرة، كلَّفه مصطفى باشا بالتحرك على رأس أسطول قوامه خمس سفن حربية نحو الجزائر، وهي منطقة الأهوار، وذلك لمنع المشعشعيين من السيطرة على الحويزة، وعدم إفساح المجال للإيرانيين بالإضرار بالمدينة على يد ابن عُلَيّان، ويذكر هنا «أن الجنود المصريين الموجودين في السفن بادروا بالهجوم على القلعة، ولكن لم يتيسر فتحها، بتقدير من الباري تعالى، فسقط في هذه الحملة أكثر من مائة مقاتل من حملة البنادق من رفاقه الشهداء، وهم من ذوي الكفاءة العالية».

وحينما حلَّ موسم الإبحار، أرسل مصطفى باشا شخصاً يدعى شريف متمرساً في العلوم البحرية، يقود سفينة حربية من طراز (الفرقاطة)[١] إلى جانب هرمز لتفقد أحوال المنطقة، فظل زهاء شهر واحد يجوب تلك الأرجاء ويتفحصها، ثم عاد فرفع تقريراً عن مهمته جاء فيه: أنه لا يوجد في المياه المذكورة غير أربع سفن فقط، وهي من السفن الموسمية، وبناء على هذا التقرير فقد صدر الأمر للسفن بالتوجه إلى السفن من أجل الإبحار إلى مصر.

---

(١) Frigate سفينة حربية تحتوي على عشرة مقاعد إلى سبعة عشر.

في بحر هرمز

جرى إقلاع الأسطول من البصرة في اليوم الأول من شهر شعبان من السنة المذكورة، بمرافقة الفرقاطة الخاصة بالربان شريف، حيث أمر الباشا بمصاحبته لنا حتى منطقة هرمز بصفته دليلاً.

تابع الأسطول سيره من شط العرب، بطريق المُحَرَّزي، حتى وصل إلى عبّادان، وهناك جرت زيارة مقام الخضر، ثم دخل الأسطول في بحر هُرمز، وسار بمحاذاة ديزه فول (دسفول) وششتر (تستر)، حتى بلغ «الجزيرة المحترمة، أي خارَك»، فجرت مراسم الزيارة لمراقد الإمام محمد الحنيفي (يريد: محمد بن الحنفية) ابن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، والشهداء من الأصحاب الكرام المدفونين هناك، وبعدها بلغ الأسطول (بوشهر) من المرافئ الشيرازية، حيث جاب المياه المحاذية لشواطئ شيراز.

وصادف الأسطول، وهو في عرض البحر، قارباً تجاريًّا من نوع (جكلوة)[1]، فاستفسر سيدي علي من ركابها عن أحوال العدو، فأفادوا بأن لا علم لهم بذلك. وأخيراً وصل الأسطول إلى القطيف بالقرب من الإحساء من الساحل العربي، حيث اكتشف سيدي علي أن لا علم لأهلها بتحرّكات العدو، فتقدَّم في مياه البحرين، وقابل مراد بك القائم على إدارتها، الذي أخبره أن لا أثر للسفن المعادية في هذه الأرجاء. أقلع الأسطول من البحرين ووصل إلى جزيرة قيس، أي هرمز القديمة، ومنها إلى جزيرة (برختة)، ومرّ بعدد من الجزر الواقعة في البحر الأخضر، فلم يصل إلى علم سيدي علي أي خبر عن وجود السفن المعادية في تلك المياه. وبعد اجتياز هرمز عاد شريف، الذي كان يتولى مهمة إرشاد الحملة، إلى البصرة.

---

(١) زورق حمل تحركه الأشرعة والمجاذيف.

سار الأسطول بمحاذاة شواطئ (الجلفار) و(الجاري) و(كيمزار) وقصبة (ليمة)، فلما وصل إلى قرب مدينة خورفكان، في اليوم الأربعين لبدء الرحلة، وهو العاشر من رمضان، إذا بالأسطول البرتغالي يظهر فجأة، وهو يتألف من أربع قطع (كوه) من بوارج الهجوم العظيمة، وثلاثة (قلايين)[1] كبيرة، وست قطع من القراولة البرتغالية، واثنتي عشرة قطعة (غراب)، من نوع (الجكديري)[2]، ويبلغ مجموع السفن خمساً وعشرون سفينة «كلها توجهت نحونا وهي تنذر بالشرّ والعدوان». وجرت الاستعدادات بسرعة للمعركة المقبلة، فأُعِدَّت الآلات الحربية، ورفعت الرايات على السَّواري، ونُشرت الأعلام» وجرى الخوض في غمار الوغى حالاً بالتهليل والتكبير، فقامت قيامة حرب المدافع والبنادق إلى حدٍّ غير قابل للوصف». وكان من نتيجة المعركة أن أصيبت إحدى البوارج البرتغالية بقذيفة مدفع، فجنحت نحو جزيرة (فك الأسداد)، ثم ما لبثت أن راحت في أعماق البحر مع كل من كان عليها. وفي الليل أخذت سفن الأسطول البرتغالي برفع مراسيها وتركت مكان المعركة لتنسحب عائدة إلى هرمز.

وصادف أن هبَّت عاصفة هوجاء، وانهالت الأمطار بغزارة، وبما أن الأسطول العثماني كان يتخذ مساراً قريباً من الساحل، فقد طويت الأشرعة، واستعين بالمجاذيف؛ وفي اليوم التالي هدأت الأحوال ففتحت الأشرعة وتابع الأسطول سيره قدماً، حتى وصل إلى مدينة (خورفكان)، فتزوّد الجند بالماء، ومضى الركب من هناك إلى قصبة عُمان، وهي سحار(صحار)، وبعد مضي سبعة عشر يوماً في عرض البحر، بلغ الأسطول إلى قلعة مَسْكَت (مسقط)، وكان ذلك في اليوم السادس

---

(١) جمع (قليون) وهي نوع من السفن الحربية الشراعية الكبيرة تسمى بالإنكليزية Galleon.

(٢) اسم لصنف من السفن الحربية.

والعشرين من رمضان. وحينما اقترب الأسطول من (قلهات)، فوجئ بهجوم مباغت شنَّه أسطول برتغالي مكوّن من اثنتي عشرة بارجة كبيرة، واثنين وعشرين غراباً، فيكون مجموعه أربعاً وثلاثين سفينة، محمّلة بالجنود. ودارت معركة حامية، شاركت فيها سفن الأسطول العثماني جميعاً. ويصف سيدي علي هذه المعركة بعبارة مؤثرة فيقول: نشرت الأشرعة على الأقسام السفلية من صواريها الرئيسة، وبكامل ستائرها، و(القراولة)[1] نشرت أشرعتها الدائرية، وازدانت السفن بالرايات المرفرفة، ونحن بدورنا احتمينا بعون الباري تعالى مرة أخرى، فتريّثنا في البحر متخذين مواقعنا استعداداً لخوض غمار الوغى، وجاءت البوارج والتحمت مع (القوارغ)، وأخذت المدافع بالهدير والبنادق بالأزيز، وبدأت الملحمة بالسيوف والسهام على أشد ما يكون، وحمي وطيس الحرب الضروس إلى حدٍّ لا يمكن وصفه، وكانت القذائف تخترق أبدان البوارج كالسهام المارقة، ومنها قذائف (الشايقات) التي كانت تفتح ثغرات فاغرة فاها حيث أصابت الهدف، وتحولت المراكب من (واردة) أو (قدرغة) إلى قنفذ منكمش بفعل المقذوفات التي كانت تنهال علينا كالمطر المنهمر». أسفرت المعركة عن إصابة إحدى (القدرغات) في الأسطول العثماني، بقنبرة كبيرة من إحدى البوارج، وبالمقابل، فإن تلك البارجة نفسها ذهبت طعمة لنار شبّت فيها، ولحقتها خمس بوارج ومثلها من القدرغات، فانسحبت نحو الساحل، ولكن ما لبثت أن ابتلعتها الأمواج تباعاً. وحاولت بارجة أخرى أن تفلت بواسطة الشراع لكنها سرعان ما اختفت بين الأمواج هي الأخرى. وكان الإنهاك قد بلغ من الطرفين كلَّ مبلغ، فألقيت المراسي في الجهة الخلفية من السفن، وظلت رحى الحرب تدور، ثم جرى إنزال القوارب، وكان ممن

---

(١) سفينة حربية تسمى بالإنكليزية Caravella.

اضطر إلى ركوبها الرئيس علمشاه، والرئيس قره مصطفى، والقلفات (المرمم) ممي، ورئيس صنف المتطوعين مصطفى بك الدرزي، ونحو مائتين من الجنود المصريين، وأصحاب المعدات، فوصلوا إلى اليابسة، وبما أن الجذّافين كانوا عرباً، فقد جاء أهل النجدة بأعداد لا تحصى، «يقدمون للدفاع عن أهل الإسلام، كما قاموا بمهمة الدليل للطرق البحرية». وبالمقابل، اضطر البرتغاليون إلى النزول إلى البرّ، وكان عندهم بحّارة عرب، فيمّموا وجههم نحو «الولاية العربية».

وفي الليل هبت الرياح العاتية، فألقت البوارج مراسيها المزدوجة الضخمة المعروفة باسم (لكوورتة)، وشُدّت (اللوشتات)، واتخذت التدابير لمواجهة العاصفة، لكن ذلك لم يُجْدِ نفعاً، سيما لأن المراسي صارت تزحف من أماكنها، فلم يجد الأسطول بُدًّا من الابتعاد عن الساحل، ونشر الأشرعة والمضي في بحر عُمان وهو «خضم بحر لا يعرف ساحله». وأخيراً وصل الأسطول إلى سواحل (جاش) من ولاية كرمان، وكانت تلك السواحل ضحلة مفتوحة خالية من المرافئ، فجرى إلقاء أدوات الفحص لمعرفة الأعماق، واستمرَّ الحال على هذا النحو مدة يومين، حتى وصلت السفن إلى مكران الصغير، من ملحقات ولاية مكران، وكان الوقت مساءً فلم يمكن التقرب من الساحل، واضطر سيدي علي وجنده إلى المبيت في تلك الليلة في وسط المياه، في مكان قريب من الساحل، وقد أنهكهم التأرجح وسط الأمواج كثيراً.

وفي صباح اليوم التالي أمكن الوصول إلى الضفة المعروفة باسم (بندر شهبار) بشق الأنفس، حيث صادف الأسطول هناك مجموعة من البحارة، ما إن وقع نظرهم على الأسطول حتى أطلقوا السيقان للريح، فأسرع جنود الأسطول وراءهم ينادون بأعلى أصواتهم بأنه لا خوف عليهم « فإننا من طائفة الإسلام!». وعلى إثر ذلك جاء رئيسهم إلى السفينة التي يستقلّها سيدي علي، فبيَّن له الأخير مدى حاجة الأسطول إلى مياه صالحة

للشرب، فدلَّهم على موضع الماء، وبذا عادت الحياة إلى الجند، بعد أن كانوا بحكم الأموات من شدة العطش. وبإرشاد هذا الرئيس وصل الأسطول إلى ميناء (الكوادر)، حيث كان سكان المنطقة من البلوج، الذين يخضعون إلى حكم سلطانهم (الملك جلال الدين ابن الملك دينار). وقد جاء حاكم (الكوادر) إلى السفينة، وأعرب عن ولائه للسلطان العثماني، ثم أفاد بأنه كان قد بادر بإرسال المؤونة والرجال إلى الأسطول حينما كان راسياً في هرمز، ولكنهم وجدوا أن الأسطول قد غادر الميناء آنذاك، ووعد بأنه على استعداد بأن يرسل مقدار خمسين أو ستين سفينة حمل من المؤونة والأرزاق متى ما وصل الأسطول إلى هرمز، فضلاً عن القيام بكل ما يتطلب الأمر من خدمات، فشكره سيدي علي على دعوته الطيبة هذه، وأرسل برسالة إلى الملك جلال الدين يطلب منه دليلاً بحريًا مع مرشد سواحل، فاستجاب الملك للطلب، وأرسل إليهم معلماً مؤهلاً مع ربان، مبيناً طاعته للسلطان العثماني.

في المحيط الهندي

غادر الأسطول مضيق (بندر كوادر) ليدخل في لُجَّة المحيط الهندي، تساعده في مسيره رياح طيبة، وهو يقصد بلاد اليمن، وبعد عدة أيام اجتاز منطقة (رأس الحد)، ووصل قبالة (ظفار) و(الشحر)، وإذا ببوادر عاصفة عاتية تلوح في الأفق، وهي المعروفة باسم (عاصفة الفيل)، فاضطر الأسطول إلى الاستدارة دون أن يسمح له الوقت بنشر الأشرعة، ولنسمعه يقول واصفاً تلك العاصفة «لم تسمح لنا الرياح العاتية بتنفس الصعداء لحظة واحدة، فهي كانت من الشدة بحيث إن الرياح العاصفة الهابَّة في بحر المغرب لا تعد بالنسبة إليها إلاّ ذرة واحدة، فأمواجها المرتفعة إلى قمم الجبال لا تشكل إلاّ قطرة واحدة بجانب هذه»، واضطرت السفن إلى طرح أحمالها الثقيلة في البحر كإجراء

وقائي، ولم يكن ثمة فرق، كما يقول سيدي علي، بين وضوح النهار وحلكة الليل، وفوّض الجميع أمرهم إلى الله تعالى، متشفّعين بالأنبياء والأولياء.

دامت ثورة العاصفة في البحر الهندي نحو عشرة أيام، كما هطلت في أثنائها الأمطار الغزيرة مدراراً، وكان سيدي علي في خلال ذلك لا ينفك عن حفز الهمم في نفوس طاقم السفينة، داعياً إياهم إلى الصبر والمثابرة والتأهب لكل طارئ جديد، واتخاذ الحيطة والحذر. ثم بدأ المد والجزر في البحر، ولما كان المدّ بالغ المدى في تلك المنطقة، فقد اضطر الأسطول إلى الرسو في مرفأ (جكند)، ولفت نظر سيدي علي ما شاهده هناك من الكائنات البحرية، مثل أفراس البحر والثعابين الضخمة والسلاحف بأعداد كبيرة والخيوط البحرية، وزاد الأمر سوءاً حينما شاهد القوم لون البحر وقد بدأ بالتحول إلى البياض، وهو ما أفزع (المعلمين) إلى حد دفعهم إلى العويل والصراخ، متصورين أن ما رأوه هو (دوّامة)، ويردّ سيدي علي على ذلك التصور بأنه لا دوامة في المحيط الهندي، إلاّ أنه يجوز أن تكون الدوامة منحصرة في سواحل كردفون من بلاد الحبشة، وفي مرفأ جكند بالقرب من بلاد السند، فالسفن التي يقدر لها أن تكون ضحايا لتلك الدوامات لا نجاة لها أبداً. وأجرى سيدي علي القياسات اللازمة لمعرفة أعماق البحر، فتم العثور على بقعة تبلغ من العمق خمسة باعات، وعلى الفور جرى ربط الأشرعة الوسطية، وجيء بالسفن إلى المياه الصافية حيث ألقيت مراسيها، ثم مضت السفن بعد ذلك بواسطة قوة المجاذيف، حتى غداة اليوم التالي، إذ طويت الأشرعة، وربط أحد البحارة الشجعان على رأس عمود ورفع إلى جانب السارية لاستكشاف المنطقة، فلاحت له معالم المعبد الكائن في حدود ولاية (جامهر)، ونزل البحّار إلى الأسفل، وربطت الأشرعة ثانية، وانطلقت السفن في طريقها مارّة من قبالة (فورميان) و(منكلور)، تاركة

(سومنات) جانباً، وأخيراً وصلت إلى (ديو) التي كانت حينذاك «في حوزة الكفار» أي البرتغاليين بحسب تعبير سيدي علي. وبغية تجنب لفت انتباههم، لم تنشر الأشرعة، بل سار الأسطول بقوة المجاذيف، وما لبثت أن ازدادت سرعة الرياح حتى بات من العسير السيطرة على دفة السفينة، فجرى تركيب سواعد ضخمة لكل دفة، وأمسك بها أربعة من الرجال الأشداء بشق الأنفس، ولم يعد في وسع الرجال الوقوف على (القادرية)(؟)، كما اختلط صوت أزيز الأسلاك المشدودة بالصواري، بأصوات السلاسل الخاصة بالكوميتات(؟)، والقائمين بتشغيل المعدات، فكان الكلام يجري بينهم بطريقة يسميها سيدي علي بـ(الماني ماني)، ولعله يقصد بالإشارات. وجرفت مياه المحيط الحطب الخاص بالتدفئة من على أسطح السفن، كما حُشر كثير من العاملين في العنابر خوفاً من تعرّضهم للمصير نفسه كما يظهر.

وفجأة لاح للأسطول كومة من الصخور المتراكمة في عرض البحر، فصاح المعلمون محذرين ومنذرين، وبدا الهلاك قريباً، فاتخذ كل واحد من الرجال برميلاً أو قربة منفوخة استعداداً لخوض غمار الأمواج عندما يكتب للسفينة الغرق، وشرع الجميع بالاستغفار من الذنوب، وأعتق سيدي علي ما كان يمتلكه من أرقاء قُربة لله، ونذر مائة دينار (فلوري) ذهب[1] لتوزّع على فقراء مكة المكرمة إذا ما كتب الله لأسطوله النجاة. وإزاء ما أثاره المعلمون من هلع على أساس أن لا نجاة لسفينة من هذه الصخور، فإنهم اقترحوا، نازلين عند حكم الضرورة، نشر الأشرعة والمضي قدماً بمحاذاة المنطقة التي يسيطر عليها الكفار. ويظهر أن المقترح لم يلق قبول سيدي علي، واقتنع بعد إجراء الحسابات

---

(١) نقد ضرب أولاً في فلورنسة سنة ١٣٥٢م فعرفت بها، ثم أطلق اسمها على الدنانير العثمانية عامة.

اللازمة عن حالة المدّ والجزر، وأوانها، ومقدار جريان المياه، والمسافة بين سفنه والشاطئ، وبعد استخارة القرآن الكريم، بأن من الأولى التزام السكينة، متخذاً بعض الإجراءات والاحتياطات اللازمة. وبعد برهة أخذ الجو بالانفراج تدريجيًّا، وكانت السفن في موقع قريب من قبالة (بندر) في ولاية كجرات في الهند، على زهاء ميلين من الشاطئ. وكانت بعض (القدرغات) في حالة يرثى لها، لما أصابها من موج البحر بسبب دفع مياه المدّ لها إلى ناحية قريبة من الشاطئ، فألقت بمجاذيفها وزوارقها وبراميلها في البحر. واضطرت السفن إلى إلقاء مراسيها إلى القاع، حيث لبثت مدة خمسة أيام تحت ضربات العواصف العاتية ووابل الأمطار المنهمرة دون انقطاع، ذلك هو حكم الطبيعة في الهند، ولم يكن ممكناً رؤية الشمس نهاراً، أو النجوم ليلاً، لذا جرى الاعتماد على البوصلة في كل الوقت. وزاد الأمر سوءًا أن جنحت ثلاث سفن، واستغاث البحارة مبتهلين إلى الله تعالى. وأخيراً، وبعد خمسة أيام، هدأت الريح تدريجيًّا، وسكنت الأمواج، فجرى إيداع المدافع والمعدات المهمة المستنقذة من السفن المحطمة في قلعة (دمن) لدى الملك (أسد) حاكمها من لدن السلطان أحمد عاهل دولة كُجَرات.

وفي تلك الأثناء كانت ثمة بعض المراكب الموسمية القادمة من كلكوت على وشك الإقلاع، فحضر رئيسها عند سيدي علي وبيّن له ارتباط حاكم كلكوت (سامري) بالسلطان العثماني وأنه طوع أمره، فأرسل سيدي علي رسالة إلى هذا الحاكم بواسطة المعلم (علي) أحد العاملين في (القدرغة) من قطع الأسطول العثماني، يخبره فيها أن من المقرر وصول أسطول من مصر إلى هذه البقاع لتحريرها من أيدي الكفار بأمر السلطان العثماني. ولا ندري إن كان هذا الوعد كان من وحي معرفته بنوايا السلطان العثماني، أم أنه من عنده.

وفي تلك الأيام أرسل الملك أسد حاكم الولاية المذكورة خبراً إلى

سيدي علي يعلمه بأن الأسطول المعادي على أهبة القدوم، وأن من الواجب بذل الجهد للوصول إلى قلعة (سرت) بأسرع وقت. والغريب أن هذا التحذير أوقع الخوف لدى طاقم الأسطول، لأننا نجد أن عدداً من هذا الطاقم قد آثر البقاء هناك والدخول في طاعة الملك أسد، والبعض الآخر نزل اليابسة بواسطة الزوارق واتجهوا نحو قلعة (سرت) برًّا. هذا بينما التحق من بقي من البحارة بسيدي علي، وانطلقوا نحو سرت. ومن هناك سار سيدي علي بمن معه إلى الهند حيث وصلوا لاهور، ومنها إلى كابل، حيث وصفها سيدي علي بأنها «مدينة لطيفة تحيط بها الجبال المكسوّة بالثلوج، أمامها جنائن ذات أنهار جارية، وقد انصرف الناس إلى العيش والطرب في كل جانب منها والسمر وتبادل الحب والوداد وأحاديث العشق والهيام وما إلى ذلك قائم على قدم وساق وجارٍ في كل مكان، سيما أن الغيد الحسان من الجنسين يضفون منظراً ساحراً أخّاذاً على المجالس والمنتديات» .

غادر سيدي علي بجنده كابل فحطّ في قره باغ، ومنها إلى ولاية بدخشان، فطالقان، ومنها عبر مدن ما وراء النهر، جهارشنبة، وتيمور سلطان، وكش، وسمرقند، حيث التقى بحاكمها عبد اللطيف، ومنها إلى بخارى، فولاية خراسان، حيث زار مشهد الإمام علي الرضا، ومنها يمم الركب قاصداً خيوه، في ولاية خوارزم، ومنها إلى مدينة طوس، ومنها إلى نيسابور، فبسطام، ودامغان، وقزوين، ومنها إلى أبهر، قرب السلطانية، فمدينة دركزين، فهمذان، فسعد آباد، وبعدها اجتاز الركب جبل بهستون، مروراً من جانب جبل الوند وجبل نهاوند، وبعد ذلك وصل بلدة قصر شيرين، فوصل إلى قلعة زنجير ، فقصبة شهربان، وأخيراً وصل سيدي علي إلى بغداد، حيث زار أولياءها ثم غادرها مارًّا بقصر السمكة (بلدة سميكة) فحربى، فتكريت، ومنها إلى الموصل، فأسكي موصل، فنصيبين، فآمد، وماردين، فأرغيني، فملاطية،

فسيواس، فقره حصار، فقير شهر، ثم عبر نهر قزل إيرماق، ومنها إلى مدينة أنكوري (أنقرة) ثم اتجه إلى استانبول، فلم يمكث فيها إلاّ قليلاً حتى غادرها بعد ذلك إلى مدينة أدرنة حيث كان ينزل السلطان، وهناك قدم سيدي علي تقريراً مفصلاً عن رحلته هذه وأعماله، وحين عودة السلطان إلى استانبول، كافأ سيدي علي بمهمة دفتردارية تيمار ديار بكر.

استغرقت رحلة سيدي علي هذه نحو أربع سنوات، وانتهت في أوائل شهر شعبان سنة ٩٦٤هـ/ ١٥٥٦م، وفرغ من تسجيل وقائعها في أواسط صفر سنة ٩٦٥هـ/١٥٥٧م، وتوفي هو في سنة ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م.

حصار نادر شاه
للبصرة سنة ١٧٤٣

تعدُّ حروب نادر شاه في العراق، في الحقبة الممتدة من ١١٤٧-١١٥٦هـ/ ١٧٣٥ -١٧٤٣م من المراحل الفاصلة في تاريخ العراق العثماني الحديث، فقد تركت تلك الحروب آثاراً بعيدة المدى في تطوّر العراق السياسي في أثناء ذلك العهد، وتسببت في إحداث تغييرات مهمة في تكوينه الاجتماعي. فشكلت تلك الحروب، وما خلَّفته من نتائج، نهاية ما عرف بالعهد العثماني الثاني في العراق عام ١١٦٣هـ/ ١٧٤٩[1]، وكان لها تأثير هامّ في تشكيل حكومة المماليك التالية[2] حين نبهت الأنظار إلى ضرورة إنشاء نظام إداري وعسكري متين قَمين بالمحافظة

---

(١) بدأ هذا العهد، باسترجاع السلطان مراد الرابع بغداد وسائر العراق من أيدي الصفويين سنة ١٦٣٨ واتسم بالفوضى وكثرة النزاعات الداخلية وتكرر ثورات الانكشارية ولم يغير من هذه الأحوال سوى ظهور والي بغداد القوي حسن باشا (١٧٠٤- ١٧٢٣) وابنه أحمد باشا (١٧٢٣- ١٧٤٧)، اللذين عُرفا بحروبهما ضد حكام إيران، من الأفغانيين والأفشاريين واستيلائهم على بعض المدن الإيرانية المهمة وتأسيسهم لنظام المماليك.

(٢) تولى المماليك الحكم في بغداد وتوابعها: البصرة وشهرزور بتولي أول ولاتهم سليمان باشا أبي ليلة سنة ١٧٤٩ واستمر حكمهم قائماً حتى سقوط آخر ولاتهم داود باشا سنة ١٨٣١.

على البلاد، فضلاً عن تركها الكثير من ذكريات الصمود المشتركة لدى العراقيين، مما كان له دور في شعور قومي عام موحد.

بدأ نادر شاه حملاته على المدن العراقية، بعد أن تمكن من تصفية الأمور في إيران لصالحه، بإعلانه عن عزل الشاه الصفوي الذي بدأ حياته العامة بخدمته[١]، ونصب ابنه الطفل مكانه ليحكم هو باسمه[٢].

وكانت الدولة العثمانية ممثلة بولاة بغداد، تحتل أجزاءً واسعة من إيران، نتيجة حروب والي بغداد حسن باشا وأحمد باشا في السنوات ١١٣٦- ١١٤٠هـ/ ١٧٢٣- ١٧٢٧م والمعاهدة المبرمة في أعقابها[٣].

فتمكن نادر شاه من إثارة رد الفعل الإيراني ضد الوجود العثماني ونجح سنة ١١٤٥هـ/ ١٧٣٢ في استعادة المدن الإيرانية المهمة: همدان وكرمنشاه، وأردلان، من قبضة ولاة بغداد[٤] وشجعه ذلك النجاح على

---

(١) وهو الشاه طهماسب الثاني وقد حكم من ١٧٢٢- ١٧٣١.

(٢) وهو الشاه عباس الثالث، وقد تولى الحكم صوريًا من ١٧٣١- ١٧٣٦.

(٣) كانت المعاهدة تنص على أن تكون المدن والأمكنة التي استولى عليها الجيش العثماني تابعة للدولة العثمانية وبذلك ضمت المدن: همدان وكرمنشاه، وأردلان إلى إدارة ولاة بغداد. عبد الرحمن السويدي: حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، بتحقيقنا، بغداد ٢٠٠٣، ص ٣٨٠ ورسول حاوي الكركوكلي: دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء (عرّبه عن التركية موسى كاظم نورس بيروت- د.ت) ص٢٨ وانظر عن هذه الحروب كاتب جلبي: تقويم التواريخ ص١٥٧ (بالتركية- استنبول ١١٤٦هـ) وسليمان فائق: حروب الإيرانيين في العراق (عرّبه عن التركية محمد خلوصي الناصري- مخطوط) ص٦- ٣٤ وتاريخ جلبي زاده ص٦٥- ١٢٧ (بالتركية استانبول ١١٥٣هـ).

Hammer. J: Histoire de L'Empire Ottoman, Tome 14 p.130 (Paris, 1835-1848) و
Malcolm, J: History of Persia, Vol. II. P. 30 (London 1929). و
Sykes, P: A History of Persia, Vol. II, P. 250. و
Lockhart, L: Famous Cities of Iran, PP. 51-55 (London 1939).

(٤) محمد مهدي خان الاسترابادي: درة نادرة ص٢٠٠ (حجر إيران) والمؤلف نفسه: =

المضي في سياسته المناوئة للسيادة العثمانية على العراق، فتوغل بجيشه البالغ نحو ١٠٠,٠٠٠ جندي وحاصر بغداد سنة ١١٤٦هـ/ ١٧٣٣م دون جدوى[١]. وأرسل حملة إلى الموصل لتخريب قراها وتضعيفها ومضايقة أهلها[٢]. إلا أنها اندحرت أمام القوات الموصلية وتشتتت قواها، وحملة أخرى مُسندة بقوة بحرية لاحتلال البصرة فشلت هي الأخرى في

= جهانكشاي نادري ص٢٠٠ (بالفارسية طهران ١٣٤١).

و Lockhart, L: Op. Cit. p. 55.

و Lockhart, L: Nadir Shah, (London 1938).

Jones, W: Nadir Shah, P. 32 (London 1773).

(١) ابتدأ الحصار في أواخر سنة ١١٤٥هـ واستمر أوائل ١١٤٦ ثم أعيد مجدداً بعد نحو سبعة أشهر واستمر أواخر السنة المذكورة، انظر السويدي: حديقة الوزراء حوادث سنة ١١٤٥- ٤٦ دوحة الوزراء صفحة ٣٣- ٣٥ وإبراهيم متفرقة: تاريخ نادر شاه، الورقة ٥٤- ٥٦ (بالتركية مخطوط) وتاريخ صبحي، الورقة ٥١ (التركية استانبول ١٩٨) و Hammer, J: Op. Cit., Tome 14, P. 285.

وتذكر المراجع الفارسية أن نادراً استولى على جميع أطراف بغداد مثل سامراء والحلة والنجف وكربلاء والرماحية بحيث لم يبق بيد أحمد باشا سوى بغداد فقط (جهانكشاي ص٢٠٠) وثمة تفصيلات في محمود الرحبي: بهجة الإخوان في ذكر الوزير سليمان، مخطوط، الفصل الثاني.

(٢) أمين العمري: منهل الأولياء، ج١ ص١٤٧ (الموصل ١٩٦٧) ولقد استطاعت قوى الموصل المحلية بقيادة واليها الحاج حسين باشا الجليلي وأسرته وأتباعه أن توقع بالجيش الزاحف خسائر فادحة في معركة سريعة عند أسوار المدينة، فتشتت الجند بين أسير وهارب، وقتل منهم الكثير، كان من بينهم قائد الحملة نركزخان، وتقدر المصادر الموصلية عدد أفراد هذه الحملة بزهاء ٨٠٠٠ جندي، انظر ياسين العمري: منية الأدباء في تاريخ الموصل الحدباء ص١٧٨ (الموصل ١٩٥٦) المؤلف نفسه: زبدة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية ص٨٨ (النجف ١٩٧٤) والدرّ المكنون في المآثر الماضية من القرن ص٥٨٨ (مخطوط) ومجهول: روضة الأخبار في ذكر أفراد الأخيار الورقة ١٥٣ (مخطوط) وديوان حسن عبد الباقي الموصلي ص٤١-٤٢ (الموصل ١٩٦٦) وسليمان الصائغ: تاريخ الموصل ج١ ص٢٧٧ (القاهرة ١٩٢٨) وتفيض المصادر الموصلية في وصف هذا النصر في حين لا تشير إليه المصادر =

مهمتها[1]. وهكذا فشلت المرحلة الأولى من حروب نادر شاه إزاء صمود المدن العراقية وعقدت معاهدة صلح سنة ١١٤٨هـ/١٧٣٦م لتعيد الحدود إلى خطوطها التقليدية.

وفي السنوات التالية، انصرف نادر شاه إلى فتح بلاد الهند، فتمّ له ضم تلك البلاد إلى إمبراطوريته الفتية[2]. وبلغ من المجد حدًّا أهّله لعزل الشاه الطفل وإعلان نفسه شاهاً على إيران وتوابعها[3].

وفي سنة ١٧٤٣ اتخذ نادر شاه من رفض الدولة العثمانية بعض مطاليبه ذريعة لإعادة الهجوم على الأراضي العراقية، فحاصر بغداد حصاراً شديداً بجيش كثيف حسن التسلّح، وانطلق بنفسه على رأس

= البغدادية مثل دوحة الزوراء وحديقة الزوراء (عماد عبد السلام رؤوف: الموصل في العهد العثماني، فترة الحكم المحلي ص١٠٠، النجف ١٩٧٥).

(١) كانت القوات البرية في هذه الحملة بقيادة والي الحويزة (وهو يومذاك المولى محمد خان المشعشعي) وعبد الباقي شيخ مشايخ قبيلة بني لام. أما السفن الصغيرة بقيادة لطف خان، وقد استطاع متسلم البصرة آنذاك صدّ تقدم تلك القوات بسفينتين استولى عليهما من شركة الهند الشرقية البريطانية في البصرة.
انظر مهدي خان جهانكشاي نادري ص٢٠١ وعبد الأمير محمد أمين: القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر ص١٣ و١٩.
و Lorimer: Gazetteer of the Persian Gulf, 'Oman, and Central Arabia, Vol. I, Part I, P. 1198.
Sykes, P: Op. Cit., Vol. II, p. 293.

(٢) وكان سلطان الهند المغولي يومذاك محمد شاه ناصر الدين (١٧١٨- ١٧٤٨م / ١١٣١-١١٦١هـ) وقد أعلن هذا خضوعه له في معاهدة صلح عقدت بين الطرفين. زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي ص٤٤٢ (القاهرة ١٩٥١) ومادة نادر شاه في Islam Ansiklopedisi, Istanbul 1945.

(٣) وذلك في ٢٤ شوال سنة ١١٤٨ (١٧٣٥م) وأن اسم (نادر شاه) أطلق بعد هذا التاريخ، أما قبل ذلك فكان يدعى (نادر خان) و(طهماسب قولي) أي عبد طهماسب.

معظم قواته إلى الموصل ليحتلَّها، كما أنه أرسل حملة عسكرية أخرى لاحتلال البصرة. ومثلما حدث في المرة الأولى فقد فشلت حملاته هذه كلها إذ صمدت بغداد صموداً بطوليًا بقيادة واليها أحمد باشا ستة شهور عِجاف[1]، بينما واجهت الموصل بقيادة واليها الحاج حسين باشا الجليلي، معظم قواته الضاربة، فحوصرت مدة أربعة شهور قُصفت في أثنائها بالمدفعية الثقيلة قصفاً مركّزاً وحُرمت من مصادر المياه[2]، إلا أن الموصل مثل بغداد نجحت في صمودها المستميت، مما أدى بنادر شاه إلى إعلان انسحابه وتنازله رسميًا عن مطالبه السابقة، وعقد معاهدة سلم معتدلة دامت قائمة حتى وفاته سنة ١٧٤٧[3].

وفي الوقت الذي تُمِدُّنا فيه المصادر التاريخية بمعلومات موسعة نسبيًا عن حروب نادر شاه وأعماله العسكرية في وسط العراق وشماله، نجدها تكاد تسكت عن فصل آخر مهمّ من فصول عمليّاته تلك، وهو حصاره للبصرة، ثغر العراق والمدينة الثانية في ولاية بغداد آنذاك، في النصف الأخير من عام ١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م.

---

(١) ٢٢ حديقة الزوراء ص٣٤٣ ودوحة الوزراء ص٥٠- ٥١ وتاريخ صبحي، الورقة ٥١-٦٨، ومحمد سعيد المدرس: كلشن معارف ج٢ ص١٣٨٥ (استانبول ١٢٥٢هـ) وجهانكشاي نادري ص٣٨٤ وتاريخ نادر شاه الورقة ٦٠ (مخطوط).

Lockhart, L.: Nadir Shah, p. 236.

ومحمود الرحبي: بهجة الإخوان، الفصل الثاني (مخطوط).

(٢) ثمة مصادر عديدة عن حصار الموصل، نذكر منها مثلاً: أمين العمري: منهل الأولياء ١ ص١٥٤، وياسين العمري: منية الأدباء ص٢٨٢ وقرة العين ص١٤ (مخطوط) ودومنيكو لانزا: الموصل في الجيل الثامن عشر ص٤٠، وسالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥، انظر كتابنا الموصل في العهد العثماني ص١٠٤- ١١٢.

(٣) انظر نصوص هذه المعاهدة في دوحة الوزراء ص٧٦- ٧٨ وجهانكشاي نادري ص٤٠٠ وتاريخ عزى الورقة ٨٠ (بالتركية- استانبول ١١٩٩هـ).

نظرة في المصادر

إن المصدر الرئيسي لوصف مجريات حصار البصرة هو الرسائل التي كتبها المقيم البريطاني في البصرة المستر توماس دُورِل Thomas Dorill (١٧٣٩-١٧٤٦) إلى رؤسائه في لندن والهند. فقد دَوَّن فيها بعض التفصيلات بشأن الحصار وأرّخ أحداثه. وسنرى أن لدورل دوراً مهمًّا في الحصار المذكور. وتعد رسائل دورل هذه المصدر الأساس لما كتبه لوكهارت ولوريمر عند تعرّضهما إلى أحداث الحصار.

وترك لنا أوتر Otter، وهو سائح فرنسي كان في البصرة سنة ١٧٤٣، وصفاً قصيراً لمجريات الحصار، وفي مدونات البعثة الكرملية في البصرة معلومات أخرى عن الموضوع نفسه، استغلّها لوكهارت في دراسته عن نادر شاه.

أما المصادر الفارسية الرسمية، وهي مؤلفات محمد مهدي خان الاسترابادي مؤرخ نادر شاه الرسمي فلم تحتو إلا على إشارات معدودة، ولعل ذلك يرجع إلى أن حملة البصرة لم تكن بقيادة نادر شاه مباشرة كحملته على بغداد والموصل، ومن ثم فإن محمد مهدي لم يحضرها بنفسه، وعلى أية حال فإننا نجد معلوماته في كتابه (جانكشاي نادري) أكثر تفصيلاً -ولو نسبيًا- من كتابه الآخر المُسمَّى دُرَّة نادرة، كما أنه في كتاب تاريخ خوزستان لكسروي معلومات أخرى يمكن أن نعدها مُكمِّلة لما دَوَّنه محمد مهدي أيضاً.

وثمة إشارات في المؤلفات التركية كتاريخ صبحي، وهو من المصادر الرسمية المعاصرة، ويعد مصدراً وحيداً للمؤلفات التركية المتأخرة مثل كُلْشَن معارف وغيره.

أما المصادر المحلية العراقية فأهمها ما كتبه المؤرخ الشيخ عبد الرحمن السويدي في (حديقة الزوراء) ورسول حاوي الكركوكلي في

(دوحة الوزراء) ولا يزيد ما كتبه كل منهما على أسطر معدو:ات، مع أن السويدي كان معاصراً للأحداث، وقد أفاض في وصف حصار بغداد في الحقبة ذاتها، وأن الكركوكلي كان قريباً -من حيث الزمن- من الحصار، ومطّلعاً على الوثائق الرسمية المتعلقة بعصره اطّلاعاً حسناً.

ولقد عثرنا على نصوص الوثائق الرسمية المتبادلة بين الطرفين الإيراني والبصري، في أثناء الحصار، وهي أربع رسائل خطية لم تُنشر بعد، كتبت الأولى على لسان سردار الجيش الإيراني خواجه خان، وفيها يدعو متسلم البصرة رستم آغا إلى تسليم مدينته دون مقاومة. وكتبت الثانية ردًّا من متسلم البصرة وأعيانها على الرسالة السابقة، وفيها رفض قاطع لفكرة التسليم، وتصميم على الدفاع عن مدينتهم إلى آخر رَمَق. أما الرسالة الثالثة فقد حررت عن لسان المولى عبد الله بن فرج الله المُشَعْشَع أمير الحويزة[١] وهي رسالة مطوَّلة فيها تأكيد على معنى الرسالة الأولى، ومحاولات لإقناع البصريين بالاستسلام، وتاريخها شعبان سنة ١١٥٦هـ (آب ١٧٤٣م). والرسالة الرابعة عبارة عن ردّ البصريين الأخير على دعوة أمير الحويزة وهو رد -كسابقه- يرفض التفريط بالمدينة تحت أي ترغيب أو ترهيب.

وبالإضافة إلى أهمية هذه الوثائق في ذاتها فإنها تكشف عن بعض الوقائع والأحداث، وتبيِّن موقف أهل البصرة وحكومتها، وفيها من معاني الإباء والصمود الشيء الكثير[٢].

---

(١) ورد اسمه في آخر الوثيقة على النحو الآتي: الفقير إلى الله الغني عبد الله الحسيني.

(٢) توجد هذه الوثائق في مجموعة الأستاذ كوركيس عواد التي كانت محفوظة في مكتبة الدراسات العليا- كلية الآداب ببغداد، وقد آلت فيما بعد إلى دار المخطوطات العراقية، وهي عبارة عن نسخ منقولة عن الوثائق الأصلية.

أهداف الحصار

كان هدف نادر شاه من حصار البصرة جزءًا من أهدافه العامة التي حاول تحقيقها من وراء عملياته العسكرية في العراق سنة ١٧٤٣، وكانت هذه الأهداف تتراوح، في رأينا بين أمرين:

الأول: الاستيلاء على مدن العراق الرئيسية لإرغام الدولة العثمانية على توقيع معاهدة سياسية تكون شروطها في صالح حكومة نادر شاه.

الثاني: ضم الإقليم بكامله إلى إمبراطوريته المتنامية، كما هو الحال في أقاليم بلاد الهند، خاصة وأن حملات نادر شاه سنة ١٧٤٣ على العراق جاءت بعد انتصاراته في الهند مباشرة، واستيلائه على مناطق واسعة من أقاليمها وأقاليم تركستان وما وراء النهر (سنة ١٧٤٠).

ورغم أن الخطة السَّوقية العامة لنادر شاه كانت توازن- دائماً- بين الهدفين أو تزاوج بينهما، على حسب مقتضى الحال، إلا أننا نميل- من استقراء حروب ١٧٤٣ إلى أنها كانت أقرب إلى تحقيق الهدف الأخير، وهو الهدف الذي كان له التأثير المباشر على سير العمليات العسكرية العامة في العراق، ومن ثم على حصار البصرة في السنة المذكورة ذاتها، وتفصيل ذلك أن القوات الفارسية التي اجتازت حدود ولاية بغداد الشرقية في محور خانقين- بغداد، والتي قدَّرت بعض المصادر حجمها بعدد هائل بلغ نحو ٣٠٠,٠٠٠ جندي[١]، كانت مُعدّة أصلاً للصعود شمالاً

---

(١) لونكريك: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ص١٨٣ (بيروت ط ٥). وكان هذا الجيش مؤلفاً من أمم شتى أخضعها نادر شاه، مثل الأفغان والترك، وشعوب ما وراء النهر، فضلاً عن الفرس. ولكي نفهم معنى ضخامة هذا الجيش، نذكِّر القارئ بأن عدة الجيوش الثلاثة التي سيرها نابليون سنة ١٨١٤ لاحتلال موسكو وغزو روسيا، وكانت مؤلفة من مختلف الأمم الأوروبية، لم تكن تزيد عن ٤٠٠,٠٠٠ مقاتل، في بعض التقديرات وقد عرف هذا الجيش بـ(الجيش الأعظم) لأنه أعظم ما عرفته أوروبا =

للاستيلاء على طريق شهرزور القديم بمدينتيه السوقيتين: كركوك وأربيل، والتقدم من هناك للاستيلاء على الموصل، تمهيداً للتوغل غرباً باتجاه الأقاليم الأخرى للدولة العثمانية كالجزيرة وديار بكر وما خلفهما[1]. وكان الاستيلاء على بغداد- على ثقلها الكبير- يمثل هدفاً ذا قيمة تاريخية ومعنوية عظيمة، أكثر من كونه هدفاً سَوقيًا عسكريًا، اللهمَّ إلاَّ بصفته إرباكاً لطُرق المواصلات العثمانية في العراق، وحماية لظهر القوات المتجهة إلى شمالي البلاد وغربها، وهذا وحده يفسر سبب ترك نادر شاه لبغداد محاصرة ببعض قواته، واتجاهه إلى الموصل على رأس أكثر من نصف قواته ١٧٠,٠٠٠ جندي في بعض الروايات[2]. وعلى هذا النحو ينبغي أن نضع عملية حصار البصرة في موضعها المناسب من العمليات العسكرية التي جرت في العراق، حتى أن بعض المعاصرين لاحظ بأن هدف الحصار كان -بالدرجة الأولى- (إلهاء) و(إشغال) ثغر العراق[3] ريثما تتم تصفية المقاومات العسكرية في الشمال.

= حتى ذلك الحين. وللمقارنة انظر: أيريك موريز: مدخل إلى التاريخ العسكري ص٢٤٨ (ترجمة أكرم ديري وهيثم الأيوبي- بيروت ١٩٧٠).

(١) تذكر المصادر الموصلية المعاصرة أن والي بغداد أحمد باشا عرض على الشاه الاستيلاء على الموصل تخلُّصاً من موقفه الحرج (ياسين العمري: منية الأدباء ص١٨٠ وغاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام ص١٨٢ والدر المكنون ص٥٩٣ مخطوط). ويبدو لنا أن فكرة فتح الموصل قبل بغداد لم تكن إلاَّ من وحي الشاه نفسه، هدفها السيطرة على نقطة اتصال العراق بالجزيرة، وبالتالي قطع خطوط المواصلات بين القيادة العثمانية وبغداد، وإحكام قبضته على العراق من شماله وجنوبه لكي تسقط بغداد بعد ذلك بيسر وسهولة.
انظر: الموصل في العهد العثماني ص١٠٣-١٠٤.

(٢) منية الأدباء ص١٨٠ وزبدة الآثار الجلية ص١٠٢ ومنهل الأولياء ج١ ص١٥٠- ١٩٠ ودوحة الوزراء ص٥٠.

(٣) Lockhart, L: Op. Cit., p. 236.

وفيما يتعلق الأمر بحكومة البصرة، فقد كان الهدف ينحصر بإطالة فترة الصمود إلى أقصى مدة ممكنة، باتخاذ خطة دفاعية محكمة، وصولاً إلى أحد أمرين:

الأول: فسح المجال أمام حكومة الدولة العثمانية لأن تُرسل مدداً عسكريًّا يكون من شأنه إنقاذ المدينة، ورفع حالة الحصار بالقوة العسكرية. وهذا ما لَمَّح إليه المدافعون في أثناء المراسلات الرسمية المتعلقة بالحصار.

الثاني: انتظار أن تتطور الظروف العامة بين الدولتين العثمانية والإيرانية إلى حد عقد معاهدة صلح يتمّ على أساسها انسحاب قوات الأخيرة، ورفع حالة الحصار سلميًّا.

وسنجد أن حكومة البصرة نجحت فعلاً في تحقيق الهدف الأخير.

قوات الطرفين

أ- القوات الإيرانية:

تذهب الروايات المحلية[1] إلى أن قوات الجانب الإيراني، التي حاصرت البصرة، كانت تبلغ نحو ٩٠,٠٠٠ مقاتل، وهو رقم كبير لا يخلو من مبالغة، لأن معظم المصادر الفارسية نفسها تهمل الإشارة إلى حملة البصرة عند تفصيلها بشأن حملات نادر شاه الأخرى، مما يدل على عدم مكافأة هذه الحملة- من حيث الأهمية والحجم- لتلك الحملات. كما أن السائح أوتر Ottar الذي مرَّ بالبصرة آنذاك، يعطينا تقديراً أقل، حيث ينص على أن القوات المهاجمة كانت تبلغ نحو ٣٠,٠٠٠ جندي[2]، في حين تذهب يوميات معاصرة، كُتبت في أثناء

---

(١) حديقة الزوراء ص١٩١ ودوحة الوزراء ص٥٠.

(٢) Otter, M. Voyage en Turquie et en Perse, Tome II, p. 380

الحصار، إلى أن حجم تلك القوات كان يتراوح بين ١٢,٠٠٠ و١٥,٠٠٠ جندي[(١)].

ويظهر أن سبب الاختلاف في تقدير حجم القوات المذكورة متأتٍّ من عدم تمييز المعاصرين بين القوات النظامية فيها، والقوات القَبَليّة التابعة لها، أو الموالية، إذ يبدو أن معظم تلك القوات كان يغلب عليه الطابع القبلي، وأن التقديرات المرتفعة لعددها كانت تُدخِل في ضمن هذه القوات قوى القبائل العربية نفسها، وهي القبائل التي كان وضعها الاقتصادي والاجتماعي يدفعها- أحياناً- إلى مناصبة سلطات ولاة المدن العداء، منتهزة فرصة ضعف تلك السلطات لأي سبب، كما حدث فعلاً في أثناء عمليات نادر شاه العسكرية في العراق.

وتشير المصادر الفارسية المعاصرة[(٢)] إلى أن تركيب تلك القوات كان على النحو التالي:

١- قوات إمارة الحويزة.

٢- قوات شيراز.

٣- قوات شُوشْتَر.

٤- قوات الفَيْلِيَّة.

٥- قوات دِسْبول

٦- قوات قَبَلية عربية، بخاصة من قبيلة كعب التي تسكن في الضفة الشرقية لشط العرب.

---

(١) Lockhart, L. Op. Cit., p. 236.

(٢) جهانكشاي نادري ص٣٨٤ وكسروي تبريزي: تاريخ بانصدساله خوزستان ص١٢٠ (تهران ١٣١٣).

وكانت قيادة هذه القوات تتألف من الزعماء الآتين:

١- **قائد عام (سردار)** من قواد نادر شاه البارزين، وهو قوجه (أو خواجه)[١] خان شيخانلو، من عشيرة (جمشكزك) الكردية، وكان نادر شاه يعتمد على هذه العشيرة في عملياته العسكرية[٢].

٢- **أمير الحويزة**، وهو المولى عبد الله خان بن فرج الله بن علي خان المُشعشعي[٣]. وكان قد تولى حكم الحويزة سنة ١١١٤هـ/ ١٧٠٢م وتقطعت مدة حكمه بسبب مساعي منافسيه المستمرة ضده. ويبدو أنه كان يرجو- من وراء مساهمته في عملية البصرة- توطيد حكمه، وضمان استقراره[٤].

---

(١) في المصادر الفارسية (قوجة) وورد اسمه في صدر مجموعة المراسلات الرسمية المتعلقة بالحصار على شكل (خواجه خان).

(٢) كان نادر شاه يحاول إثارة هذه القبيلة ضد العشائر التركمانية، انظر محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ص٤٤٤ (القاهرة ١٩٦١).

(٣) جهانكشاي نادري ص٣٨٤ وتاريخ بانصدساله خوزستان ص١٢٠ وكلشن معارف ج٢ ص١٤٠١، وقد ورد اسمه- كما أشرنا من قبل- في آخر رسالته إلى أهل البصرة.

(٤) انظر في أخباره وسيرته: مرتضى نظمي زاده: كلشن خلفا ص٣٣٣ (عربه موسى كاظم نورس، النجف ١٩٧١) وعباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين ج٥ ص١٨٦، لونكريك: أربعة قرون ص١٥٧- ١٥٨ وجاسم حسن شُبّر: تاريخ المشعشين وتراجم أعلامهم ص١٦٥-١٧٦ (النجف ١٩٦٥) ويذكر علي نعمة الحلو في قائمة أمراء الحويزة أن عبد الله بن فرج الله تولى الحكم من ١٧٠٢-١٧١٣م (١١١٤-١١٢٥هـ) تلاه بعدها ابنه علي (من ١٧١٣-١٧١٩م/ ١١٢٥-١١٣٢هـ) ثم أخوه محمد بن عبد الله لمدة غير معلومة، وأن نادر شاه عين بدلاً من محمد المذكور والياً إيرانيًا على الحويزة دام حتى وفاة نادر نفسه سنة ١١٦٠هـ/ ١٧٤٧م. مجهول: تاريخ إمارة كعب العربية في القبان والدورق الفلاحية، تحقيق وتعليق علي نعمة الحلو (النجف ١٩٦٨) ملحق ص١٠٨-١١٠. والذي أثبتناه يدل على أن حاكم الحويزة سنة ١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م وهو تاريخ الحصار، كان عبد الله بن فرج أيضاً.

٣- أمير كعب، الشيخ سلمان (أو سليمان) المعروف بالكبير ابن سلطان بن ناصر، وكان قد تولى رئاسة قبيلة كعب وأحلافها بعد قتله سلفه بندر بن طهماز سنة١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م وأخذ يسعى إلى توسيع إمارته في الضفة الشرقية لشط العرب، وشرع يمد نفوذه إلى البصرة ذاتها بمختلف الوسائل، ومنها مشاركته في الحملة العسكرية المذكورة. وقد استمر في سياسته هذه حتى وفاته سنة ١١٨٢هـ/ ١٧٦٧م[١].

ويظهر أن قوات هذه الحملة كانت -خلافاً لقوات نادر شاه الأخرى- عربية في معظمها، استغل نادر شاه خلافات قبائلها مع حكومة البصرة فأرسلها إلى حصار تلك الحكومة وإسقاطها، مُستندين في ذلك إلى أن معظم القوة الضاربة في تلك الحملة كانت قوات إمارة (الحويزة) القريبة من البصرة. وهي إمارة عربية قديمة، تأسست في أرض عربية محضة هي بلاد الأحواز، وكانت (شوشتر)[٢] و(دسبول)[٣] من مدنها المهمة، وبلاد الفيلية[٤] من أقاليمها التابعة لها.

---

(١) خير من دوَّن أخبار هذا الأمير من معاصريه نيبور: ٢٤٧.

Niebuhr, K: Voyage en Arabie, II, PP 186-191. (Paris 1776).

وانظر أيضاً: مجهول: تاريخ إمارة كعب العربية ص١٣-١٤ و٣٨-٣٩ وعلي نعمة الحلو: الأحواز- عربستان ج٢ ص٢٤٥.

(٢) سماها العرب تستر، وهي مدينة قديمة أثرية تقع على نهر الكارون في إقليم الأحواز العربي إلى الشمال من مدينة الأحواز نفسها بمسافة ٦٠ ميلاً. ليسترنج: بلدان الخلافة الشرقية ص٢٦٨- ٢٧١(بغداد ١٩٥٤).

(٣) دسبول: أو دسفول، أودزفول، مدينة قديمة في إقليم الأحواز تقع على نهر (دز) جنوب آثار جنديسابور القديمة، وقد أشاد بذكرها البلدانيون العرب. بلدان الخلافة الشرقية ص٢٧٣- ٢٧٤.

(٤) الفيلية هم اللر القدماء، وكانوا يقيمون في المنطقة المعروفة باسمهم لورستان- إلى الشرق من دسفول، ثم انتقلوا منذ القرن العاشر الميلادي (٤هـ) إلى سفوح جبال بشتكوه، قريباً من مدينة الحويزة.

والقوة الرئيسية الثانية في الحملة، هي قوات قبيلة كَعْب العربية التي تقطن منطقة الأحواز أيضاً. وكانت هذه القبيلة مُسلَّحة تسليحاً حَسَناً، وتملك عدداً من السُّفن الحربية[1]، وتُعد من أشد القوى العربية على الجانبين العثماني والإيراني على حد سواء. وقد استطاع نادر شاه بسياسته دفعها إلى خدمة أغراضه في ضرب البصرة. وتنص يوميات المقيم البريطاني في أثناء الحصار على أن سلمان شيخ كعب كان الشريك الأساسي لأمير الحويزة في قيادة الحملة، مما يشير إلى عِظَم مساهمة قبيلته في تلك القوات[2].

وفي العراق، انضمت بعض العشائر من قبيلة بني لام النازلة على حوض دجلة والمنتفق على حوض الفرات، إلى الحملة المذكورة، مما زاد في عدد أفرادها[3]. ويبدو لنا أن سياسة تحريك قبائل الحويزة العربية لضرب البصرة، كانت سياسة مقصودة وضعها نادر شاه لتحقيق هدفين:

الأول: تحقيق أقصى توفير في قواته العسكرية، حيث إن قوات الحويزة لم تكن جزءًا من قواته التي دخلت العراق عن طريق محور خانقين بغداد المركزي، وبالتالي فإن عملية البصرة لم تكن تكلفه أية قوة عسكرية من جيشه الذي كان يتولى قيادته بنفسه، سوى بعض القادة والضباط.

الثاني: ضمان عدم مواجهة القوات الغازية بعَداء القبائل العراقية في منطقة البصرة، مثلما لو تقدَّم -بدلها- جيش فارسي دخيل، فإن كلا الطرفين كان عربيًّا ينتمي إلى قبائل متقاربة موطناً ولغة. ولقد حدث في عهد حاكم إيران كريم خان الزَّنْدي ١١٦٣-١١٩٣هـ/ ١٧٤٩- ١٧٧٩م

---

(١) Niebuhr, K.: Op. Cit., II, P. 187.

(٢) Lockhart, L.: Op. Cit., P. 836.

(٣) Ibid., P. 235.
Otter, M.: Op. Cit., II, P. 380

أن تقدم جيش فارسي في المنطقة نفسها، إلا أن القبائل العربية هناك أوقعت به وكبَّدَته خسائر فادحة[١]، مما يدل على بُعد نظر نادر شاه في لجوئه إلى فكرة إرسال جيش من العرب للقيام بعملية الغزو تلك.

ولم يكن هذا الجيش حسن التسليح فيما يبدو، فقد كانت تعوزه المدفعية الثقيلة[٢] مما كان يُستخدم -عادة- في دك الحصون وفتح الثغرات في الأسوار. هذا في حين كانت قوات نادر شاه الأخرى، وبخاصة التي حاصرت الموصل، مزوّدة بأعداد كبيرة متنوعة من المدافع الثقيلة العيار، وبوسائط الحصار والاقتحام وكميات ضخمة من القنابل والمتفجرات والألغام[٣]، وسنرى أن تزويد حملة البصرة بمثل تلك المدافع لم يكن إلاّ في الأيام الأخيرة من الحصار.

وفضلاً عن ذلك فقد كانت الحملة مزودة بدروع خفيفة[٤] ليست لدينا تفاصيل عن أنواعها ومدى تأثيرها.

ب- قوات البصرة

ليست ثمة معلومات عن حجم القوات المسلَّحة التي أوكل إليها أمر الدفاع عن مدينة البصرة، فذلك ما لم يذكره أحد، وإن كنا نعلم أن

---

(١) معركتا الفضلية وأبي حلاّنة سنة١١٩٣هـ/ ١٧٧٩م ويذكر صاحب مطالع السعود أن الجيش الزندي لم يكن يخلو- رغم ذلك- من بعض الأعراب وخاصة من كعب. عثمان بن سند: مطالع السعود ص٨٩ ومختصره لأمين الحلواني ص١٤ (القاهرة ١٣٧١هـ).

(٢) Lockhart, L: Op. Cit., P. 236.

(٣) من تلك الأسلحة ١٦٠ مدفعاً ثقيلاً و٢٣٠ مدفعاً من مدافع الهاون وقد ألقي على الموصل خلال أيام الحصار الأولى ١٠٠,٠٠٠ قذيفة هاون و٤٠,٠٠٠- ٥٠,٠٠٠ قنبلة مدفع بحسب التقديرات المحلية: الموصل في العهد العثماني ص١٠٩.

(٤) Lockhart, L. Op. Cit., P. 235.

جميع الضباط الإنكشاريين وجنودهم لم يكونوا يؤلفون فرقة (أورطة) واحدة، بمعنى أنهم كانوا يقلون عن ٥٠٠ إنكشاري، وهو عدد أفراد الفرقة عادة[١]، وهذا الرقم متواضع للغاية؛ على أن التقدير المذكور يجب أن لا يؤخذ بوصفه حقيقة وحيدة في هذا الصدد، فإن عدد سكان مدينة البصرة كان يتراوح في ذلك العهد بين ٥٠,٠٠٠ و٦٠,٠٠٠ و٧٠,٠٠٠[٢] نسمة، وإذا افترضنا- تبعاً للقاعدة المعروفة في هذا الشأن- أن خُمس هذا العدد كان ممَّن يستطيع حمل السلاح واستخدامه، فإن حجم القوات التي قُدِّر لها أن تدافع عن مدينتها سيتضخم -بسرعة- ليتراوح بين ١٢,٠٠٠ و١٥,٠٠٠ مقاتل على أقل تقدير، وهو عدد قريب من عدد القوات الهاجمة كما لاحظنا من قبل.

وبالإضافة إلى ما تقدم، كانت تحصينات المدينة مزوّدة بعشرة مدافع برونزية ثقيلة، إلا أننا لا نعلم ما إذا كان بعضها معطلاً في أثناء الحصار نفسه[٣].

---

(١) كان عدد منتسبي الأورطة الموجودة في الولايات العثمانية يتراوح بشكل عام بين ٣٠٠ و٥٠٠ رجل، انظر:

Gibb and Bowan, Islamic Society and the west Vol. I, Part I, PP. 60-61 (Oxford 1967).

Ives, A Voyage from England to India (London 1960).

(٢) ويذكر Zwemer أن سكان البصرة كانوا يعدون في منتصف القرن الثامن عشر أكثر من ١٥٠,٠٠٠ نسمة وأن عددهم انخفض حتى بلغ سنة ١٨٢٥ حوالي ٦٠,٠٠٠.

Zwemer. S.M. Arabia, The Cradle of Islam (London 1900).

ونحن نشك في التقدير الأول ونرى أنه مبالغ فيه نظراً لأعداد السكان في المدن العراقية الأخرى.

(٣) Della Valla, P. The Travels of Sig. Pitro. Della P. 244 (London 1665).

وجاكسون: مشاهدات بريطاني عن العراق سنة ١٧٦٧ (ترجمة سليم طه التكريتي- بغداد).

وكانت للبصرة قوة بحرية مؤلفة من زوارق خفيفة وسفن من النوع المسمى (تكنات) وهي مطلية بالقار، وذات قعر مسطح[١]، ويبدو أن هذه السفن كانت ضعيفة وقليلة الجدوى إذ ليست ثمة أخبار عن مساهمتها في الدفاع عن البصرة. وكان رستم آغا متسلم البصرة قد أرسل سفينة (Galley)[٢] إلى أسفل شط العرب كمحاولة لمنع الجيش الإيراني من العبور إلى الضفة الغربية[٣]، ولكن فشل المحاولة دلَّ على ضعف هذه القوة البحرية وعدم فعاليتها في معارك تعبوية سريعة.

وبما أنه كان للمقيمية البريطانية في البصرة سفينة شراعية صغيرة تابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية، فقد شعر المقيم الإنكليزي توماس دورل باحتمال استيلاء حكومة البصرة على هذه السفينة لاستخدامها في الدفاع عن المدينة كما سبق أن حدث من قبل لسفينتي الشركة سنة ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م[٤]، فأصدر أوامره إلى قائد السفينة بالإبحار ليلاً إلى القطيف ضماناً لعدم استخدامها في الحرب الدائرة. وما إن اكتشف المتسلم رحيل السفينة المذكورة حتى اتهم دورل بالتحالف مع الفرس. ولسوء حظ دورل فإن ملاح السفينة (وكان بصريًّا على الأغلب) تمرد على قائدها، قبل أن تمضي في البحر بعيداً، مُرغِماً إيّاه على العودة إلى البصرة، على أن ذلك لم يغيّر من موقف دورل، فرفض- بعناد- طلب

---

(١) يذكر نيبور سنة ١٧٦٥ أنه كان للبصرة، في أيامه نحو ٥٠- ٦٠ تكنه ولكننا لا نعلم عددها- على وجه الدقة- أثناء الحصار المذكور، ويبدو أن بعضها كان مزوَّداً بالمدافع، لكنها كانت ضعيفة جدًّا انظر:

Niebuhr, K: Op. Cit., II, P. 175.

(٢) سفينة حربية شراعية كبيرة ذات مجاذيف.

(٣) Lockhart, L: Op. Cit., P. 235.

(٤) وذلك عندما هاجم أسطول فارسي بقيادة لطف خان البصرة بأمر من نادر شاه. عبد الأمير محمد أمين: القوى البحرية ص١٣.

المتسلم تعبئة السفينة للمشاركة في الحرب، فما كان من المتسلم إلاّ أن أصدر أوامره باعتقال دورل ومساعده دانفرز كرافز Danvers Graves ووضعهما تحت حراسة الإنكشارية في خيمة نُصبت على سور المدينة، وبعد يومين من الاعتقال، أدرك دورل عدم جدوى العناد فتظاهر بالموافقة على تسليم السفينة في نفس الوقت الذي أمر فيه -سرًّا- قائد السفينة بتخريبها عند أي طارئ.

وقد نفذ القائد هذه الأوامر فعلاً، فأحدث في سفينته خروقاً أعاقتها عن المضيّ في مهمتها، فاضطرت حكومة البصرة إلى الموافقة على لجوئها إلى الشاطئ[١].

ويمكننا أن نستنتج من الاهتمام الشديد الذي أولته هذه الحكومة بسفينة الشركة، أنها كانت تفتقر إلى سفن جيدة من نوعها يمكن استخدامها في ضرب الغزاة، وبهذا فإن الذي تولى مهمة الدفاع عن مدينة البصرة كان قواتها البرية وحدها.

دفاعات البصرة

اتخذت مدينة البصرة، في تضاعيف القرن الثامن عشر، شكل مستطيل تقريباً، يحدّ ضلعه الشرقي شطّ العرب، والغربي البادية، في حين كان يحد ضلعيه الأعلى والأسفل أراض زراعية، وبساتين نخيل كثيفة، تقطعها مجموعة من الأنهار الصغار الآخذة من شط العرب[٢].

ولم تكن البصرة محصنة تحصيناً جيداً على أية حال، وجميع ما وُصِفت به آنذاك يؤكد على أنها كانت نموذجاً للموقع العسكري

---

(١) Lorimer, Gazetteer of the Persian Gulf Vol., I, P. 1198 Lockhart: Op. Cit., PP. 275-236.

(٢) انظر خارطة البصرة كما رسمها نيبور سنة ١٧٦٥ في:

Voyage in Arabia, II, P. 172.

الضعيف، حيث تفتقر إلى دفاعات صناعية كافية، فضلاً عن عدم وجود سواتر طبيعية مناسبة يمكن استخدامها في عمليات الدفاع. وكانت على ما وصفت به قبل الحصار واسعة المساحة إلى حدٍّ كبير، على نحو لا يتناسب مع كثافة سكانها، وليس لها إلاّ سور مشيَّد من اللبن، قد مضى على تشييده نحو قرن، ولم يكن هذا السور مزوَّداً بتحصينات سوى بعدد من الطوابي (الربايا) الترابية فقط[1].

وكان الطول الملحوظ لأسوار المدينة، ووجود مناطق شاسعة خالية داخلها يسبّب مشكلة دفاعية حقيقية، حيث يبلغ طول هذه الأسوار الممتدة من ضفة النهر إلى الصحراء زهاء أربعة أميال، وهي على ما رآها بعض السياح بعد الحصار بنحو ربع قرن، ضعيفة جدًّا، غير قادرة على الصمود في وجه المدفعية[2]؛ يضاف إلى ذلك أن دور البصرة كانت - على خلاف مدن العراق الكبيرة الأخرى- مشيّدة في معظمها من اللبن النِّيء، ومسقفة بقطع من جذوع النخيل[3]، وهما مادتان سريعتا العطب والتلف، عند تعرض المدينة إلى قصف مدفعي شديد[4].

---

(١) Texeira, P.: The travels of Pedro Texeira P. 34, London (1902).
Della Valla, P. The travels, P. 244.
ومشاهدات بريطاني عن العراق سنة ١٧٦٧ ص٣٠-٣١ وعن أحوال البصرة في القرن الثامن عشر، تراجع مادة (بصرة) بقلم Huart في Islam Ansiklopedisi, B. PP. 323-326.

(٢) جاكسون ص٣٠-٣١.

(٣) انظر: Texeira, P.: Op. Cit., P. 34.
Hawel. T.: Voyage en Retour de L'Inde, PP. 29-35. Paris 1788.
Ives. E: Op. Cit., P. 232.
و Buckingham, J.: Travch in Mesopotamia, Vol II. P. 242.

(٤) كانت دور بغداد مشيدة بالآجر المشوي، وكانت دور الموصل مبنية بالصخر والجصّ مما كان له أثر التقليل من أخطار قصف مدفعية نادرشاه.

وكان أحصن مواضع البصرة وأمنعها الموضع المعروف باليمّاوي، وهو حصن داخلي واقع في شرقي المدينة، على ضفة شط العرب، فيه مسكن قائد البحرية (القبودان)[1]، بيد أن أحسن دفاعات هذا الحصن كان المطل على النهر، أما جهاته الأخرى فلم تكن على حظ من المنعة[2]؛ وبما أن استعدادات الحصن المذكور كانت بحرية بالدرجة الأولى فلم يكن له تأثير كبير على سير أحداث الحصار. وكانت البصرة في هذه الحقبة قد أُدمجت بولاية بغداد ذاتها[3]، بعد أن كانت سابقاً ولاية مستقلة. وكان يتولى الحكم فيها -عادة- نائب عن والي بغداد يدعى بالمُتسلِّم، يعاونه مجلس من أعيان المدينة ذوي النفوذ، يتألف غالباً من نقيب الأشراف، ومفتي المدينة، وبعض الرجال المهمين في الولاية. وكان على الجميع أن يصدروا أوامرهم متكافلين لكي يضمنوا تطبيقها على الوجه السليم[4]. وفي أثناء فترة الحصار كان متسلم البصرة هو رستم آغا[5]، يعاونه عدد من الأعيان البارزين ممن وردت أسماؤهم في المراسلات الرسمية التي دارت بين الطرفين خلال الحصار وهم:

---

(١) Nibuhr, K.: Op. Cit., II, P. 175.

وعباس بن علي المكي: نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس ج١ ص٥٣ (النجف ١٩٦٧).

(٢) خارطة البصرة من رسم نيبور.

(٣) كان ضم البصرة إلى بغداد البداية الفعلية لسياسة بغداد المركزية في العراق في أثناء العصر العثماني. وقد حدث في عهد والي بغداد القوي حسن باشا. تاريخ صبحي- الورقة ٥٧ (التركية- استانبول) . وينظر كتابنا: الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العهود المتأخرة ص٤٠٠-٤٠١.

و Islam Ansklopedisi, 2. P. 203.

(٤) Niebuhr, Op. Cit., II. P. 176.

(٥) إن اسمه غير مذكور في قائمة ولاة البصرة المثبتة في سالنامة ولاية البصرة (انظر سالنامة سنة ١٣٠٩ مثلاً- مطبعة الولاية) بل تذكر أن رجلاً يدعى (حاجي علي آغا) =

١- نقيب الأشراف السيد درويش ابن السيد يعقوب الرفاعي.

٢- مفتي المدينة إبراهيم المفتي.

٣- السيد رمضان من الأعيان.

٤- السيد طالب[١] (وكان يتولى منصب رئيس القوافل: كروان باشي).

ولم يكن رستم آغا يقطع أمراً إلا بعد مشاورة أولئك الأعيان، وليس أدل على أهميَّتهم أن رسالة حاكم الحويزة إلى البصرة كانت موجهة أصلاً إليهم، مُسمِّية إياهم بأسمائهم، متجاهلة -في ذلك- رستم آغا متسلِّم البصرة نفسه.

الزحف

تجمعت قوات الحملة الإيرانية في مدينة الحويزة، عاصمة الإمارة المشعشعية في الأحواز[٢]. وفي ١٦ تموز ١٧٤٣ (جمادى الآخرة سنة

= تولى البصرة من ١١٥٤ إلى ١١٦٠ هـ (١٧٤١-١٧٤٧م) وليس من دليل على تولي علي آغا سلطاته في البصرة في أثناء الحصار، ويبدو أنه تسلَّم الحكم فيها اسماً، دون أن يرحل إليها، نظراً للظروف العصيبة في البلاد آنذاك. وقد عثرنا على شاهد من الرخام عند قبر نسب إلى حماد الدباس ملقى في صندوق الضريح في مشهد (أبي رابعة) في الأعظمية، نقش عليه اسم (رستم آغا) كتخدا سليمان باشا (والي بغداد) سنة ١١٦٦هـ.

(١) هو السيد طالب بن إسحاق بن طالب بن يعقوب بن شعبان بن محمد درويش، من ذرية السيد أحمد الرفاعي، تولى نقابة الأشراف مدة ، وتوفي سنة ١١٧٥هـ، ودفن في تربة جده محمد درويش المذكور، وهو جد السيد طالب باشا النقيب أول وزير داخلية في تاريخ العراق المعاصر. ينظر يوسف زاده علي سليمان: الدّر المنضد في مناقب السيد أحمد وولده الممجد، القاهرة ١٣٢٤، ص٨.

(٢) من أمير الحويزة إلى حكومة البصرة، شعبان ١١٥٦ (وثيقة رقم ٣).

١١٥٦هـ) أرسل السردار قوجه خان إنذاراً رسميًا باسمه إلى رستم آغا متسلِّم البصرة يطلب فيه تسليم المدينة إلى القوات الغازية، مُرغِّباً إياه بنيل رضى نادر شاه ورحمته، ومطالباً بسرعة رد الجواب.

وعند وصول الإنذار إلى البصرة، عقد متسلمها مجلساً من أعيان المدينة حضره الشيخ درويش نقيب الأشراف، والشيخ إبراهيم وغيرهم، لمناقشة فحوى الإنذار والاتفاق على صيغة الجواب. وبعد بضعة أيام من المداولة، اتفق الجميع على رفض مطالب السردار رفضاً قاطعاً، وإعلامه بتصميم أهل البصرة على المنافحة عن مدينتهم مهما كان الثمن.

وبعد أن تسلمت القيادة الإيرانية هذا الرد الأبيّ، تحرك الجيش الإيراني من قاعدته في الحويزة قاصداً غزو البصرة، حسب أوامر نادر شاه الصادرة بهذا الشأن.

وبدلاً من أن يسلك الجيش الطريق الأقصر، فيجتاز الحدود عند مدينة الحويزة إلى حوض دجلة، ثم ينحدر من هناك إلى القُرنة[١] فمدينة البصرة ذاتها، حيث يبلغ طول هذا الطريق نحو ١٠٠ كيلو متر، فقد سلك الجيش طريقاً آخر، أطول من سابقه، إذ تقدم في أراضي الحويزة حتى وصل -فيما يظهر- المنطقة التي أقيمت عليها فيما بعد مدينة المحمرة[٢]، بينما انفصلت منه قوة اتجهت إلى المنطقة المقابلة

(١) في ملتقى دجلة بالفرات، وكانت قد سقطت بيد قوات نادر شاه أيضاً.

(٢) إن أول من توطن في أرض المحمرة هو الحاج يوسف ابن الحاج مرداو من شيوخ البوكاسب، من عشائر كعب، وذلك سنة ١٨١٢م/ ١٢٢٩هـ، وكان في موقعها في العصور القديمة، مدينة خاراكس، التي أنشأها الإسكندر المقدوني، وكانت تعدّ جزءًا من بلاد العرب، إلا أن هذه المدينة اندرست كما اندرست مدينة أخرى قامت على أنقاضها سمّاها العرب (بيسان) انظر: بلدان الخلافة الشرقية ص٦٩ وعلي نعمة الحلو: المحمرة مدينة وإمارة عربية ص١١ (بغداد ١٩٧٢).

للبصرة من الجانب الشرقي، فاستولت هناك على قلعة (كردلان) المواجهة لمدينة البصرة ذاتها[1].

ومن منطقة المحمرة اجتازت القوات الإيرانية نهر شط العرب على جسر من القوارب شيِّد لهذا الغرض، أو بواسطة السفن[2]، وبعد إتمام عملية العبور إلى الضفة الغربية من الشط، واصل الجيش تقدمه بمحاذاة النهر، فاستولى على قرية (السيبليات) الواقعة على ضفة شط العرب، على بعد ١٢ كيلو متراً من مدينة البصرة، حيث ارتكب مذبحة رهيبة، قتل فيها الرجال واسترق النساء والأطفال[3]. ثم واصل تقدّمه مجتازاً الأنهار والجداول العديدة التي تأخذ مياهها من شط العرب، حتى وصل إلى قرية السَّراجي، على النهر المنسوب إليها، وهي قرية تبعد عن البصرة زهاء كيلومترين فقط[4]، فاستولى عليها، وارتكب فيها مذبحة كما فعل في سابقتها. وعاثت قوات الغزو في عدد من القرى. في حين اضطرت قرى أخرى إلى إعلان خضوعها للغزاة، خشية تعرّضها إلى نفس المصير[5].

ولم تنج (الزبير)، وهي بلدة مهمة تقع على حافة البادية، إلى الجنوب من البصرة، من الغزو والتخريب، ولم يتوانَ الغزاة عن تدمير

---

(١) ما تزال هذه القرية عامرة، وهي اليوم تابعة لناحية شط العرب.

(٢) جهانكشاي نادري ص٣٨٤، و Lockhart: op. Cit., P. 235. و Loriemer, Op. Cit., Vol. I. Part I. P. 1199.

(٣) Otter: Op. Cit, P. 381.

(٤) قرية عامرة في أنحاء البصرة، وصفت في القرن التاسع عشر بأنها «في غاية العمارة»، وكانت تابعة لقبيلة المنتفق. فتح الله الكعبي: زاد المسافر ولهنة المقيم والحاضر ص٢٦، بغداد ١٩٥٨، وإبراهيم فصيح الحيدري: عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد ص١٨٣ (بغداد- د. ت).

(٥) Otter: Op. Cit., II, P. 380

قبور الأموات أيضاً، فهدمت القبّتان الفخمتان اللتان كانتا على مرقدي طلحة والزبير[١]، كما أتلفت بعض الأضرحة والأماكن الأخرى.

سير القتال

في ١٨ آب وصلت القوات الإيرانية إلى البصرة، وبدأت حصارها بالفعل في ٢٨ من الشهر نفسه. وفي أول أيلول أرسل أمير الحويزة عبد الله بن فرج الله برسالة رسمية إلى حكومة البصرة حاول فيها استمالة مختلف فئات المجتمع البصري وإقناعهم بالاستسلام[٢]. وإزاء رفض القيادة البصرية للعرض، واصلت القوات الغازية حصارها المفروض على المدينة، إلا أن تكافؤ الأسلحة لدى المهاجمين والمحاصرين، وقف - على ما يبدو- حائلاً دون نصر سريع يحققه أحد الطرفين على الآخر.

وفشلت عدة هجمات شنّتها القوات الغازية في أثناء الحصار، فقد كانت هذه القوات تفتقر إلى مدفعية ثقيلة، كما أن تسليحها كان بوجه عام، تسليحاً خفيفاً، وقد أحست القيادة الإيرانية بهذا النقص وكانت التقارير المرفوعة إلى نادر شاه تطالب بتزويد الحملة بمدفعية ثقيلة العيار، يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في الحرب[٣].

وفي ٢٧ تشرين الثاني وصلت إلى مواقع القوات المهاجمة مدافع ثقيلة لاستخدامها في الحصار. ورغم عدم وجود معلومات عن عدد هذه المدافع ومدى فاعليتها، فإن بإمكان المرء أن يتصور أهميتها في تعزيز القوات الغازية، فقد قُصفت المدينة قصفاً شديداً أضرّ ببعض منشآتها، وأشار السويدي إلى هذا القصف بقوله «فحاصروها مع إضرام نار الحرب

---

(١) Niebuhr: op. Cit., II., P.191

(٢) من أمير الحويزة إلى حكومة البصرة (الوثيقة رقم -٣)

(٣) Lockhart: op. Cit., P. 236.

بين البين، واشتعال الأطواب والقنابر بين الجانبين[1]. وقد استمر القصف ليل ونهار، أصيبت فيه بعض المباني المهمة مثل القنصلية الفرنسية[2] وخان الكرمليين[3]، وهي مبانٍ كانت تقع في القسم الأعلى من المدينة، مما دل على أن مدفعية القوات المهاجمة كانت تتخذ مواقعها في شمال البصرة، في المنطقة الممتدة بين باب الرباط وباب بغداد، من أبواب البصرة القديمة عند خندق المدينة.

وفي ليلة ٦ كانون الأول شدَّدت القيادة الإيرانية من ضغطها على القوات المدافعة، فازداد قصف مدافعها. وقامت قواتهم بهجوم آخر، إلاَّ أن قوات البصرة نجحت مرة أخرى في صدِّها ودحرها[4]، وبذلك فشلت آخر محاولة لجيش نادر شاه لإسقاط المدينة، كما فشل في الوقت نفسه في احتلال مدينتي الموصل وبغداد.

نهاية الحصار

إن فشل حصار نادر شاه حَرَمَه من الاستفادة من عامل الزمن

---

(١) حديقة الزوراء ص ٤٨٢.

(٢) تولى الآباء الكرمليون تمثيل مصالح فرنسا في البصرة حتى سنة ١٨٣٩، ثم تولاها بعد ذلك مطران الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ببغداد. وفي عام ١٧٥٥ أعيد افتتاح المقيمية الفرنسية في البصرة.

Lorlemer: Op. Cit., Vol. I, Part. I. P. 133.

(٣) قدم الآباء الكرمليون البصرة سنة ١٦٢٣ بأمر البابا كليمنت الثامن، وهم مبشرون كاثوليكيون نشطون كانوا يركزون جهودهم على تنصير الصابئة: انظر

Gollancz H.: Chronleale of Events between the Years 1623 and 1733 relating to Setlement of the Order of Carmelites in Mesoptamia (Bassora) (Oxford 1927).

(٤) Lockhart: op. Cit., P. 235. ويفهم من قصيدة لعبد الرحمن السويدي يصف وقائع المعركة أن القوات المهاجمة كانت تمطر المدينة بـ(القنابر)، بينما كان المدافعون يقتصرون في ردِّهم المقابل على البنادق دون غيرها، وهو يشير إلى حركة عسكرية =

المحسوب في خططه، فقد استغرقت عملياته في العراق من الوقت ما ضيّع عليه تحقيق انتصارات عسكرية سريعة، يعزز بها مكانته لدى قواده وشعبه، وهو أمر سرعان ما أثمر مزيداً من السخط والتذمر بين أتباعه، وأظهر معالم التمرد والثورة في بلاده، هذا بالإضافة إلى إفساحه المجال أمام العثمانيين للتحرك ضده، وبخاصة في مناطق التخوم التقليدية في شرق الأناضول.

وفي أوائل كانون الأول أظهر نادر شاه تنازله عن معظم مطالبه السابقة، واضطر إلى الاتفاق مع أحمد باشا والي بغداد على الصلح تمهيداً لعقد معاهدة سياسية معتدلة.

وبوصول أنباء الصلح بين الطرفين في مساء ٨ كانون الأول إلى البصرة، توقفت سائر العمليات العسكرية وفتحت أبواب المدينة، وتبادل الطرفان الهدايا وعبارات المجاملة، على حسب الأساليب الدبلوماسية في ذلك العهد. ولم ينس حاكم الحويزة عبد الله خان أن يُرسِل رسالة مجاملة إلى (دورل) المقيم البريطاني في البصرة يشكره فيها على رفضه المساهمة بسفينته في العمليات العسكرية ضد قواته، وداعياً إياه، ومساعده (كريفز)، إلى زيارة المعسكر الإيراني، إلا أن دورل كان أبعد نظراً فيما يتعلق بصلاته بالجانب العثماني، فاعتذر عن تلبية الدعوة مكتفياً بإرسال الهدايا[١].

وفي ١٦ كانون الأول[٢] تحركت القوات الغازية منسحبة بأوامر

= دفاعية قادها رستم آغا مع ثلة من رجاله استخدمت فيها السيوف والرماح، وليس من الواضح ما إذا كان يشير إلى هجوم مضاد جرى خارج أسوار المدينة في صفحة من صفحات الحصار. ينظر ديوان عبد الرحمن السويدي، بتحقيقنا ووليد الأعظمي، بغداد ٢٠٠٠، ص٥٤-٥٦.

(١) Ibid., P. 235.

(٢) يذكر لوريمر أن فكّ الحصار عن البصرة كان في ٢٧ تشرين الثاني، وانسحاب =

من نادر شاه نفسه إلى الحويزة، بينما ذهب ضباط تلك القوات إلى النجف مُبلِّغين نادر شاه بالأنباء. ولم تمضِ إلاّ أيام حتى بدأت القوات الإيرانية الأخرى الموزعة في وسط العراق وشماله بالجلاء السريع، وبمغادرة آخر جنود نادر شاه العراق بدأ عهد من السلم، أقرت دعائمه معاهدة سنة ١٧٤٦ التي أعادت الحدود -بوجه عام- إلى ما كانت عليه في عهد السلطان مراد الرابع سنة ١٦٣٩ واستمر هذا العهد حتى مصرع نادر شاه نفسه سنة ١٧٤٧ (١٠ جمادى الآخرة سنة ١١٦٠هـ).

الوثائق

وهي مجموعة الكتب الرسمية المتبادلة في أثناء الحصار بين القيادة الإيرانية وحكومة البصرة وأهلها في شهري تموز وآب سنة ١٧٤٣.

الوثيقة رقم (١)

«صفة مراسلة خواجه خان الحويزة[١] رئيس عسكر العجم من قبل طهماز لما وجهه لقتال أهل البصرة سنة ١١٥٦ (١٧٤٣م) أرسلها إلى رستم آغا يخاطبه عن البصرة، ورستم آغا نائب على البصرة من قبل الوزير المعظم أحمد باشا أمير العراقيين»[٢]

= القوات الغازية في ٥ كانون الأول.

Lorimer: Op. Cit., I. I. p. 1199.

(١) كذا في الأصل، والصواب أن خواجة خان هو غير خان الحويزة، المذكور من قبل، والرسالة صادرة عن الأول، ويجعل لوكهارت هذه الرسالة في ١٦ تموز ١٧٤٣ ولكنه يشير إلى إرسال رسالتين لا واحدة، والذي نراه أن تكون الرسالة الثانية هي رسالة أمير الحويزة المرقمة (٣ في مجموعة الوثائق هذه) وقد جرى إرسالها بعد أكثر من أسبوعين.

(٢) هذا النص موجود في الأصل وهو لجامع الوثائق.

عالي القدر الأكرم، جامع محامد الأدب والشيم، رستم آغا، أعانه الله تعالى، وبعد، فالآن جرى الأمر الأقدس الأعلى، أن نتوجه إلى بلدة البصرة، وندعو أهلها إلى ما أجمع عليه أهل الحل والعقد في أكثر بلاد الإسلام، من الدخول في طاعة أمناء الدولة العلية المؤيدة الإلهية. وقد صدر الأمر الأقدس المطاع، وواجب الاتباع، بإجماع العساكر المنصورة في هذه الناحية لتنفيذ الفرمان والتنكيل على من يجلب لنفسه الهوان ويسلك منهج الخذلان. وقد صدر الأمر الأقدس الأرفع الأعلى أن نبدأكم بالدعوة البالغة، والترغيب إلى الدخول في الطاعة، لهذا بعثنا السادة الكرام، ونتيجة النجباء الفخام، عالي القدر السيد جواد الله لذلك الطرف، لتبليغ الأوامر المقررة، وهو الأمين من طرفنا على العهد والذمة. ولا يخفى إن شاء الله تعالى عهده، ولا يخالف إيعاده ووعده، وأنت من جملة المنسوبين لعالي جاه الوزير المكرم والدستور المكرم المعظم أحمد شاه، ومخير بين حالين: إن طالبتك نفسك إلى خدمة الدولة الأبدية[1]، والتجأت إلى ظل من استظلت به كافة البرية، فلك عندنا ذلك وتشملك المراحم السلطانية والشفاعة الخاقانية. وإن أردت الوصول إلى مخدومك العالي جاه الوزير المشار إليه، مالك مانع، وبعهد الله وعهد رسوله وعهد حضرة الشاهنشاه ظل الإله، أن ما ينالك ضرر من جميع المواد ولا يصيبك ما يسوءك لا قليل ولا كثير. وبعد حصول الاطلاع بمضمون كتابنا هذا ترد لنا الجواب بما تختار لنفسك من أحد الحالين إن شاء الله تعالى نأمر لك بها، وإن تختلف عن ما أمرناك، وارتكبت طريق الجهل والمعصية، وزيَّن لك الشيطان حمية الجاهلية، فبحول الله تعالى وقوته حين ورودنا لتلك الولاية ننتقم منك حد الانتقام. ومن الواجب في الشريعة المطهرة الخيرية إكمال الحجة، وإيضاح

---

(١) في الأصل: الأبدين.

المحجة ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حيَّ عن بينة. ولازم من ردّ الجواب على وجه السرعة، فإن الأوامر السلطانية لا تؤخر، وما أمرها إلا كلمح البصر. انتهى.

«فلما وصلت إلى رستم آغا، جمع أعيان أهل البصرة، وهم في ذلك الوقت الأكرم درويش ابن المرحوم السيد يعقوب الرفاعي نقيب الأشراف، والشيخ إبراهيم المفتي وغيرهم، ممن يحذو حذوهم، فقرأ الرقم عليهم، فاستعبروا وقالوا: لا نسلم بلداً من بلاد الإسلام للطغاة البغاة الأعجام، بل ندافع عنها بالأنفس والأموال، ولله عاقبة الأمور العزيز المتعال. وكتبوا رسالة إجابة للأعاجم وهذه هي»[1]

الوثيقة رقم (٢)

الكتاب الذي أرسله أهل البصرة إلى خواجه خان ردًّا على كتابه المذكور.

أما بعد، فقد وصل إلينا كتابكم، وفهمنا ما احتوى عليه خطابكم، فما ذكرتم من أن الملك خليفة الله تعالى في أرضه، وأن الملك له يؤتيه من يشاء من بلاده، وأن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده وأن قد صدر الأمر عليكم بالتوجه إلى البصرة المحمية، ودعوة أهلها إلى قبول أوامركم وترغيبكم في الطاعة وتحذيركم عن شقّ عصا الطاعة، فهذا أمر عجيب وحال غريب، حيث من المعلوم لدى الخاص والعام، ولا يجهله أحد من الأنام، أن سلطان البرين، وخاقان البحرين، خادم الحرمين الشريفين[2]، ثبَّت الله تعالى سلطنته على الحق وأيَّدَها[3]، ونصر عساكره

---

(١) هذا النص مثبت في الأصل.

(٢) يريد السلطان العثماني محمود الأول، وقد تولى السلطنة من سنة ١٧٣٠ إلى سنة ١٧٥٤ (١١٤٣-١١٦٨هـ).

(٣) في الأصل: أيدها.

وأيّدها، وهو خليفة الله تعالى في أرضه، القائم بسُنَّة الجهاد وفرضه. القاطع سيفه أعناق ذوي الكفر والطغيان، القامع بشدة سطوته شوكة عباد الأصنام، الذي لولاه ما قام للدين عماد، ولا ارتفع الإسلام على غيره وساد، ولا طاف بالبيت طائف، ولا وقف بعرفات واقف، فيجب على كل من طلعت عليه الشمس أن ينجح لظلّه، ويقبل في دوحة إحسانه وفضله، فإنه الشمس الذي تضيء بدور الملوك بأنواره، والبحر الذي تستمد جداول الأمراء من أنهاره. وإن البصرة الفيحاء من جملة مملكته، وإن أهلها من بعض رعيّته، ومنقادون لطاعته، وقائلون تحت ظلِّ رأفته وحمايته، وإنهم لأوامر وليّ أمرهم وزيره المعظم والمشير المفخم، الجامع بين صليل السيف وصرير القلم المؤيّد المنصور المظفر أفندينا أحمد باشا، ممتثلون ولأقواله سامعون، امتثالاً لأوامر الله ﷻ ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ فمن خرج عن طاعة سلطانه، وطاعة ولي أمره، فقد خرج عن الطاعة، وشق عصا الجماعة. وما نَصَحتنا به من التحذير عن الفتنة، والترهيب عن اتباع سبيل المفسدين والنهي عن ابتغاء سبيل المؤمنين، فلا والله، ما خرجنا عن سبيل المؤمنين قيد شِبر، ولا اتبعنا سبيل المفسدين قُلامة ظفر. فالواجب عليك أن تنصح نفسك كما نصحتنا وتحذِّرها كما حذَّرتنا، لتسقط عنا وعنكم أثقال الحروب، وتحطَّ عن ظهوركم أوزار الآثام والذنوب، ويتم الأمر لنا ولكم، ولئلا تدخلوا تحت قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾[1]، فإن لم تقبل نفسك منك النصيحة إلا اختلال[2] النظام، وأصرَّت على ما يؤدي إلى سفك دماء الأنام، فما نقول إلا ما قاله الموحدون: إنا لله وإنا إليه راجعون، إن عَدَت العادون وجار (الجائرون) وإنا نرجو الله تعالى مجيراً، وكفى بالله وليًّا، وكفى بالله نصيراً، وها نحن لملاقاة من رامنا بسوء

---

(١) البقرة: آية ٤٤.

(٢) في الأصل: الاختلال.

متأهبون. وبالله تعالى على من بغى علينا مستعينون، ولنصرة الذي يؤيِّده من يشاء منتظرون، لا نرهب من الخوف لأن عندنا من المقرر المعلوم، أنه لم يمت أحد من قبل انقضاء أجله المحتوم، وأن من فاز منا بالشهادة فقد نال السعادة، ورُزق الحُسنى وزيادة. وأنّ النّصر ليس بكثرة الجنود والعدد، ولا بجمع الخيل المسومة والعُدد، بل كما قال الله تعالى في محكم القرآن العظيم ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾[1]، وأن الله عزَّ سلطانه قد أظهر كنزه سره المصون بقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾[2] ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[3]، وإلى الله ترجع الأمور على الجور (كذا) الإرادة الربانية يجري الفلك ويدور والسلام. انتهى.

«فلما ورد الجواب على الأعاجم، جمعوا الجموع، وجنَّدوا الجنود والعساكر المخذولة، وتوجّهوا نحو البصرة الفيحاء المحمية، وأحاطوا بها من كل جانب وتبعهم جميع قرايا البصرة ورعاياها، ولم يبق إلاّ المسورة لا غير وتحصَّنوا أهل البصرة في المسورة، وسدّوا الأبواب من كل جانب، وذلك في سنة ألف ومائة وست وخمسين، وأقام الحصار مدة طويلة، ثم إن العجم أرسلوا رسالة أخرى في أثناء الحصار لأهل البصرة على وجه النصيحة وهذه هي»[4]:

الوثيقة رقم (٣)

الكتاب الذي أرسله أمير الحويزة عبد الله خان المشعشعي إلى أهل البصرة طالباً تسليم مدينتهم.

---

(١) آل عمران: آية ١٢٦.

(٢) الأنبياء: ١٠٥.

(٣) الشعراء: ٢٢٧.

(٤) هذا النص مثبت في الأصل.

بســم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على رسوله الأمين، وعلى آله والصحابة الأكرمين.

بعد إفشاء[1] السلام، وإهداء التحية والإكرام، إلى العلماء الكرام والنقباء العظام، والأشراف والمشايخ من أهل البصرة، خصوصاً الشيخ درويش والشيخ إبراهيم والسيد رمضان والسيد طالب، ومن يحذو حذوهم، أحسن الله تعالى أحوالهم، وأصلح بالهم وتقبّل أعمالهم وبلغهم آمالهم، فقد رُوي عن رسول الله تعالى ﷺ بالأسانيد الصحيحة، أنه قال «**حق المسلم على المسلم النصيحة**» ونحن وإياكم ممن جمعتنا- بحمد الله تعالى - كلمة الإسلام على الصادع بها صفوف الصلاة والسلام، فحقّ علينا جميعاً إهداء النصائح وإبداء المصالح، وأنتم وإن كنتم ذوي الأنظار الثاقبة، وأولي الأبصار الصائبة، والعالم لا يحتاج إلى التعليم والفهم مستغنٍ عن التفهيم، إلا أنه لا بأس بالتذكير والتبيين امتثالاً بقوله تعالى في كتابه المبين ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[2]. وقد بلغكم- جمعنا الله تعالى وإياكم على الهدى، وعصمنا جميعاً عن مواقع الردى- ما ملأ الخافقين عن أخبار سلطان هذا العصر، وما منحه الله تعالى به من الآيات الظاهرة[3] والعزة القاهرة، والقدرة البالغة، والقوة الدامغة، والرأي السديد، والجد السعيد، والعطاء الجزيل، والسيف الطويل، والدولة الناسخة لسائر الدول، الشاهدة لكونه عز وجل مالك الملك (يؤتي المُلك) من يشاء، ويعز من يشاء، ويذل من يشاء بيده الخير وهو على كل شيء قدير[4]. وأنه ما

---

(١) في الأصل: إنشاء.

(٢) الذاريات: آية ٥٥.

(٣) في الأصل: الطاهرة.

(٤) إشارة إلى قوله تعالى في [آل عمران، آية ٢٥] ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ =

قاومه عزيز إلا ذلّ، ولا كثير إلا قلّ، ولا راية إلا انتكست، ولا مدينة إلا خربت واندرست، ولا بلدة إلاّ حل بها البَلا، وحق على أهل الجَلا، ولا قوم إلاّ جلبوا على أنفسهم الندامة، وضُربت عليهم الذلة والمسكنة والوخامة، ولا كتيبة إلاّ أمسوا مقهورين لا قاهرين، ولا عصابة إلا غلبوا هنالك وانقلبوا صاغرين، فالسعيد من اتعظ بغيره، واقتفى مواقع خيره، وقد وجه إلى أهل البصرة طائفة من جنوده أولي بأس شديد يقاتلونهم أو يسلمون يقودهم الأمير المعظَّم والسردار المكرَّم[1] أسعد الله تعالى إقباله وأصلح أحواله- وهو من أهل بيت المروءة والفتوة والشجاعة والمناعة والجلالة والبساطة، طيب النفس، كريم الأخلاق، حسن السجايا، وفيّ العهد ناجز الوعد، حامي الذمار، محمود الآثار، يرحم الصغير، ويوقّر الكبير، ويقوّي الضعيف، ويغيث اللهيف، يحب الصلاح والسداد، ويكره الفتنة والفساد، ليس بينه وبين أهل البصرة مباغضة أو معاداة[2]، ولا مشاجرة ولا مشاحة ولا مقالات، وإنما هو عبد مأمور بأمر لا بد له من امتثاله، وهذا أسهل[3] أمر يطلب منه ومن أمثاله، فأقامه في الحويزة مدة مديدة، وأرسل إليهم رسائل عديدة، يدعوهم إلى التسليم والبيعة والدخول في ربقة الإسلام والطاعة، فما زادهم إلاّ عُتُوًّا ونفوراً وجعلوا أصابعهم في آذانهم واستغشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكباراً ولم يهتدوا إلى الصواب وأغلظوا له في الجواب، فتغافل عن ذلك تحلّماً، وتثاقل عنهم رزانة وتكرّماً، حتى أتته الأرقام[4] والفرامين تترى. وتتابعت عليه الأوامر شفعاً ووتراً مشحونةً بالتأكيد واللّوم والتهديد.

= ﴿وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(١) يريد السردار خواجة (أو قوجة) خان قائد الجيش.

(٢) الأصل (معادات).

(٣) في الأصل (سهل).

(٤) يريد: جمع رقيم، وهي الرسالة.

فلم يجد بدًّا من المسير إليهم، حتى أناخ برَحله عليهم، فأتاه أهل السواد من الأطراف يستصلحون لأحوالهم، فبذل لهم الأمان على دمائهم ونسائهم وأموالهم، فهم يمرحون في بساتينهم ومزارعهم ويسرحون في مرابعهم وطرائقهم. وقد كان أهل البلدة وهو السواد الأعظم بمن فيها من (أولي) الأحلام والنهى، وأرباب العلم والفهم والحجا، وهم المجرِّبون للأمور، الناظرون في مصالح الجمهور، أولى بهذا الاستصلاح، ومعرفة الفساد من الصلاح، وأجرى بالنظر في الأغوار، والتحفظ عن الأخطار، وأعلم بأن الدورة[1] الإلهية لا تحارب، وأن الأمور السماوية لا تغالب، وأنه ما وقع قوم من[2] الحصار إلا فلّوا، وما غزي قوم قط في عقر ديارهم إلاّ ذُلُّوا، وأن الاحتصار[3] إنما ينفع من كان له مدد قريب، أو فئة يدعوها فتجيب[4]، دون من هو في أضيق من عقد التسعين، لا أمل له بناصر ولا معين. وأن السلطنة التي قهرت العرب والعجم، ودانت لهم السند والهند والترك والديلم. وجلبت على البصرة جيرتها وهم حماتها، وقادت[5] إليها جموع العرب وهم فرسانها وكماتها، لا يعجزها شأن أهلها وهم الأقلّون، ولا يتصعب عليها أمر هؤلاء وهم فيها أذلون، وهل هذا الاحتصار وما هم عليه من الجهالة والإصرار إلا من إلقاء النفس في التهلكة، وقد نهى الله عنه، وكيف يرجون الله تعالى أن يفرِّج عنهم وهم مصرّون على مخالفته وعصيانه، مستوجبون لهوانه وخذلانه، فإن كان هذا التحفظ عن الدماء أن تسفك والحرمات أن تهتك والأموال أن تؤخذ

---

(١) في الأصل: الدوة، وسترد لفظة الدورة في موضع آخر من هذه الرسالة.

(٢) لعل الصواب: في.

(٣) في الأصل: الاختصار.

(٤) في الأصل: فيجيب.

(٥) في الأصل: وقادة.

وتُملك، فما هم فيه تعريض لهذه[1] كلّها إلى الشرّ والاستلاب، والاستعجال عليها بالفساد والانتهاب، وقد كان يمكنهم ذلك من دون تقحم هذه الأحوال الخطرة، والوقوع في هذه المضايق الوعرة، على أن المطلوب الكلّي والغرض الأصلي لحضرة الشهنشاه إنما هو سعة المُلك وكثرة[2] الرعاية والعمارة، ولا صلاح له في القتل والسبي والنهب والغارة، وإن كان للتحفظ على أمر الدين والمذهب أن يتطرق إليه التغيير أو يحدث فيه الأحداث والمناكير، فالقواعد المقررة في هذه الدورة منذ ظهر أمرها وأشرق بدرها تقرّ[3] كل ذي ملّة على ملّته ومسالَمة كل ذي نحلة على نحلته، لا يكلف أحد بالخروج عن سيرته وأدبه، وبمفارقة سنته ومذهبه، ما جعل عليكم في الدين من حرج، ولا إكراه في الدين. أو ما يبلغهم سيرته في أهل الهند لما فتح الله تعالى عليه بلادها، وأُلقي إليه قيادها، وذلل له صعابها ووطّئ له رقابها، كيف ترك المسلمون بفرقهم على مللهم، والكفار بفرقهم على نحلهم، ورتب الأشراف ورؤساء المذهب على مراتبهم، ولم ينكر شيئاً من مذاهبهم ولم يقطع شيئاً من رواتبهم. وهكذا سيرته في بلاد الترك وفيما افتتحها من بلاد الروم[4] مثل الحلّة والمشهدين وكركوك وما والاها، وناهيكم في ذلك بما في العساكر المنصورة من الفرق الثلاثة والسبعين؛ لا مخاصمة بينهم ولا حجاج، لكل منهم شرعة[5] ومنهاج، يتوالفون ويتصادقون ويتسالمون ويترافقون ويتعاملون ويتوافقون ويتزاورون ويتعاشرون ولا يتنافرون.

---

(١) في الأصل: لهذا.

(٢) في الأصل: وكثر.

(٣) لعل الأصح: تقرُّ.

(٤) بلاد الروم اصطلاح كان يقصد به بلاد الترك، والمقصود به هنا البلاد العثمانية عموماً.

(٥) في الأصل: شرعية.

تتكافأ دماؤهم وأموالهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمّتهم أدناهم، لا تجد فيهم أحقاداً ولا أضغاناً، قد نزع الله تعالى ما في صدورهم من غلٍّ إخواناً[1] وإن كان أنفة على الديار أن يتسلّط عليها الأغيار. يتصرفوا في عشورها وطوقها (كذا) ويحيوا من خراجها وحقوقها، فهذا أمر مرجوع الملوك دون المماليك، وإلى الحكّام والسلاطين دون الصعاليك وما للرعية وهذه الحمية؟ وما للسَّقَطَة والأذناب والدخول في هذا الباب؟ وما للسوقة والأتباع والسفلة والهمج الرعاع الذين ما يملكون من قطمير وليسوا في العير ولا في النفير والخوض في هذه اللّجة، والتطرق إلى هذه المحجة. إنما على الرعية والضعفة أن يطيعوا الله والرسول وأولي الأمر وليس إليهم الرد والقبول والأنفة والاستكبار، ويخلق ربك ما يشاء ويختار لهم الخيرة. وهب أن في البصرة رجالاً من أهل هذا الشأن، فأين أهل العساكر والذخائر والعشائر والأقوام والقناطر المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام، حتى لا يتورَّطوا في هذا الأمر المهم ويتهوّدوا في هذا الخطب المُدلَهِمّ، ومقاومة هذا الفيلق الجرار، ومصادمة أمر هذا الملك الجبار؟ فإن كانوا مستمدّين بأهل البلد فهذا من الآراء السخيفة والخيالات الواهية الضعيفة، إذ ليسوا من هذا العزم والحزم ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾[2] فلو جال الجائل، وصال الصائل، لوجدتهم ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾[3] فلا يستفزنهم هذا الضوضاء فإنه رؤما أفئدتهم هوا[4]. وهَب أن فيهم أغنياء متوافقون، وأقوياء متصادقون، فكيف بالمستضعفين من الرجال والنساء والولدان، لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً؟ فمن

---

(١) إشارة إلى سورة الحجر- آية ٤٦.

(٢) سورة الحشر- آية ١٤.

(٣) سورة المدثر- آية ٥١.

(٤) كذا في الأصل، ولعل الصواب: رئي ما أفئدتهم إلا هواء.

كان من أهل الأنفة والحمية فلتأخذه الحمية على هؤلاء أن يستنقذهم من البليّة لا أن يجعلهم غرضاً للمنية، ويعرضهم للقتال ويعرضهم للاصطلام والاستئصال، وقد قيل في الأمثال: ليس الغيرة أن يطالع المرء خيره ويضرّ غيره. وإن كانوا واثقين بسلطان الروم[1] أن يمدهم بالأموال والرجال والبأس الشديد، فأنّى لهم التناوش من مكان بعيد؟ وكيف يظنّون هذه الظنون، وقد حيل بينهم وبين ما يشتهون، وتقطعت بهم الأسباب، وضرب بينهم بسور له باب؟ وإن كان ذلك لمطالعة العواقب، فقد قضوا ما عليهم من الحق الواجب، وخرجوا عن عذل العاذل وعُتبى العاتب، فليعرفوا- رحمهم الله تعالى- قدرهم ولا يتعدوا طورهم، ولا يفرّطوا في اللدّ والعناد، ولا يستجلبوا الخراب والفساد. أليس[2] استصلاح الأحوال والاستبقاء على النفوس والأموال أولى وأعود في المآل وأصلح للعاقبة وأحزم، وأقرب إلى الفلاح وأقوم وأسلم، وألمّ للشعب عن الحاجة وأحسن وأمكن للاستدراك وأعون؟ فليلاحظوا العواقب بالعيون الصحيحة دون العوراء، ولا يحفظوا شيئاً ويغيب عنهم أشياء، ولينظروا لأنفسهم باستدراك ما فرط قبل الفوت، ولا تنفع التوبة عند معاينة الموت، ويستقيلوا عثرتهم ويكفوا عن اللدد والإصرار قبل أن يجتمع عليهم النار والعار، وأنتم يا إخوان الدين وأولي الأبصار المهتدين، بقية السلف وحجة الخلف، وقدوة الأنام، ومفزع الخاص وحصون الإسلام، ومفاتيح دار السلام، العارفون بالحقائق المنتبهون للدقائق، الهداة إلى سبيل الخيرات، الدعاة إلى مناهج النجاة، الفارقون بين الخير والشر، الآمرون بالمعروف الناهون عن المنكر، عنكم تصدر الآراء وإليكم ترد، وبكم تنحل الأمور وتنعقد، وإليكم تطمح الأبصار وترمق الأنظار وتشدّ الرحال وتخفق النعال وتوطأ الأعقاب وتمدّ

---

(١) يريد السلطان العثماني.

(٢) في الأصل: ليس، وهو يخلّ بالمعنى.

الرقاب[١]، وإليكم المرجع في جميع الأمور، وعليكم المعوَّل في المأمول والمحذور، وبكم يسدّ الخلل، وتنقّى[٢] مواقع الزلل ويرقع الخرق، وتنظم مصالح الخلق، وفي الحديث الشريف: «**العلماء أعلام الدين، وأوتاد الأرض ولولاهم لماجت بأهلها**»، وفي حديث آخر: «**إذا ظهرت الفتن فليظهر العالم علمه، وإلا لجم بلجام من نار.**» وفي حديث آخر: «**وإلا تقع عليه**[٣] **لعنة الله**»، الله إله يا أعلام (بياض في الأصل..)[٤] الدين والإخوان الراشدين في حقن دماء المسلمين وحفظ نظام أمة محمد، خذوا حذرهم وأصلحوا أمرهم، ودلوهم على الهدى، ولا تتركون[٥] سدى. ومعاذ الله تعالى أن تموج البصرة بأهلها وأنتم فيها، وأيّ فتنة أعظم من هذه الفتنة العامة التي لا تصيبن الذين ظلموا منهم خاصة، وتعرفون العجم بطشهم شديد ومرماهم بعيد، لا يملّون عن الطلب، ولا يذلون من الكلب (كذا) لا يرضون بالدنية، ولا يفرون دون بلوغ الأمنية، لا يردّهم عن البغية رادّ، ولا يصدهم صادّ عن المراد، ما تأهّبوا لأمر إلا بلغوا أقصاه، ولا جروا إلى مدى إلا أدركوا منتهاه ولا تحجز عنهم الحيطان والحصون ولا تحمي[٦] عنهم البروج ولا تصون، وقد رزقوا من الدهاء والحيلة والفتك والغيلة والسطوة ونفوسهم سبعية وسيوفهم مسلولة، ونيّاتهم صحيحة غير معلومة، لا تغني عنهم شيئاً من هذه القصبات الواهية ولا تكفهم أمثال هذه الاجتماعات العامية. فبادروا- رحمكم الله تعالى- إلى تقويم الأدب وإصلاح ما فسد، قبل أن

(١) تكررت (توطأ الأعقاب) بعد هذه العبارة في الأصل.

(٢) في الأصل: ويبقى.

(٣) في الأصل: تقعليه، مدغمة.

(٤) العبارة بين قوسين وردت في الأصل، مع أنه ليس في سياق الكلام أي انقطاع.

(٥) لعل الصواب: ولا تتركونهم سدى.

(٦) في الأصل يحمي.

يتسع الخرق على الرّاقع، ويحلّ عذاب واقع ليس له دافع، وطبُّوا هذه القالة، واردعوا الجهلة عن الجهلة قبل أن تطيرهم المنايا كالطيور عن أوكارها. وعجِّلوا -غفر الله تعالى لكم- قبل أن تدخل عليكم المدينة من أقطارها فحينئذ لا تنفع شفاعة الشافعين، وإذا نزل بساحتهم فساء صباح المنذرين، ولينظروا بعض من يثقون به من أهل الخير والصلاح فليستقروه للاستصلاح يلتمس لهم الأمان ويتوثق لهم بالعهود والأيمان على الأموال والعيال والنفوس والدين والمذهب والناموس وحسن السلوك مع عموم الرعايا سيّما الأعيان والأشراف وأرباب المزايا وترتيبهم على مراتبهم ونصبهم على مراكزهم ومناصبهم وأن لا يغير شيء من القواعد القديمة حقيراً كان أو جليلاً ولا يؤاخذون بما سلف إلا يظلمون فتيلاً، وإلا فيوقنوا أنهم مستضعفون مغلوبون ومتهوِّرون ومخذولون منكوبون، ونفوسهم مسلوبة وأموالهم منهوبة، ونساؤهم مأسورة، وديارهم خربة غير معمورة، سنة الله تعالى في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تحويلاً. وايم الله تعالى رب العالمين إني لكم ناصح أمين، ليس لي هواء[1] فيما رسمت إن أريد إلا الإصلاح وإلا فأمانتي أدّيتها، وحاجة في النفس قضيتها، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من الفقير إلى الله الغني عبد الله الحسيني في شهر شعبان المعظّم سنة ألف ومائة وست وخمسين.

الوثيقة رقم (٤)

الكتاب الذي أرسله أهل البصرة إلى أمير الحويزة ردًّا على كتابه المذكور.

أما بعد، فقد ورد إلينا كتابكم الكريم، المقابل بالإجلال

(١) يريد هوى.

والتعظيم، فما ذكرتم من أنّا ممَّن جمعتكم معنا كلمة الإسلام، وأننا وإيّاكم إخوان في الدين وأنكم بذلتم النصح لنا لكوننا من المؤمنين الموحّدين، وذكرتم أن الواجب على الرعية إطاعة الله تعالى ورسوله وأولي الأمر، وليس لهم المقاتلة تنقماً وحمية فإذا تقرّر لديكم ذلك، وجنابكم -ولله الحمد- عالم كامل، يعرف أننا رعية مولانا سلطان البرين وخاقان البحرين، خادم الحرمين الشريفين، مؤيد أركان الدين وقامع الكفرة والملحدين، ورعية مولانا الوزير المعظم، والمشير المفخم الوزير أحمد باشا أدام الله تعالى إقباله، لا نعمل شيئاً إلا بأمره، ولا نبرم أمراً إلا بإذنه، ونحن لأوامره ممتثلون، ولأقواله سامعون، فكيف يجوز لنا أن نخرج عن ربقة طاعتهما[1] ونسلِّم بلادهما لغيرهما وبغير[2] أمرهما؟ ولم يكن بنا- ولله الحمد- عجز ولا تعب، ولا وهن ولا نصب، وليس علينا قلة من الجبخانة[3] والذخائر ولا المقاتلة والعساكر. إن رمتم الفيحاء فأمرها إلى والي أمرها، وأما نحن فجلوس في بلادنا. وإن[4] كنا مأمورين بمحاربة من حاربنا ومقاتلة من قاتلنا. ومعلومكم أن قتيلنا شهيد، وقتيل من اعتدى علينا في عذاب شديد، لقوله تعالى في كتابه المبين ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾[5] ويشهد لذلك قللكم[6] التي ترمى من مدافعكم فهي علينا برد وسلام كأن صارفاً يصرف ضررها عن الأنام. فلو أن جنابكم الشريف

---

(١) في الأصل طاعتها.

(٢) في الأصل: غير.

(٣) الجبخانة لفظة فارسية بمعنى (مخزن السلاح).

(٤) في الأصل: واما.

(٥) البقرة: آية ١٩٠و ٢٤٤، وآل عمران ١٦٦.

(٦) القلة لفظة تركية من أصل فارسي من كولة وهي كرة وكل شيء كروي، والمقصود بها إطلاقات المدافع القديمة.

يبذل النصيحة لحضرة الشاه ولحضرة السردار أن يدخر هذه المصارف التي تبلغها لقتال المسلمين، ويصرفها في محاربة الكفرة والمشركين، لتوسع ملكه وصار غازياً متابعاً لسنة سيد المرسلين، ولم يحصل له ولا لأتباعه خلل في الدين، ومثلكم من يبذل النصيحة الصحيحة، وفقنا الله تعالى وإياكم لطاعته، وعصمنا وإياكم من مخالفته، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته انتهى.



الوجود المصري في السعودية
١٨١٧-١٨٤٠

تمثل حقبة التوسع المصري في الجزيرة العربية في العقد الثالث من القرن التاسع عشر أهمية خاصة ليس في تاريخ الجزيرة العربية نفسه فحسب، وإنما في تاريخ القسم الآسيوي من الوطن العربي عامة، فقد كشف هذا التوسع عن جملة من الأمور، منها أنه سجَّل أول اهتمام مصري جِدّي بمنطقة الجزيرة العربية، حيث لم يسبق أن أبدت الدول المتعاقبة في مصر، عبر التاريخ، مثل ذلك الاهتمام، بمنطقة تبدو بعيدة عنها جغرافيًّا، ولا تُعدُّ داخلة ضمن المجال الحيوي لها، كبلاد الشام، أو البحر الأحمر مثلاً، وإذا كانت حجج محمد علي بشأن مدّ نفوذه إلى هذه المناطق تبدو مبررة إلى حد ما في أعين أهل عصره، فإن مدَّ هذا النفوذ إلى منطقة الجزيرة العربية ظل أمراً يحتاج إلى تفسير.

ومن ناحية أخرى، فإن الحقبة شهدت تحول منطقة الجزيرة العربية إلى ساحة صراع صامت بين قوة عربية فتية لم تكن من إمارات سواحله، هي مصر، ودولة عُدَّت أكبر قوة بحرية في العالم عهد ذلك، هي بريطانيا، ومن ثم كانت الجزيرة العربية مسرحاً لأول تحدٍّ عربي يتجاوز إمكانية القوى الخليجية نفسها، ضد السيطرة الأوروبية المتصاعدة في أقطار الشرق عامة، ولا نشك في أن ذلك الصراع كان واحداً من أهم الأسباب التي أدت إلى أن تقف بريطانيا موقفها العدائي السافر من

مشاريع محمد علي، بل ومن كل مشروع يمكن أن يفضي بتوحيد أقطار المشرق العربي في دولة واحدة.

وفضلاً عن ذلك فإن الحقبة كشفت في مراحلها المبكرة، ولأول مرة، عن ظهور تنافس بين ولايتين عثمانيتين في السيطرة على الخليج، أو بعض سواحله، هما مصر والعراق، وكان المفروض بحكم كونهما تابعتين للدولة العثمانية أن لا يحدث مثل ذلك التنافس أصلاً، لأنه سيصب في صالح الدولة المركزية في أي من الحالين، ولا يمكن تفسير هذا الأمر إلاّ بإدراك أن حكّام هذين القطرين كانوا يَصدرون، في قراراتهم، عن نوازع كانت تفرضها عليهم دواعي الموقع الجيوبولتيكي لقطريهما، وليس لمجرد التسابق في تنفيذ أوامر الدولة المركزية.

ومن حُسن طالع الباحث في هذه الحقبة أن يجد كمًّا طيباً من الوثائق الأصلية التي تُعينه على بحثه، تتمثَّل أولاً في مراسلات قادة الجيوش المصرية في نجد وسواحل الخليج مع حكومة محمد علي، فهذه المراسلات المحفوظة اليوم في دار الوثائق القومية التاريخية في القاهرة، تقدم معلومات في غاية الأهمية عن جميع التحركات العسكرية المصرية في المنطقة، وعن الأهداف المتوخاة من وراء هذه الحركات غالباً، والصعوبات التي كانت تواجهها، والتحديات التي قدِّر لها أن تتعامل معها، إلاَّ أن علينا أن نتذكر -في هذا الصدد- أن استيعاباً كاملاً لمكنونات تلك الوثائق ليس أمراً ميسوراً كما قد يُظن، وسبب ذلك هو كثرة الوثائق أولاً، وعدم وجود فهارس دقيقة لها، وأن ما نُشر كان يمثل بعض المختارات منها فحسب. ومن جهة أخرى فإن رجوع قادة الجيوش المصرية في تلقيهم لأوامرهم لمحمد علي وحده، جعل من غير السهل دائماً معرفة أفكار صاحب القرار هذا، والدوافع التي كانت تدعوه إلى اتخاذه أي قرار من قراراته، وبهذا فإن علينا أن لا ننتظر من هذه الوثائق أن تكشف بيسر عمّا لم يكن مطلوباً أن يُكشف في حينه من أسرار وخبايا سياسية.

ويمكن أن تُدرس حقبة التوسّع المصري في الجزيرة العربية، على مرحلتين رئيستين، تبتدئ الأولى حينما قضت جيوش إبراهيم باشا على الدرعية، عاصمة الدولة السعودية الأولى، وانطلقت، مستثمرة فوزها ذاك، باتجاه سواحل الجزيرة العربية، وهي المرحلة التي استغرقت شهور سنة ١٨١٧؛ بينما تبتدئ المرحلة الثانية بوصول القائد المصري خورشيد باشا، على رأس جيش جديد، إلى المنطقة سنة ١٨٣٧ وتنتهي بانسحاب آخر جندي من هذا الجيش سنة ١٨٤٠.

ومن الطبيعي أن تكون لكل مرحلة خصائصها ودوافعها ونتائجها، وإن كانت المرحلتان تتداخلان من حيث الأهداف السَّوقية العامة للتوسع.

المرحلة الأولى

تبتدئ هذه المرحلة فور انتصار إبراهيم باشا بن محمد علي على القوات السعودية المُستَمكِنة في حصون مدينة الدرعية في ٩ أيلول (سبتمبر) سنة ١٨١٨، واستسلام عبد الله بن سعود؛ فعلى الرغم من بُعد مدينة الدرعية عن سواحل الخليج، وحاجة القوات المصرية إلى فترة من الراحة بعد المعارك العنيفة التي خاضتها ضد أعدائها، فضلاً عن متاعب قطع الطرق الصحراوية الشاقة في فيافي نجد، فإن هذه القوات لم تلبث أن أخذت بالتقدم شرقاً باتجاه منطقة الإحساء الساحلية، مستهدفة- هذه المرة- ميناء القطيف، ويُفهم من رسالة لإبراهيم باشا إلى أبيه أن تحديد هذا الهدف كان لإبراهيم نفسه، وأنه أبلغ محمد علي برأيه هذا بوصفه مُقتَرَحاً تُحتِّمه ظروف الصراع مع السعوديين آنذاك[1]، إلاّ أن تأمّل

(١) دار الوثائق القومية التاريخية بالقاهرة، محفظة ٥ معية سنية، بحراً وبرًّا، رقم ٩٤ من إبراهيم باشا إلى محمد علي بتاريخ ٩ رمضان ١٢٣٣هـ.

الوقائع التالية يكشف أن هدفاً سَوقيًا كهذا لم يكن مما يُقترح على محمد علي، ومن ثَم لم يكن مما يدخل في النطاق المباشر للمعارك الدائرة بين الطرفين، فطول خطوط الإمداد بين الدرعية والإحساء، وصعوبة سلوك الطرق الصحراوية هناك، وبخاصة ما يتعلق بنقل المعدّات الثقيلة كالمدافع على أراضٍ رملية هشَّة، ووقوع الإحساء نفسها ضمن دائرة اهتمام الإدارة المملوكية في العراق، فضلاً عما يسببه الوصول إلى موانئ الخليج من تداعيات بسبب تنافس القوى الأوروبية البحرية في السيطرة على مياهه، لم يكن أمراً تكتيكيًا تجري معالجته ضمن إطار قيادة الميدان المصرية، وإنما كان، في حقيقته، من أكثر الأمور دقة وأهمية، بسبب جسامة المسؤولية المترتبة على تسيير حملة كهذه، وما تؤدي إليه من تداعيات خطيرة في الموقف الدولي لمصر، وهي أمور كانت تعد من اختصاص محمد علي وحده، أما القول بأن هدف الحملة هو تصفية الوجود السعودي في بلاد الإحساء أمر لا يتفق مع سياق الأحداث، إن هذا الوجود قد تداعى بمجرَّد انهيار الدولة السعودية في الدرعية، وإن والي بغداد داود باشا استعاد سلطة الدولة العثمانية الشكلية على هذه الأنحاء قبل وصول القوات المصرية إليها بمدة؛ ومن ناحية أخرى فإن رسالة لإبراهيم باشا إلى أبيه كتبها عقب حوادث الدرعية تشير إلى عدم معرفته بما ستؤول إليه الأيام بعد ذلك، بل تؤكد أنه ينتظر أوامر محمد علي بشأن الانسحاب إلى المدينة المنوّرة، أو إقامته «في هذه الجهات»[1]، وليس في الرسالة إشارة إلى نية التقدم باتجاه الإحساء بأية حال.

ولا نشك في أن كون قرار التقدم كان من وحي أفكار محمد علي

---

(١) محفظة ٥ بحراً برًا رقم ١٧٨، من إبراهيم باشا إلى محمد علي، في ٢٥ جمادى الأولى ١٢٣٣.

يمنحه أهمية خاصة، لأنه يدخل في ضمن القرارات الأكثر خطورة في سلسلة قراراته الاستراتيجية، بل يكشف عن طبيعة أهداف المرحلة التالية من التوسع في الجزيرة العربية، كما تدل الطريقة التي عالج بها محمد علي الأزمة الناجمة عن سيطرة جيشه على الإحساء، عن حذره الشديد في التعامل مع مشاكل الجزيرة العربية هذه، واستعداده للتراجع التكتيكي إذا ما لزم الأمر، فلقد كان يدرك أن تلك المشاكل ذات طبيعة سياسية بالدرجة الأولى، وأنه ما لم يراعَ الجانب السياسي فإن أي تقدّم عسكري يبقى أمراً محفوفاً بالأخطار، أو غير مُجدٍ في أقل تقدير.

ففي الوقت الذي كانت القوات المصرية تغذُّ السير شرقاً باتجاه سواحل الخليج، كان والي العراق القوي داود باشا (١٨١٦-١٨٣١) يسعى للحصول على سَبَقٍ في الوصول إلى تلك السواحل، مدفوعاً بدوافعه الذاتية والقطرية معاً، وأهمها حرصه على الظهور بمظهر المشارك في نصر لم يكن هو سبباً في حدوثه بالتأكيد، وذلك بإعلان حصوله على بعض غنائم الحرب المتمثلة بمساحة من الأرض التي كانت تُعدّ من ضمن ممتلكات السعوديين السابقة. إضافة إلى رغبته في مدّ سيادته على جزء مهمّ من ساحل الخليج، مما يمنحه وزناً سياسيًّا مضافاً بعد أن نجح في توحيد معظم أنحاء العراق تحت سيطرته المركزية، وفي الواقع فإن وزناً كهذا لم يكن قليل الأهمية لدى داود باشا، وهو الذي يحكم العراق على نحو مستقلّ من الناحية العملية عن الدول العثمانية، ويتجه بسرعة إلى إعلان استقلاله الناجز عنها.

ولما كانت الإحساء تُحكم، قبل مدّ الدولة السعودية سيطرتها عليها، من قبل إمارة بني خالد المحلية، متمتعة بشيء من الاستقلال الفعلي عن جيرانها، مع نوع من التبعية الاسمية للدولة العثمانية، فقد حاول داود باشا، مستفيداً من ظروف الانهيار السعودي، وفرار فهد بن عفيصان ممثل السلطة السعودية إلى البحرين، إعادة أمراء بني خالد إلى

حكم إمارتهم، وكان هؤلاء الأمراء قد تحالفوا أولاً مع إبراهيم باشا، حتى قيل إنهم هم الذين حرضوه على القدوم إلى الإحساء[1]، لكنهم نفضوا أيديهم منه، مُفضِّلين اللجوء إلى العراق. وتشير رواية إلى أن سبب تخلّيهم عن إبراهيم هو استبشاعهم الطريقة التي تخلص بها الأخير من بعض أعوان السعوديين وممثليهم في الإحساء[2]. وهي رواية نراها غير مُقنِعة، بسبب طبيعة ما كان متوقعاً أن يحدث في صراع محتدم بين قوتين عسكريتين سبق لهما أن تحاربا على مدى جبهة قتال عريضة، وكون بني خالد أنفسهم قد حاربوا ممثلي السعوديين في الإحساء. وليس ببعيد أن يكون داود قد أراد بإعادة هؤلاء تكوين قوة حاجزة تحمي تخوم العراق الجنوبية من أية تداعيات عسكرية غير متوقّعة مستقبلاً، ودون أن تكلِّف خزانته أموالاً جمة فيما لو استُبدِلت بقوات عراقية نظامية، في نفس الوقت الذي رأى فيه أمراء بني خالد أن حكم داود الاسمي يمنحهم الفرصة في إعادة سلطتهم كإمارة ذات حكم ذاتي؛ واتباعاً لهذه السياسة كلَّف داود كلًّا من محمد وماجد ابني عريعر الخالديين بإعادة بسط نفوذهما على منطقتهما السابقة، وأعانهما بأن كلف قبيلة المنتفق القوية في جنوبي العراق بإسنادهما عسكريًّا، فلم يكن من هذين الأميرين إلاّ أن يمضيا إلى حيث عشيرتهما التي لا نعرف مكان وجودها على وجه الدقة في تلك الفترة، والغالب أنها لم تغادر الإحساء في أثناء الوجود السعودي فيها، فأقنعاها بالعمل على استعادة البلاد. ويذكر المؤرِّخ الإحسائي الأصل عثمان بن سند أن قوات العشيرة تقدمت لمحاصرة (البلاد

---

(١) يصرح محمد بن عبد الله الأنصاري في كتابه تحفة المستفيد بتاريخ الإحساء في القديم والجديد (الرياض ١٩٦٠، ص١٤٤)، بأن آل عريعر الخالديين هم الذين حرّضوا إبراهيم على غزو الإحساء.

(٢) د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي، القاهرة ١٩٨٥، ص٤٥٨.

الإحسائية) مما دلّ على وجود مقاومةٍ ما من بعض أهل القرى هناك. وقد اضطر الأميران الخالديان إلى شنّ عدد من المعارك ضد فلول السلطة السعودية في المنطقة[1]، كان من نتائجها قتل أعداد من أتباع تلك السلطة، وبذا استتب الأمر لإمارة بني خالد من جديد في حكم الإحساء، على أن حكمها هذه المرة كان يجري ضمن نطاق السلطة الاسمية لداود باشا، ومن هنا كان المسّ بذلك الحكم يعني أيضاً مسًّا لسلطة والٍ عثماني قوي يحسب له حساب في المنطقة، وقادر على إدخال الدولة العثمانية المركزية في أي تعقيد قد ينجم عن خرق لسيادته على تلك البلاد. وليس معلوماً متى أعاد بنو خالد سلطتهم إلى مدن الإحساء وقراه، إلا أن ابن سند يشير إلى أنه حدث في أحد شهور سنة ١٢٣٣هـ (المبتدئة في ١١ تشرين الثاني من سنة ١٨١٧م) وقبل استيلاء إبراهيم باشا على الدرعية، في جمادى الآخرة من تلك السنة (أيلول من سنة ١٨١٨م) وهي مدة تكفي- فيما يظهر- لتوطيد السلطة هناك.

فرز إبراهيم باشا قطعة من قواته بقيادة أحد قادة الحملة، وهو عثمان الكاشف إلى القطيف لتجد أمراء بني خالد قد سبقوها إليها، ولم تكن قوات هذه العشيرة قادرة على مجابهة الجيش الزاحف، فاضطرت إلى التقهقر إلى داخل العراق، بينما قام الكاشف بعزل محمد وماجد ابني عريعر الخالديين عن إمارتهما، وتولى هو إدارة الإقليم على نحو مباشر. ويشير عثمان بن سند إلى أن عزل إبراهيم هذين الأميرين جرى اتباعاً لنصح أحد أعوان ابن سعود «دأبه إثارة الفتن» ولا يُسمِّيه، ومن المستبعد جدًّا أن يأخذ إبراهيم باشا برأي أحد خصومه في مسألة دقيقة كهذه، خاصة وأن أمر التوجه إلى الإحساء كان قراراً مركزيًّا كما مرَّ بنا.

توغلت القوات المصرية في نواحي الإحساء، وهي المنطقة الممتدة

---

(١) مطالع السعود: بتحقيقنا، بغداد ١٩٩١، ص٣١٢.

من الكويت شمالاً إلى قطر وعُمان جنوباً، فسيطرت على بلدة القطيف، وميناء العقير، ثم استولت على الهفوف أهم مناطق الإحساء[1]، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الكوت في الشمال الشرقي، والرفعة في الشرق، والنعاثل في الجنوب الغربي، وقد عُني إبراهيم بالكوت نظراً لكونه مركز إمارة الإحساء، ولما يتميز به من منعة بسبب حصونه العالية، فزاد إبراهيم بأن شيّد على سوره عدة أبراج، ووضع فيها حاميات من جنوده[2].

ومن المؤسف أننا لا نملك معلومات، من مصدر محايد، عن طبيعة الإدارة المصرية في الإقليم، فعثمان بن سند الذي أورد نصوصاً عن سوء إدارة عثمان الكاشف[3] كان ينطلق من موقف منحاز مُسبقاً لداود، فكتابه جاء بأمر منه، وقد ألّفه أصلاً لإظهار محاسن عهد داود ومزاياه، ومن الطبيعي أن يؤكد على كل ما هو سلبي من جوانب حكم منافسيه؛ وعلى أية حال فإننا نعلم أن عثمان هذا لم يكن غريباً عن شؤون الإدارة فقد سبق أن تولّى إدارة ينبع في أثناء توجه القوات المصرية إلى حرب الدرعية[4]. ومن الواضح أن فرض الإدارة المصرية سلطتها على هذا الإقليم الغني نسبيًّا بالمواد الغذائية، قد أدّى إلى انفتاح الطرق التجارية من جديد بين سواحل الجزيرة العربية من جهة وبين مدن الحجاز من جهة أخرى، بعد فترة الحروب السابقة، فتدفقت قطعان الأغنام والسمن والمؤن إلى الحرمين الشريفين في أثناء موسم الحج مما يَسّر على الحجّاج في ذلك العام أداء شعائر حجّهم.

---

(١) عبد الحميد البطريق: إبراهيم باشا في بلاد العرب، فصل في كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ص٢٣.

(٢) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين ص٧٠.

(٣) مطالع السعود ص٣١٤.

(٤) دفتر ٧٦٣ تركي، رقم ٢٩٥، من الديوان الخديوي إلى محافظي جدة والمدينة وينبع، بتاريخ ٨ ذي الحجة ١٢٤٥.

وكان على الإدارة المصرية أن تجد موقعها في خارطة القوى المتنافسة في سواحل الجزيرة العربية، وأن ترسم سياساتها على وفق توازن تلك القوى والعلاقات فيما بينها، وفي الواقع فإن دقة هذه المسألة وحساسيتها جعلت جميع القرارات المتخذة بشأنها قرارات سياسية لا عسكرية مصدرها القاهرة، فحينما عَرَض سلطان مسقط على الحملة المصرية فكرة التحالف بينهما من أجل القضاء على عدوِّهما المشترك، وهو السلطة السعودية في شرقي الجزيرة العربية، كان رأي محمد علي أن إبرام مثل هذا التحالف سوف يورط الإدارة المصرية بموقف قد لا تحمد عقباه، بسبب ما سيثيره التحالف مع قوة بحرية خليجية كبيرة من مخاوف لدى بريطانيا قد تؤدّي في النهاية إلى إثارة المتاعب أمام تلك الإدارة[1]. ومن الواضح أن رأيه هذا كان مبنيًا على أسس سياسية بحتة، تنسجم مع تقديره موقفه من بريطانيا عامة، وليس لتقدير الموقف العسكري التكتيكي أثر فيه يذكر، لأن من المفهوم أن تحالفاً يجري بين القوات المصرية، وهي برِّية تماماً، وقوات محلية بحرية تمتلك أساطيل كافية، من شأنه أن يغير الموقف العسكري في المنطقة لصالحها بكل تأكيد، وإذا كان من المتوقع أن يُحدِث ذلك التغيير فِعله في قلب موازين القوى على بريطانيا في الجزيرة العربية، فليس ثمة ما يضمن حدوث ذلك في جبهة الشام مثلاً، أو في قدرة بريطانيا على إثارة الدول الأوروبية ضده كما حدث ذلك فعلاً فيما بعد. وعلى أية حال فقد آتت هذه السياسة الحذرة ثمارها، إذ تَمَكَّنت من تحييد بريطانيا إلى حدٍّ ما، حتى أن الأخيرة استهدفت إحداث نوع من التنسيق بين محمد علي وسلطان مسقط من أجل ضرب قوة القواسم البحرية، عدوة بريطانيا وسلطان مسقط على حدٍّ سواء، إلا أن سياسة محمد علي الحذرة أبَت- مرة أخرى- التورّط

---

(١) عبد القوي فهمي: القواسم نشاطهم البحري وعلاقاتهم بالقوى المحلية والخارجية، رأس الخيمة ١٩٨١، ص١٣٠ و٢٠٠.

في صراع محلّي لصالح السياسة البريطانية، مهما بدا راغباً في كسب ودّ هذه السياسة، أو تحييدها في أقل تقدير[1].

وليس من المستطاع التأكد من مدى إثارة وصول القوات المصرية إلى سواحل الجزيرة العربية قلق والي بغداد داود باشا، فليس لدينا هنا غير تكهّنات لا تعزّزها وثائق، ولكن من المؤكد أن عزل إبراهيم باشا لحلفائه في الإحساء من آل عريعر أمراء بني خالد، أثار حفيظته، وربما مخاوفه من فرض الإدارة المصرية القوية سلطتها على مناطق تابعة لسيادته شكليًا. ومع أن سياسة داود كانت تسعى دوماً إلى تحقيق أكبر قدر من استقلال القرار عن الدولة المركزية، إلا أنه أدرك هذه المرة أن طبيعة الأزمة تقتضي منه محاولة معالجتها سياسيًا، عن طريق التأكيد لدى السلطان العثماني محمود الثاني، الذي لم يخلُ هو أيضاً من أسبابه للقلق، بالطلب إلى محمد علي سحب قواته من المنطقة وإعادة الأوضاع في الإحساء إلى ما كانت عليه. وكان من الطبيعي أن يجد السلطان العثماني في طلب داود مبرراً لوضع حدودٍ لتوسع محمد علي في شبه الجزيرة العربية، وهو توسع رغم كونه يجري تحت مظلّة تنفيذ أمر الدولة المركزية، إلاّ أنه أخذ يثير قلق السلطان نفسه من أن تفتح انتصارات محمد علي على السعوديين شهيّته للانفصال عن الدولة، أو تشكيله خطراً يهدِّد بانقسامها، لذا قضى الفرمان الذي أصدره محمود الثاني بسحب محمد علي جميع قواته من الإحساء والقطيف، وإعادة محمد وماجد آل عريعر إلى سابق مركزهما هناك[2]، وبذا وَضَعَ داود محمد علي أمام خيارين: إما الانسحاب، وبه يتخلص من جارٍ قوي قد يتحوّل إلى غريم حقيقي، وإما البقاء في الإحساء، وبه يتحقق عصيان محمد علي أمر

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، ١٩٨٥، ص٤٥٨.

(٢) عثمان بن سند: مطالع السعود ص٣١٤.

السلطان، ومن ثم انكشاف مظلة الشرعية العثمانية التي كان يتحرك تحتها عنه.

ولما لم يكن الخيار الأخير قد حان وقته بعد، فقد فضَّل محمد علي إصدار أمره إلى إبراهيم باشا بالانسحاب بقواته من الإحساء وساحل الخليج والعودة إلى قواعده في الحجاز، وبذا فقد انتهت المرحلة الأولى من التوسّع المصري في الجزيرة العربية.

وعلى الرغم من إخلاء القوات المصرية تلك المناطق، فإن ما أحدثته وراءها من تداعيات لم يكن لينتهي، إذ نبّه ظهور هذه القوات السريع أمام ساحل الخليج، ونجاحها في اكتساح قوى محلية قوية ذات مِراس في حرب الصحراء، إلى مزيدٍ من إثارة مخاوف القوى المحلية والدولية في المنطقة، وأدّى خروج محمد علي على تبعيته للسلطان العثماني، وتقدّم جيوشه لتضمّ بلاد الشام إلى مصر في خلال سنين قلائل، وتُلحِق الهزائم المستمرة بجيوش الدول العثمانية، إلى ذعر في الأوساط السياسية الأوروبية، وفي مقدّمتها بريطانيا التي كانت تخشى أن تهدد دولة محمد علي الفتيَّة مصالحها في الدولة العثمانية، لتنشئ على أنقاضها دولة موحدة تضم «جميع الأقطار التي يتكلَّم أهلها اللسان العربي» على حد تعبير إبراهيم باشا نفسه، فتهدد بذلك طريقها إلى الهند ومستعمراتها الأخرى في شرقي آسيا. لذا فقد تميزت السنوات التي تلت انسحاب إبراهيم من ساحل الخليج بتدعيم بريطانيا لوجودها فيه، واهتمامها بترتيب الأوضاع بما يخدم مصالحها المتزايدة هناك، فزادت نفوذها السياسي في العراق إثر انهيار نظام داود باشا سنه ١٨٣١، واستحصلت موافقة الدولة العثمانية لإنشاء خط ملاحي عبر نهر الفرات، وأظهرت تعاوناً مع سلطان مسقط من أجل ضرب قوة القواسم البحرية في رأس الخيمة، والتخلّص من بعض القبائل الثائرة عليه.

المرحلة الثانية

تتصل هذه المرحلة من التوسع المصري في الجزيرة العربية، بمُجمل النشاطات العسكرية والسياسية لمصر في المشرق العربي، وبطبيعة صراعها ضد الدولة العثمانية، وبالأزمات السياسية التي نَجَمت عن ذلك الصراع، فمنذ معاهدة كوتاهية سنة ١٨٣٤ لم تعد بريطانيا تخفي عداءها الصريح لمشاريع محمد علي، ولم تُجد محاولات الأخير في تحييدها إزاء صراع بات يمس مصالحها مَسًّا مباشراً، وقد تمثل خطرها باتجاهين: أولهما استعداء دول أوروبا ضده، وثانيهما التعاون مع الدولة العثمانية لتطويقه وضربه. وإذا كان محمد علي قد سعى إلى تأجيل مواجهة بريطانيا ريثما يفرغ من فرض إرادته على الدولة العثمانية وإجبارها على القبول بانتزاعه أهم ولاياتها العربية، فإن السياسة البريطانية كانت تسعى، في الوقت نفسه، إلى زرع كل ما يمكن من أشواك في طريقه، متخذة من العراق هذه المرة قاعدة تنطلق منها كل الجهود التي تستهدف تحطيم مشروعه.

وهكذا فقد تميز توسع محمد علي في الخليج في مرحلته الثانية، بأنه كان توسّعاً ضمن أفق سياسي أكثر سعة، وأوضح استقلالاً، فهو من جهة يمثل توسعاً من أجل هدف واضح معلوم، يتمثل في تحقيق حلمه بتكوين إمبراطورية عربية موحدة، تكون بلاد الجزيرة العربية جزءًا أساسيًا منها، وهو من جهة أخرى يستهدف تطويق العراق من جنوبه، وحرمان البريطانيين والعثمانيين من اتخاذه جيباً ضارًا بعملياته في الشام والجزيرة. وإذا كان لا بد من مواجهة لبريطانيا فإنَّ من شأن السيطرة على سواحل جنوب الجزيرة العربية وشرقها أن تجعله متحكِّماً في كل من طريق البحر الأحمر والجزيرة العربية، وهما المنفذان الحيويان الموصلان إلى المستعمرات البريطانية في الشرق[1].

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ص٤٥٥.

وفي سنة ١٨٣٧ كَلّف محمد علي أحد أكفأ قادته، وهو خورشيد باشا، بقيادة قوات مصرية والتوجه بها نحو منطقة نجد، لتحقيق ثلاث مهامّ في الأقل، وهي:

١- القضاء على السلطة السعودية التي استطاع فيصل بن تركي إحياءها من جديد في الرياض، وتكوين حكومة سعودية، غير وهّابية، في نجد، موالية بشكل كامل لمصر.

٢- السيطرة على بلاد الإحساء، وإيجاد مرتكزات للإدارة المصرية في موانئ الإقليم.

٣- إحراج موقف علي رضا باشا اللاّز، والي بغداد الجديد، في العراق الذي ورث حكمه بعد إسقاط داود باشا، وذلك بتشجيع قيام معارضيه بانتفاضات ضد نظام حكمه ومن ثم إشغاله عن ممارسة نشاطه المعادي لمصر في الجزيرة العربية أو في غيره.

٤- تفكيك عُرى التحالف الذي أشرف عليه البريطانيون بين سلطان مسقط وزعامة حمود بن عزان ذلك الثائر في نواحي صحار في جنوبي بلاد العرب، والعمل على كسب ولاء هذه السلطنة، وإقامة نوع من التعاون بينها وبين القوى المعادية للبريطانيين في المنطقة، فإن لم يكن ذلك ممكناً فخيار إسقاطها يصبح وارداً[١].

وهكذا بدا واضحاً أن محمد علي كان يرى في سواحل الخليج حدوداً لمصر، أو لمجالها الحيوي في أقل تقدير، وأن نتائج الصراع مع البريطانيين في هذه الساحة هي التي ستقرِّر مصير مصر ذاتها.

وما إن ذاع نبأ تحرُّك خورشيد باشا بقواته إلى نجد، حتى شهدت المنطقة سباقاً محموماً من أجل عرقلة تقدُّمه، وكان والي بغداد علي رضا باشا سبّاقاً في التحرّك ضده، فسعى إلى كسب ولاء السعوديين ضد

---

(١) محفظة رقم ٢٦٦ حجاز سنة ١٢٥٥ وثيقة رقم ١٠٤ حمراء.

حكومة محمد علي عارِضاً على فيصل بن تركي إمداده بقوة تمكِّنه من «ردِّ العدو ومنعه»[1]، بل دفع بعض زعماء عشائر العقيل النجدية في العراق إلى تشجيعه من أجل «إعلان الطاعة للسلطان»[2]، إضافة إلى عشائر عراقية أخرى، مثل المنتفق والخزاعل، وحاول فيصل بن تركي أن يتبع سياسة مُداهِنة للطرفين، فأظهر صداقته لعلي باشا، بينما حافظ على ولائه الشكلي لمحمد علي[3]. وإذ لم يكن المناخ السياسي والموقف العسكري يسمحان بمثل هذه السياسة، فضَّل خورشيد باشا توجيه إنذار إلى فيصل يدعوه فيه إلى إخلاء عاصمته الرياض والانسحاب إلى الإحساء[4]. وفي الوقت نفسه دعا أُمراء بني خالد الذين نفضوا أيديهم من علي رضا، إلى استعادة إمارتهم في تلك البلاد، كما نجح في كسب ولاء عبد الله بن الرشيد، شيخ جبل شَمّر، وتعيينه أميراً من قبله على منطقته.

ولما لم يكن ممكناً أن تؤتي هذه السياسة أُكُلها إلاّ إذا اقترنت بالقوة، فقد أسرع خورشيد بالتقدم من قواعده في الحجاز للعمل على تنفيذ الأهداف، على النحو الآتي:

١- تصفية الحكم السعودي في نجد:

كان وصول القوات المصرية إلى (الحنّاكية) في نجد في ٢١ نيسان سنة ١٨٣٨، مؤذناً ببدء عمل دبلوماسي وعسكري مكثّف من أجل تصفية هذه السلطة. وفي هذه البلدة الواقعة على الطريق بين المدينة وبريدة في

---

(١) محفظة ٢٦٦ المرفق العربي للوثيقة التركية ٢٦١ حمراء.

(٢) محفظة ٢٦٤ الوثيقة رقم ٦٦ حمراء.

(٣) محفظة ٢٦٤ وثيقة رقم ٢٦١ من فيصل بن تركي إلى خورشيد باشا بتاريخ ١٩ محرم ١٢٤٥.

(٤) محفظة ٢٦٢ عابدين، وثيقة رقم ٢١٨ من خورشيد باشا إلى محمد علي بتاريخ ٥ ذي القعدة ١٢٥٣.

نجد، وافت خورشيد باشا عشائر نجد مُعلِنة تأييدها له، منها بنو حرب، وعنيزة، وعاصم، والروقة، وبعض عشائر عتيبة. ومن الحناكية تَقدَّم فوصل إلى القصيم، فقرية (كورية) فقرية (الرويضة) ثم (الشبينة) حيث انضم إليه أمير القصيم؛ وحينما وصلت القوات المصرية إلى بلدة (عنيزة) فوجئت بمقاومة مسلّحة أبداها سكانها. وتبرز أهمية هذه البلدة بأنها كانت محطة للقوافل التجارية القادمة من بغداد والشام، فجرى قصف البلدة بالمدفعية حتى سقطت بيد القوات الزاحفة[١]. ومن عنيزة تقدمت القوات المذكورة إلى الرياض، التي كان فيصل بن تركي قد أخلاها، فسيطرت عليها، وواصلت تقدّمها فسيطرت على عنيزة، ومنها تقدمت لمحاصرة قلعة (دلم) التي تحصن بها فيصل، تُسانده قوات سعودية مختلفة. وعلى الرغم من المقاومة التي أبداها فيصل، فقد نجح خورشيد في الاستيلاء على القلعة واضطر خصمه إلى الاستسلام[٢].

نجح المصريون في إقامة حكومة سعودية غير وهابية، تابعة لهم، يرأسها خالد بن سعود، أحد منافسي فيصل بن تركي السابقين، وكانت إقامة هذه الحكومة تمثل خطوة لا بد منها لضمان ولاء قبائل نجد التي اعتادت على الولاء لزعامة الأسرة منذ مدة، كما أنها قدّمت دليلاً على إمكان أن يتحول أكثر خصوم الإدارة المصرية عداء، إلى أصدقاء أو حلفاء لها، وهو نموذج له أهميته في أوساط القبائل المحلية التي اعتادت على تغيير ولاءاتها كلما أحسّت بتذبذب موازين القوى في المنطقة. وخشية من أن يكون لهذا النموذج دوره في مدّ النفوذ المصري يده إلى مناطق جديدة في ساحل الخليج، ممن ظلّت على ولائها السابق للسعوديين، فقد شجعت السياسة البريطانية الأمراء والشيوخ المحلّيين على تحدي حكومة

---

(١) محفظة ٢٦٦ وثيقة رقم ٦ تقرير خورشيد باشا مؤرخ في نهاية رمضان ١٢٥٤.

(٢) محفظة ٣٦٧ وثيقة رقم ٤٤ حمراء من خورشيد باشا إلى محمد علي في ٢١ محرم ١٢٥٥.

خالد بن سعود، بوصفها صنيعة لمصر، وإثارة القبائل التي ظلت متمسّكة بولائها للأفكار الوهابية ضدّ تلك الحكومة، وهو ما فعلته في إثارتها قبيلة النعيم في شبه جزيرة قطر.

٢- السيطرة على الإحساء:

ويمكن القول إن سقوط دلم بيد القوات المصرية كان يمثّل زوال أغلب العقبات العسكرية المحلية التي كانت تقف في طريق تقدمها نحو سواحل الجزيرة العربية، فبعدها تقدمت القوات المصرية دون عقبات تقريباً إلى مدن الإحساء وموانئها، فسيطرت قوة مشاة بقيادة محمد أفندي معاون خورشيد باشا، تسندها قوة من الخيالة المغربية، واستولت على قرية (قديفة) وقصرين (قلعتين) كانتا تابعتين للبحرين، كما استولت قوة أخرى بقيادة معاونه الآخر محمد أفندي فاستولت على قرية (كويد). وبعد أن تمت السيطرة على هذه النواحي تقدم خورشيد على رأس قواته حيث جرى حشدها في (قلعة الوادي) ومنها جرى إرسال هذه القوات، على شكل قِطع، فاستولت على ساحل الإحساء والقطيف وميناء العقير، وأعدَّت التقارير المفصّلة عن هذه الأماكن وأُرسِلت إلى القاهرة ليجري تقييمها هناك[١].

وكان أهم ما تضمنته تلك التقارير، ضرورة العمل على ضمّ جزيرة البحرين إلى الإدارة المصرية، وذلك للأسباب الآتية:

١- أنه سيكون سبباً في تنشيط التجارة في موانئ الإحساء والقطيف.

٢- أن موانئ الجزيرة ستكون سبباً في «ترويج بعض المنافع الأميرية لإدارة أمور العساكر الموجودة في فيلق نجد»، ومن الراجح أن المقصود هو اتخاذها قواعد بحرية لتلك القوات.

---

(١) محفظة ٢٦٧ وثيقة رقم ٥٥ حمراء من خورشيد باشا إلى الباشمعاون في ٢١ محرم ١٣٥٥.

٣- أن ضم البحرين إلى الإدارة المصرية سيحرم الأساطيل البريطانية من اتخاذها قواعد لها في المنطقة.

٤- أن ضمها سيُسقِط حجج الإيرانيين ودعاواهم بشأن تبعية الجزيرة لهم، فهي لم تكن إلاّ جزءاً من نجد، وبما أن نجداً تحت الإدارة المصرية، فإن هذه الإدارة هي الأولى قانوناً بالسيطرة عليها.

٥- أن ضمها سيقطع دابر محاولات والي بغداد علي رضا باشا في التأثير على أميرها عبد الله آل خليفة وتحريضه ضد مصر.

٦- أن ضمها سيمنع فلول القوى المعادية لمصر في المنطقة، وأكثرهم من حكام الإحساء السابقين، من اتخاذها قاعدة لهم.

أدركت بريطانيا خطورة أن تقع البحرين تحت إدارة مصر، فأسرعت بإنذار محمد علي بـ«الكف عن عزم تسخير البحرين وغيرها من الأماكن في سواحل هذا البحر وإلاّ فإن ذلك العزم سيؤدي إلى حصول الخلل بين الدولتين»[1]. بل إنها لا توافق حتى على إعلان أمير الجزيرة عن ولائه لمحمد علي، وبذا أخذت مسألة البحرين تأخذ شكلاً جديداً بوصفها الآن بؤرة الصراع بين مصر وبريطانيا، واختلطت الجهود الدبلوماسية لبريطانيا بتلويحها باستخدام القوة، وجرى الضغط على أمير البحرين للتراجع عما أبداه من ولاءٍ لمحمد أفندي ممثل خورشيد باشا في الجزيرة، وعرض حمايتهم له[2]، واضطر خورشيد إزاء مثل هذا التحدّي البريطاني السافر إلى أن يستمدّ حكومته، وكادت الأزمة أن تتحول إلى صراع مسلّح بين قوات الدولتين، لولا أن نجحت الدبلوماسية البريطانية

(١) محفظة ٢٦٧ عابدين، وثيقة رقم ١٣٧ حمراء، من خورشيد باشا إلى الباشمعاون، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٢٥٥.

(٢) محفظة ٢٦٧ عابدين، الوثائق ٩٣ أصلية ٦ حمراء، و٤٠ أصلية ١٠ حمراء من خورشيد باشا إلى الباشمعاون بتاريخ ٣ شعبان ١٢٥٥.

في الضغط المباشر على عباس بن محمد علي (وكان أبوه في السودان آنذاك) للحيلولة دون إنفاذه ما طلبه خورشيد من سفن حربية، فاضطر الأخير إلى العدول عن تنفيذ خطة ضم البحرين[1].

٣- كسب ولاء سلطنة عُمان:

أما بصدد عُمان، وهي التي مثَّلت الهدف الثاني لتوسع مصر في الجزيرة العربية، فقد مالت الدبلوماسية المصرية إلى استنفاد وسائلها من أجل كسب ولاء سلطانها السيد سعيد ضد بريطانيا، مرتكزة على أمرين: أولهما: أن التعاون بين الدولتين سيخلِّص السلطنة من تبعيتها للسعوديين، وثانيهما: أنه سيمكنها من تعزيز موقفها إزاء المحاولات البريطانية للهيمنة عليها. وبالفعل فإن هذه الدبلوماسية نجحت، خلال وقت قصير، في إرساء دعائم صداقة وثقة وطيدة بين مصر وهذه الدولة البحرية.

وكان طبيعيًّا أن تسعى بريطانيا إلى العمل بكلِّ اتجاه من أجل ضرب هذا التعاون، فعمدت إلى إثارة مخاوف أمراء القوى الساحلية المحلية من النتائج المحتملة للوجود المصري في الخليج، ساعية إلى تكوين حلف، أو تعاون، بين تلك القوى يضم شيوخ القواسم في رأس الخيمة والشارقة وعجمان وأم القوين، إضافة إلى شيوخ دبي وأبو ظبي، بهدف ضرب الوجود المصري هناك. وجاءت مطالبة خورشيد باشا بواحة البريمي لضمها إلى إدارته في الجزيرة العربية، إلى ازدياد حدة مخاوف هؤلاء من مشاريعه، فاستغلت بريطانيا الموقف بأن حصلت على تعهدات خطية من شيوخ الساحل، بمقاومة نفوذ خورشيد باشا في مناطقهم، ومع ذلك فإن سير الأحداث التالية لم يكشف عن مواقف عدائية أبدتها تلك الزعامات من الوجود المصري في ساحل الجزيرة العربية.

---

(١) الوثيقة ٤ أصلية السابقة.

٤- العمل ضد علي رضا باشا:

بقي الهدف الأخير للتوسع المصري، وهو تطويق نشاطات والي بغداد المعادية، المتضامنة مع النشاطات البريطانية، وقد أوضحت الأحداث أنّ أسلوب الإدارة المصرية في التعامل مع هذا الهدف، لم يكن ليختلف عن أسلوبها في التعامل معه في مناطق الصراع الرئيسة في الجزيرة والفرات الأعلى، وهو أسلوب حدّده محمد علي نفسه ولم يخرج عنه في كل مراحل صراعه مع العثمانيين. ويتلخص هذا الأسلوب في تجنب التدخل العسكري السافر في شؤون العراق، والعمل- بدل ذلك- على تشجيع الحركات والانتفاضات العراقية المناوئة لحكم علي رضا باشا بما يؤدي في النهاية إلى تفاقم الأمور عليه، وشلّ دوره المعادي لمصر في المنطقة.

وفي الواقع فإن الجوّ السياسي السائد في العراق آنذاك لم يكن بحاجة إلى جهود كبيرة لكي ينفجر ضد حكم علي رضا باشا، وهو ما كان يصبّ في صالح المصريين الذين باتت مواقعهم قريبة من البصرة، مثلما كانت مواقعهم قريبة من الموصل ومدن الفرات الأعلى، فهذا الوالي الذي لم يدخل العراق إلاّ مقتحماً في عمل عسكري سافر، والذي أسقط نظام حكم محلي وإدارة ذاتية قوية، ليعيد العراق إلى الحكم العثماني المباشر، ويرتكب نظامه أنواعاً من المظالم، لم يكن يحظى بتأييد العراقيين عامة، وزاد من نفورهم اقترانه بتزايد سريع للنفوذ البريطاني في بلادهم، بعد أن كان نظام داود باشا يتخذ موقفاً معادياً لهذا النفوذ، ولذا أصبحت مهمة خورشيد باشا تتلخص في رعاية تلك الحركات المناوئة لخصمه، وربما في توجيهها أيضاً.

فحينما اضطر علي باشا إلى التوجه بقواته إلى الموصل لقمع انتفاضة مسلّحة واسعة النطاق قادتها الزعامات المحلية المؤيدة لمصر سنة ١٨٣٩، تحفّزت العناصر المناوئة للعثمانيين في البصرة للقيام بانتفاضة مشابهة والانضمام إلى إدارة خورشيد باشا، وكتب موالون

لمصر في البصرة إلى خورشيد يخبرونه بأن عدداً غفيراً من أهالي بغداد «إذا تحقق عندهم على أنكم قاصدون البصرة وتلك الأطراف، فنحن الجميع راغبون ومشتاقون إلى خدمة سعادة أفندينا محمد علي باشا، ونكون تحت أمر الله ثم أمره»[١].

وأبدى النجديون المقيمون في بغداد، كعشائر عقيل، أو اللاجئون في الزبير هرباً من السلطة السعودية السابقة في نجد، تأييدهم المطلق لحكم محمد علي، بل أعلنت إحدى أكبر القبائل العربية في البصرة والفرات الجنوبي، هي قبيلة المنتفق، تأييدها، بلسان شيخها، أو أحد شيوخها، عيسى، ولاءها لذلك الحكم[٢].

ومع أن انتفاضة، كالتي حدثت في الموصل، لم تندلع في البصرة، ربما لأن خورشيد باشا لم يتقدم بقواته إليها، كما كان متوقعاً، إلاّ أنه بات واضحاً أن موقف العثمانيين في المدينة كان حرجاً للغاية، فقد أفادت التقارير مثلاً أن أحد أتباع علي رضا باشا في البصرة، مع سبعين جنديًا سَكْبانيًا (حَمَلَة البنادق) تركوا ثكنتهم في المدينة وانضموا إلى القيادة المصرية في الإحساء، وأن نحو خمسمائة جندي مثلهم يستعدّون للانضمام إليها أيضاً[٣]، وأن عدداً من أعيان البصرة، على رأسهم نقيب الأشراف، قد قرروا تسليم المدينة إلى خورشيد باشا بمجرّد توجهه إلى طرفهم، وأن البصرة باتت خالية من الجند باستثناء «مقدار عساكر أتراك». وهكذا فقد أثبت وجود القوات المصرية في الإحساء فاعليته في شلِّ قدرة علي رضا باشا في التحرّك المعادي لمصر، والمتمثلة في

---

(١) محفظة ٢٦٧ صورة الوثيقة العربية المرفقة للوثيقة ٤ حمراء بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٥٥.

(٢) الوثيقة نفسها.

(٣) محفظة ٣٦٧ وثيقة ٧ تقرير محمود آغا المورهوي مؤرخ في ٣ ربيع الآخر ١٢٥٥وينظر كتابنا: العراق في وثائق محمد علي، بغداد ١٩٩٩، ص١٢٢.

ولاءات القبائل والأعيان وقادة الجند، ولم يحدث- حتى انسحاب هذه القوات من شرقي الجزيرة العربية- أن اتخذت مدينة، أو قبيلة عراقية، قاعدة، أو أداة، لضرب الوجود المصري في تلك المناطق.

جاءت أوامر محمد علي بسحب قواته من منطقة الجزيرة العربية مفاجئة لتلك القوى المحلية التي كانت تراهن على وجود هذه القوات من أجل التخلص من الحكم العثماني، أو من الهيمنة البريطانية، إذ لم تكن ثمة أسباب محلية تدعو إلى ذلك الانسحاب، فموقف القوات المصرية العسكرية جيّد، وأكثر القبائل العربية هناك مؤيدة لها، والإدارة تمضي على نحو يخلو من مشاكل حقيقية، وثمة تأييد متزايد في بعض الأقطار الخليجية المجاورة كما رأينا. والظاهر أن دواعي القرار لم تكن مُقنِعة حتى لدى الدوائر البريطانية، بدليل ما تردد في تفسيره بأنه جرى بسبب غيرة محمد علي من انتصارات خورشيد باشا[1]، مع أن هذه الانتصارات كانت لمحمد علي لا عليه، وأنه كان في وسع محمد علي، إن أحسّ بشيء من منافسة قائده له في المكانة، أن يعزله ويعهد بقيادة قواته إلى غيره، لا أن يسحب القوات بقائدها، وواضح أن كلاماً كهذا لا يعدو أن يكون تكهنات لا يسندها واقع. ومثل هذا ما قيل عن أن محمد علي رأى «أن بقاء الجيوش المصرية في جزيرة العرب يُحمِّل الخزانة نفقات لا قبل لها بها»[2]، فإن هذه النفقات كانت أمراً مفهوماً لحملة رئيسة أُريد بها تحقيق عدة أهداف معاً، ولا يُعقل أن تمثل لديه مفاجأة وهي التي استغرقت عدة سنوات، ثم إن وضع الإدارة المصرية في أراضي إقليم الإحساء الغني بموارده الزراعية في نهايات سنة ١٨٣٩ كان أكثر استقراراً منه قبل سنتين حينما كانت القوات المصرية تقطع طريقها الصحراوي

---

(١) ج. ج. لوريمر: دليل الخليج ٣/ ١٤٤٠.

(٢) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، القاهرة ١٩٥١، ص٣٦١.

الطويل عبر فيافي نجد وقفارها. وصحيح أن احتلال بريطانيا لعدن في ذلك العام كان يمثل تهديداً للطريق البحري الذي يربط بين موانئ مصر وإقليم الإحساء، إلاّ أن الحملة المصرية كانت منذ البدء بريَّة تماماً، بمعنى أنها لم تعتمد على الأسطول في تحقيق أي من أهدافها، وبالتالي فلم يكن لاحتلال عدن- على أهميته- دور في رسم نهاية نشاطها، وإلغاء كل ما قامت به من جهود عسكرية وإدارية في المنطقة.

وجاءت معاهدة لندن في ١٥ تموز ١٨٤٠ لتؤكد صدق توقعات محمد علي، فقد قضت المادة السادسة منها أنه إذا لم تسحب مصر جيوشها من جميع البلاد العثمانية، فإن من حق بريطانيا والنمسا في خلال ذلك أن تتخذ باسم الحلفاء (بروسيا، روسيا، الدولة العثمانية) بناء على طلب السلطان، كل الوسائل لقطع المواصلات بين مصر وسورية. وتكشف توضيحات محمد علي للدولة العثمانية، إثر إبرام المعاهدة وتبليغه بها، أنه يُعِدّ شبه جزيرة العرب حتى ذلك الحين، أي بعد سحب قواته منها، جزءاً من ممتلكاته، مثلها في ذلك مثل أَذَنَه وكريت، مع أنه كان يملك قوات في هاتين المنطقتين، وهي إشارة مهمة تفسيرها بأن سحب قواته من جزيرة العرب، وبضمنها سواحل الجزيرة العربية بالطبع، لم يكن ليغيّر من الوضع القانوني لهذه البلاد بوصفها إقليماً من أقاليم دولته. بيد أنه اضطرَّ، إزاء إصرار الحلفاء وعلى رأسهم بريطانيا، إلى عرض التنازل عن هذا الإقليم من أجل الاحتفاظ ببلاد الشام، ولما لم توافق دول الحلفاء على هذا أيضاً، لم يبق له غير الإقرار بشروط المعاهدة كلها، وبذا فقدت مصر كل نفوذها خارج إقليمها نفسه، وبعد أن كانت تصارع أوروبا في ساحة عرضها المشرق العربي كلّه، قضي عليها أن تواجهها في إقليمها وحده. وما كان من مصير الجزيرة العربية إلا أن يواجه، بمجرد انسحاب القوات المصرية، أساطيل بريطانيا لتفرض عليه هيمنة سياسية واقتصادية وعسكرية، استمرت حتى ستينات القرن التالي.

الزُّبارة

مركزاً للثقافة في شرقي الجزيرة العربية

في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة (١٨-١٩م)

شهد الساحل الغربي للخليج العربي، إبان القرن الثالث عشر للهجرة (١٩م) ملامح ازدهار ثقافي عام، كان من ثماره ظهور مراكز ثقافية جديدة لم تكن معروفة من قبل، في بلاد الإحساء والبحرين وقطر وغيرها. ويمكن أن نعزو هذه الظاهرة المهمة إلى جملة من العوامل المتداخلة التأثير، لعل من أبرزها أن ازدهار تجارة النقل بين سواحل الخليج في هذا القرن، قد أدّى إلى تدفّق العلماء والأدباء والمثقّفين على هذه السواحل من المراكز الثقافية في الأقاليم المجاورة. وساعد على استقرار تلك الفئات في مدن الخليج وقراه، ما أصاب الأخيرة من نمو نتيجة ازدياد الطلب العالمي على تجارة اللؤلؤ، ومن ثم ارتفاع عوائد صيده والإتجار فيه. ومن جهة أخرى فإن المتغيّرات السياسية والعسكرية الحادّة التي شهدتها المناطق المجاورة للخليج منذ أواخر القرن الثاني عشر للهجرة (١٨م) والمتمثلة بظهور الحركة الوهابية وما أدت إليه من أعمال عسكرية وتداعيات اجتماعية واسعة، قد دفع بعدد غير قليل من أهل العلم إلى اختيار مدن الخليج الساحلية مواطن لهم، ومجالات لممارسة نشاطاتهم الثقافية من تدريس وتأليف ونظم ونشر. بل يمكن القول بأن تلك التداعيات كانت السبب الرئيس في تزايد وفود القبائل من نواحي شرقي الجزيرة العربية إلى سواحل الخليج، ومن ثم اطراد عدد

المدن والقرى هناك، ونموّ في أعداد السكان فيها، مما من شأنه توليد حاجات جديدة إلى مزيد من الخدمات الدينية والثقافية. ولعل ازدياد التدخل الأجنبي في شؤون الخليج، قد أنمى- على نحو غير مباشر- إحساساً ما بأهمية المنطقة، ووعياً جديداً بدورها الحضاري المتميِّز.

وكانت شبه جزيرة قطر واحدة من المناطق التي أخذت باستقبال هجرات قبلية متتابعة من مناطق مختلفة، منها عشائر المعامرة والمعاودة والذواودة والبوكواره والمعاضيه والبورميح. والكبسة[١]. ولقد اتجه أكثر هؤلاء لممارسة مهنتي صيد اللؤلؤ والتجارة، وكلتا المهنتين تستدعيان إنشاء مراكز حضرية جديدة على ساحل البلاد، تصلح لأن تكون موانئ تجارية، ومصايد لؤلؤ على حدٍّ سواء.

ومن أبرز تلك المراكز، وأكثرها أهمية، بلدة (الزُّبارة) التي يرجع بعض الباحثين تاريخ نشوئها إلى عهد سابق غير محدّد[٢]، إلا أن ازدهارها وتقدمها لم يحدث إلا بعد منتصف القرن الثاني عشر (١٨م) وذلك حين نزلها خليفة بن محمد من بني عتبة، في حدود سنة ١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م، وكان آل خليفة يسكنون قبل ذلك في الكويت ضمن تحالف عائلي هناك[٣]، ومهما يكن من أمر، فإن هذا التاريخ كان- في الواقع- نقطة تحوّل مهمة في عمر البلدة، إذ أصبحت الآن مركزاً لإمارة ساحلية صغيرة، لها علاقاتها السياسية والتجارية مع قوى المنطقة.

---

(١) عبد العزيز محمد المنصور: التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين ١٨٦٨- ١٩١٦ (الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨٠) ص٦ (ملاحظات لجنة تاريخ قطر).

(٢) المصدر نفسه، إذ جاء في إحدى الملاحظات المذكورة (كانت الزبارة عامرة وأقدم بكثير جدًّا من هذا التاريخ) أي تاريخ وصول العتوب إليها سنة ١٧٦٦، ولكن الملاحظة لا توضح تاريخ تلك العمارة.

(٣) انظر د. عبد العزيز المنصور ود. فتوح الخترش: نشوء قطر وتطورها دراسة تاريخية (الكويت ١٩٧٧) ص٤٠.

ولقد اقتضى هذا التحوّل، أن تظهر البلدة بسرعة كواحدة من المدن البحرية الحصينة، فجرى تحصينها بالقلاع والأسوار، متخذة شكل دائرة نصف قطرها سبعة أميال، وشغلت جانباً من هذه المساحة منشآت دفاعية وتجارية عديدة[1]، بيد أن من المهم القول بأن المدينة لم تكن قاصرة على هذه الجوانب فحسب، إذ سرعان ما شهدت، خلال وقت قصير للغاية، ازدهار حركة ثقافية ناشطة جعلتها تحتل موقعها بوصفها من أبرز مراكز الثقافة في طول الساحل الغربي للخليج العربي إبان القرن الثالث عشر للهجرة (١٩م) ونقطة جذب للعديد من رجال العلم والأدب الذين وفدوا إليها من المناطق المجاورة، ليجدوا في رحابها مجالاً واسعاً للعمل، ورعاية جادة للحياة الثقافية فيها.

وكان من حظ هذه البلدة الناشئة، أن تكون فكرة تأسيسها، أو تعميرها، لواحد من أبرز فضلاء عصره وأكثرهم عناية بتشجيع المثقفين ورعايتهم، هو الشيخ رزق، الذي يبدو أنه كان يجمع إلى جانب عمله تاجراً، شغفاً ملحوظاً بثقافة عصره العلمية والأدبية. ولا توضح المصادر التاريخية طبيعة صلة رزق هذا بالشيخ خليفة بن محمد، وظروف اتصاله

---

(١) يذكر الكابتن تيلر (المنصور: التطور السياسي ١٥٩) أن عدد سكان البلدة بلغ في عهده (الثلث الأول من القرن التاسع عشر) نحو الأربعمائة بيت، ومعنى هذا أن مجموع سكانها كان يتراوح بين الألفين والأربعة آلاف إنسان، وهو عدد لا يستهان به إذا ما قارنّاه بأعداد السكان في المدن والقرى المجاورة، ففي البدعة، التي غدت مقرّ حكومة قطر، في أخريات القرن التاسع عشر، لم يتجاوز عدد السكان، رغم مرور ثلث قرن على تقدير تيلر، على هذا العدد. بل إن عدد بيوت شبه جزيرة قطر كلها لم يتجاوز، في عهد مدحت باشا سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٦٩م الألف فقط، وهذا يعني أن نصف كثافة البلاد تركز في الزبارة حصراً. قارن بشأن هذه الإحصاءات الخاصة بالسكان جزيرة الزوراء البغدادية العدد ١٤٨ في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٨٨هـ.

به، وتاريخ ذلك، إلاَّ أن المؤرِّخ البصري عثمان بن سند الوائلي (١١٨٠-١٢٥٠هـ/ ١٧٦٦- ١٨٣٤م) يشير إلى أنه كان أول من وفد إلى الزبارة، قبل تسميتها بهذا الاسم، وأن نزوله بها كان سابقاً مجيء خليفة، أي أنه حدث قبل سنة ١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م بمدة غير معلومة. وإذا كان من غير المتصور أنه نزل في أرض خالية، وأنه أقام فيها وحده، يكون من المعقول أنه أقام بين ظهراني بعض القبائل التي كانت تنزل ذلك المكان، وحينما وفد خليفة إلى قطر التقى برزق، فشجّعه هذا على اتخاذ المكان حاضرة له، ومركزاً لسلطته وتجارته معاً، بينما يتولى هو الجانب الثقافي فيها، ولما أنجز ذلك أطلقا عليهما اسمها المعروف[١]. يقول:

«انتجع أبو هذا السيد الهمام (يريد بالأب: رزق، وبالسيد: ولده أحمد الذي ألّف ابن سند الكتاب من أجله) منتجعاً منه بُروق العز لائحة، وأرواح الكرامة في أندائه فائحة، ونتائج التدبير في جوانبه صالحة.... بعد أن عمل الرأي فيه، أن يتخذه منزلاً ويصطفيه، أم يتركه ولا يأتيه، ووافقه على تدبيره، في اتخاذ ذلك المنتجع وتعميره، خليفة بن محمد أشرف بني عُتْبَة، الحائز من رُتَب الفضل أرفع رُتبة، فتعاضدا بعد الاستخارة، وتسديد سهام الاستشارة، على تعميره وتسميته بالزُّبارة»[٢].

ومنذ الأيام الأولى من عمر المدينة، احتلّت المنشآت الدينية والعلمية موقعها في حياة السكان. يقول ابن سند «عمَّرا فيه [أي في الزبارة] المساجد للراكع والساجد، وشيّدا فيه المدارس للقارئ والمدارس»[٣].

---

(١) يظهر واضحاً مما أورده ابن سند أن اسم الزبارة لم يكن معروفاً قبل إنشائها، فالاسم من اختيارهما إذن. وفي المعاجم الزبر: الحجارة، وطيّ البئر بها، ووضع البنيان بعضه على بعض. القاموس المحيط، مادة (زبر).

(٢) عثمان بن سند: سبائك العسجد في أخبار أحمد نجل رزق الأسعد (بمبي ١٣١٥هـ) ص١٩.

(٣) سبائك العسجد ص٢٠.

وكان لآل رزق دورهم المتميز في هذه المجالات، فبعد وفاة رزق نفسه، انتهج أبناؤه نهجه في استقدام العلماء وإكرامهم، فكان منهم أحمد الذي عُرف بالكرم والظرف معاً، وحُفَّت مجالسه بالنُّخْبة من أهل العلم والأدب، ممن جمع ابن سند تراجمهم في كتاب مُفرَد[1]. وكان مصدر ثروته تجارة اللؤلؤ، وهي ثروة مكَّنته من أن يُجزِل العطاء للشعراء والمؤلفين، لعل أبرزهم ابن سند نفسه الذي نظم فيه بعض أفضل قصائده، وأفاض في مدحه والثناء عليه[2].

ومن هذه الأسر أيضاً الشيخ محمد بن رزق، وقد ولد في الزبارة سنة ١١٨٥هـ/ ١٧٨٠م وفيها تعلم وترعرع، وعرف بحسن وفادته لأهل العلم، حتى أن ابن سند عدَّ «تبسّمه في وجوه الوُفّاد، إمارة على شرف الأجداد، ورحب فنائه، دالّ على سعة عطائه»[3].

ومنهم الشيخ يوسف بن رزق (ولد في الزبارة سنة ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م) وقد تولى وظائف أبيه بعد أخيه، وكان ضيوفه يعدون بالألوف على ما قيل. وقد ذكر ابن سند أنه عاشره فوجده في «الملاطفة الشمال، وفي المفاكهة الصاحب بل هو أكمل»[4] وهذا الوصف يدل على أن ابن سند عاش حيناً من الدهر في الزبارة، وأنه قصدها، مع من قصدها في

---

(١) هو سبائك العسجد، وقد ترجم له في الصفحات ٩-١٩.

(٢) المصدر نفسه في مواضع عدة، وانظر عبد الرزاق الصانع وعبد العزيز العلي: إمارة الزبير بين هجرتين (الكويت ١٩٨٩) ج٤ ص١٦٠ وينص تعليق للجنة تاريخ قطر على عبد العزيز المنصور: التطور السياسي لقطر ص٦ على أنه حين وصل العتوب الزبارة وافدين «كان سكنها الشيخ أحمد بن رزق» هذا بينما ينص ابن سند صراحة على أن الذي سكنها هو والد أحمد المذكور. ولا تتفق تواريخ حياة أحمد مع تاريخ الإنشاء بأية حال.

(٣) سبائك العسجد ١٠٨.

(٤) المصدر نفسه ١١٠.

ذلك الحين، للإفادة من جوّها العلمي، والالتقاء بمن نزلها من العلماء والأدباء؛ وهو نفسه قد صرّح بشغفه البالغ بالانتقال والتنقّل بين الأوطان، يجري طلقاً في ميدانها، يرِد ذوي الفكر، فيتسمع الشعر وينظمه، ويتصيد المَثَل، ويسجل الآبِدة، ويُعرِّج على المعاهد القائمة[1]. فيظهر أنه وجد بعض ما ينشده في البلدة التي طار صيتها يومذاك بمن نزلها من النابهين.

ومن آل رزق الذين كانت لهم إسهاماتهم في الحركة الثقافية في الزبارة، الشيخ عبد المحسن بن رزق (ولد فيها في السنة ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م) والشيخ خالد بن رزق (ولد فيها أيضاً سنة ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م) والشيخ عبد العزيز بن رزق (ولد سنة ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٤م) وقد عرفوا جميعاً بالكرم، ورعاية الوافدين إلى مدينتهم خاصة[2].

ومن العلماء الذين قدموا إلى الزبارة فاستقرّوا فيها وأفادوا طلبتها، الشيخ راشد بن خُنَين، أحد كبار علماء نجد عهد ذاك، وقد لقي من حفاوة آل رزق ما أفاض ابن سند في وصفه. قال في ترجمته «قدم الزبارة، وهي في غاية العمارة، باسمة عن محاسن النضارة... وعمت أياديه يقبلها أحمد بن محمد المترجم [يريد: ابن رزق] المشار إليه بما تقدم، فإنه بدر تلك البلدة، وزهر هاتيك الوردة، فأكرم الإمام ابن خُنَين، ووفّى عنه الدَّين بالعَين، وأفاض عليه من بِرّه الموائد، ووصله بصلات هي عوائد، وصيَّره من معاصريه صدراً ولمجالسيه شمساً وبدراً، فدَرَّس فيها العلوم، من منثور ومنظوم... وعمَّر فيها المدارس»[3]، وأوضح- على طريقته الأدبية- ما كان اختص به من علوم، فقال: «ألَّف ورَتَّب، وأبان وأعرب، وأبدع وأغرب، وجمع واستوعب، ونقَّب عن

---

(١) انظر: مقدمتنا لكتابه: مطالع السعود، بتحقيقنا (الموصل ١٩٩١) ص١٠-١١.

(٢) سبائك العسجد ١٢-١٤.

(٣) المصدر نفسه ٢٦.

دقائق الإصابة، فشأى في ذلك التقريب والإصابة، استأسد في العلوم، المنثور والمنظوم، فدُعي فيها أسد الغابة، وتفرّس في علم الفراسة، فسبق الضد وألف رأسه، وأودع بطون الدفاتر والحكم حتى حكم له على جالينوس كل حكم... وبرع في الأحكام الفقهية... وأغرب في النوادر اللغوية... وأعرب عن المشكلات النحوية»[1] فهذه الترجمة تكشف عن طبيعة ما كان يدور في معاهد الزبارة من نشاط: من تأليف، وتدريس، وتنقيب، وبحث، وتوضح اهتمامات علمائها الفكرية والأدبية آنذاك.

ومن علماء الزبارة أيضاً الإمام العلامة عثمان بن جامِع الأنصاري الخزرجي القَطَري البصري، وكان هذا عالماً بالحديث والفقه والآداب والمواريث والحساب، تولّى القضاء، واشتغل بالتأليف، فألّف شرحاً لأحد مختصرات فقه الحنابلة[2]. وسار أبناؤه على خُطاه، فعُرف ابنه عبد الله بالنباهة والعلم، أخذ العلم على كبار علماء بلدته وبلاد الإحساء، كابن خُنين، والعلامة عبد الله بن حمد البَيْتُوشي (توفي ١٢١١هـ/ ١٧٩٦م)[3] والشيخ محمد بن عبد الله بن فيروز (توفي ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م)- وكان الأخير قد استوطن الزبارة شطراً من حياته يفيد طلبتها من علمه- ثم واصل دراسته قاصداً اليمن والحجاز والشام وحلب، آخذاً من علمائها، وعاد بعدها إلى الزبارة ليتفرَّغ للإفادة والتأليف[4].

ولم تكن سيرة ابنه الآخر، الشيخ أحمد بأدنى من أخيه، فقد ولد في الزبارة، وأخذ العلوم على علماء الإحساء والبحرين، وفي سنة

---

(١) المصدر نفسه ٢٩.

(٢) المصدر نفسه ٥٩.

(٣) ذكر الشيخ محمد الخال في كتابه (البيتوشي) أنه عثر على قصيدة للبيتوشي في مجموعة خطية بمكتبة الشيخ محمد العساني في البصرة في مدح الشيخ أحمد بن محمد بن رزق (مثري البصرة ومحسنها الشهير) (بغداد ١٩٥٨ ص٢١٠).

(٤) سبائك العسجد ٩٣.

١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م قصد بلدة الزبير تسبقه إليها شهرته العلمية، فولي فيها القضاء نحواً من ثلاثين سنة حتى وفاته سنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م[١].

ومن التجّار الأدباء الذين هاجروا إلى الزبارة واتخذوها مستقرًّا لهم، ومقرًّا لنشاطاتهم التجارية والأدبية على حد سواء، الشاعر الأديب السيد عبد الجليل ابن السيد ياسين الطباطبائي الحسني البصري (١١٩٠-١٢٧٠هـ/ ١٧٧٦- ١٨٥٣م)[٢] وكان قد قصدها تاجراً قبل سنة ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م، فاستقرّ فيها، حتى عدَّ نفسه من أهلها. يقول:

هـوايَ زُبـاريٌّ ولـسـتُ بِكـاتِـمٍ　　هـواي ولا مُصـغٍ لِلاحٍ وعـاتـبِ

وقد أرَّخ الطباطبائي جانباً من تاريخ الزبارة وما شهدته من حوادث في قصائده وقطعه النثرية التي كان يتطارح بها مع أصدقائه من أدباء المدينة وجوارها، من ذلك أنه نظم قصيدة طويلة وصف فيها محاصرة سلطان بن سعيد إمام عُمان للزبارة سنة ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م[٣]، وأخرى في دخول سليمان بن سيف بن طوق أمير جيش ابن سعود إلى الزبارة سنة ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م[٤] وسجّل ما جرى للزبارة وأهلها في أثناء استيلاء الأخير عليها في رسالة مفصلة كتبها إلى صديق له من تجار حلب هو نعمة الله عبُّود (تاريخها ١٩ ذي الحجة سنة ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م) وقد أوضح له جانباً من المعارك التي دارت بين الطرفين، وما جرى لآل خليفة، وحبسهم في سجن الدرعية، ثم استرداد الأخيرين للزبارة، وما أصاب

---

(١) عبد الله باش أعيان العباسي: أعيان البصرة، نشره الشيخ جلال الحنفي (بغداد ١٩٦١) ص١٤.

(٢) انظر: ترجمته في عباس العزاوي: تاريخ الأدب العربي في العراق ج٢ (بغداد ١٩٦٢) ص٢٢٠ وBrock., S.II, 791.

(٣) عبد الجليل الطباطبائي: روض الخل والخليل ديوان السيد عبد الجليل (عمان ١٩٦٤) ص٩.

(٤) المصدر نفسه ١٣.

تجارة اللؤلؤ- بعدها- من رواج «وقد بلغ عندنا اللؤلؤ هذه السنة أقيام مذ خلقه الله ما بلغ قيمة هذه السنة)»، وغير ذلك من تفاصيل مهمة لمؤرخ تلك الحقبة[1].

ويمكن للباحث أن يرى في ديوان الطباطبائي إشارات كثيرة لطبيعة العلاقات الثقافية التي بين أهل الزبارة من جهة، وبينهم وبين المدن العربية الأخرى من جهة أخرى، مثل البحرين والإحساء والبصرة وبغداد وحلب، إبّان النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (١٩م) وهي علاقات توضح مدى وثاقة الوشائج التي وصلت بين هذه المناطق عهد ذاك.

استمرت الزبارة مركزاً متقدماً للنشاط الثقافي في الساحل الغربي للخليج العربي نحواً من سبعة عقود من السنين، حتى أخذت عوامل أخرى تفعل فعلها في إضعاف دور هذه المدينة، وبدأت مراكز حضرية غيرها في شبه جزيرة قطر والبحرين ترث ما كانت تشتهر به من مزايا، فإذا ما أوشك القرن الثالث على الانتهاء، كانت الزبارة قد هُجرت تماماً، وتحوّلت إلى أطلال دائرة، تُذكِّر زائرها- إن مرَّ بها- بما كان لها من مجد ثقافي حقّقه أهلها في ظلِّ أصعب الظروف.

---

(١) نشر هذه الوثيقة يعقوب سركيس في مباحث عراقية ج١ (بغداد ١٩٤٨) ص١٩٤- ١٩٧.

خلاصة واستنتاجات

يمكننا أن نتوصل، من خلال ما تقدم من بحث، إلى عدد من الاستنتاجات العامة، ندرجها على النحو الآتي:

١- كان إنشاء الزبارة تحقيقاً لفكرة راودت الشيخ رزق، الذي استوطن المكان قبل إنشائها، لأن تكون المدينة مركزاً ثقافيًّا متميزاً في المنطقة، وهي الفكرة التي التقت برغبة الشيخ خليفة بن محمد العُتبي، فأثمرت ولادة المدينة. ومن هنا كانت وظيفتها الثقافية جزءًا أساسيًّا من وظائفها الأخرى، وليست نتاجاً تالياً أو مُكمِّلاً لتطور عام مرت به المدينة كما هو مألوف في مدن أخرى.

٢- استقطبت الزبارة، خلال وقت قصير من عمرها، العشرات من أفضل العلماء المعروفين في الأقطار العربية المجاورة، وبخاصة من العراق ونجد، مما أكد دورها كمركز ثقافي متقدم في المنطقة.

٣- تُظهر تراجم العلماء الذين عاشوا في الزبارة طبيعة اتجاهات الحركة الفكرية فيها، وهي اتجاهات جمعت بين العلوم الشرعيّة من قرآن كريم وحديث شريف وفقه، والعلوم اللُّغوية والأدبية، وتراوحت وسائلها بين التدريس، والتأليف، والمحاورة والمحاضرة.

٤- تولّت رعاية الحركة الثقافية، ورعاية العلماء الوافدين خاصة، أُسر تجارية مثقّفة، كان أبرزها آل رزق، وذلك من خلال إنشائهم العدد الوافر من المساجد والمدارس، ولا شك في أن إنشاء مثل هذه المؤسسات كان يستلزم خدمات أخرى، مثل أماكن لإقامة العلماء وجرايات تكفي حاجاتهم ومعايشهم، وما يستتبع نشاطهم العلمي من كتب ومكتبات ومستلزمات مختلفة.

٥- كان للزبارة الفضل الأكبر في حفظ الثقافة العربية وإنمائها في الساحل الغربي للخليج العربي، وقد لازم هذا الدور الثقافي دور سياسي تمثّل باتخاذ المدينة معبراً للقوات القبلية العربية إلى البحرين لتخليصها من الهيمنة الأجنبية سنة ١١٩٧هـ/ ١٧٨٣م.

عُمان
في كتابات المؤرخين العراقيين
في العصر العثماني

شهدت علاقات العراق البحرية بأقطار الجزيرة العربية، بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر، فتوراً ملحوظاً، وتدنياً واضحاً، ويمكن أن نعزو ذلك إلى حالة الفوضى السياسية والعسكرية التي كان عليها العراق إبّان ذلك العهد، وتعرّض مدنه وطرق مواصلاته إلى غزوات قوى أجنبية مستمرة من جلائرية وتيمورية وقره قوينلية وآق قوينلية وصفوية، وزاد من فداحة أضرار تلك القوى، أنها جميعاً كانت ذات مستوى حضاري يغلب عليه التخلّف الشديد، والإنتاج الرعوي غير المستقرّ.

ولقد وقعت البصرة، غالباً، تحت سيطرة قوى عربية قوية، من قبائل المُنتَفِق، إلاّ أن هذه القوى كانت بَرِّيَّة تماماً، تستمد أسباب وجودها، ونفوذها، من البادية المجاورة، لا من خلال سيطرتها على مياه الخليج، ومن ثم فإن أيًّا منها لم يتحوَّل إلى أن يكون قوة بحرية على نحو ما آلت إليه قبائل الخليج، فكان ذلك سبباً آخر حال دون قيام علاقات فعالة مع الأقطار الخارجية.

وعلى الرغم من دخول العثمانيين العراق سنة ٩٤١هـ/١٥٣٨م فإن البصرة ظلت تتمتع بحكومتها القبلية عدة سنين أخرى. وحتى بعد أن ضمّها والي بغداد إياس باشا إلى الدولة سنة ٩٥٣هـ/١٥٤٦م فإن موقف

الإدارة العثمانية منها ظل متردداً بين تأكيد شخصيتها الخاصة بوصفها مدينة خليجية، وبين تأكيدها على ضرورة ارتباط المدينة ومنطقتها بإدارة بغداد المركزية، وهو مبدأ تفرضه جغرافية العراق وتاريخه، على أساس أن بغداد كانت على الدوام مركز الثقل السياسي والحضاري في العراق. فكان هذا التردد سبباً في تأخير قيام علاقات نشطة مع أقطار الجزيرة العربية[1].

فإذا أضفنا إلى ذلك كله تحوّل الخليج نفسه من سوق تبادل تجاري هادئ، كما وضعه في العهود الإسلامية، إلى ميدان لصراعات عسكرية بين القوى الأجنبية من ناحية، وبينها وبين القوى العربية المحلية من ناحية أخرى، اتَّضح لنا جانبٌ آخر من أسباب ذلك الانكفاء الذي اتسمت به علاقات العراق البحرية عهد ذاك.

وكان طبيعيًا في ظل ظروف كهذه، أن تتأثر الصلات الثقافية هي أيضاً بواقع الفتور الحاصل، فلم تعد ثمة أخبار يسجّلها البلدانيون العراقيون على ألسنة رجال البحر حول موانئ الخليج وعجائبه، وغابت أخبار تجارات الخليج ومغاصات اللؤلؤ من حكايات المؤرِّخين العراقيين المعاصرين، كما غابت، من ناحية أخرى، صورة الأنظمة السياسية والعلاقات بين قوى المنطقة عامة.

وهكذا فإن أحداً من المؤرّخين العراقيين لم يلحظ، أو يسجِّل، خبر قيام إحدى أقوى الدول البحرية العربية في الجزيرة العربية، وهي دولة اليعاربة في عُمان، التي جاوزت مدة حكمها القرن من الزمن (١٦٢٤-١٧٤١) وحرَّرت خلالها الخليج والمناطق العربية في شرقي إفريقيا من سيطرة الاستعمار البرتغالي؛ كما أن أحداً منهم لم يؤرخ قيام

---

(١) انظر كتابنا: الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة (بغداد ١٩٩٢) ص٣٩٣-٣٩٤

دولة القواسم البحرية (١٧٤٧-١٨٢٠م) التي فرضت هيمنتها على معظم مياه الخليج، بما أنشأته من أساطيل قوية، وتجمع لديها من خبرة واسعة في حروب البحر؛ ولم يسجل أيٌّ منهم نهوض الأئمة البوسعيديين وتأسيسهم دولتهم القوية في مسقط سنة ١٧٤٤ والتي شكلت قوة بحرية مرهوبة الجانب، وإن كانت مستجدَّات الفترة التالية قد أشعرتهم بأهمية هذه الدولة، أو في الأقل قُدرتها على التأثير في حوادث وطنهم.

ففي أثناء حصار جيوش كريم خان الزند حاكم إيران مدينة البصرة سنة ١٧٧٥م استجاب الإمام أحمد بن سعيد (حكم من ١٧٤٩ إلى ١٧٨٣م) لطلب من شيخ المنتفق ثامر بن سعدون للمساعدة في فكِّ الحصار[١]، فتقدم على رأس أسطوله المؤلف من ١٣٠ سفينة من مختلف الأنواع، لمساندة البصرة إزاء محاولة الإيرانيين اقتحامها. وقد اتخذ الأسطول مواقعه عند مدخل شط العرب بعد أن حطَّم السلسلة التي وضعها الإيرانيّون لعرقلة تقدّمه، ودمَّر العديد من سفنهم، فأمن بذلك سيطرة مؤقتة على النهر، الأمر الذي ساهم في دعم صمود المدينة حيناً من الزمن[٢].

وعلى الرغم من أننا لم نقف في المصادر التاريخية العراقية المعاصرة على إشارة إلى هذا الدور المهم الذي أدّاه العُمانيون في الدفاع

---

(١) مجهول: تاريخ أهل عمان، بتحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور (القاهرة ١٩٨٠) ١٥٩ ويذكر لوريمر: دليل الخليج، القسم التاريخي ٢٣٦/١ أن كريم خان كان يعتقد بأن احتلال البصرة سوف يؤدي بالنتيجة لاحتلال عمان لأن معظم تجارة الأخيرة كانت مع هذا الميناء.

(٢) مايلز، الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله (عمان ١٩٨٢) ٢٧٧ ونورس، د. علاء: السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان عهد كريم خان ١١٥٧-١٧٧٩ (بغداد ١٩٨٢) ص٧٠.

عن ثغر بلادهم إلاَّ أننا لا نشكّ في أن الحدث كان في حدِّ ذاته مُنبِّهاً للمؤرخين التالين إلى تصاعد مكانة القوة البحرية العُمانية. وإشعارهم بمدى قُربها من أحداث بلادهم، ففي سنة ١٢٠١هـ/١٧٨٦م استولى المنتفقيون بقيادة شيخهم ثويني بن عبد الله (١١٩٣-١٢٠٢هـ/١٧٧٩-١٧٨٧م) على مدينة البصرة وأسروا متسلمها إبراهيم بك ثم نفوه إلى مسقط. يقول المؤرخ البصري عثمان بن سند الوائلي (المتوفى سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م) واصفاً ما فعله ثويني:

«فاستولى على البصرة داخلها وخارجها، وأحاط بمداخلها ومخارجها، وأسر متسلّمها إبراهيم أفندي، واستولى على ما يُخفي من الأموال ويُبدي، وغَرَّبَه عن البلدة إلى مسقط، وأطال سُهده، وكان قبل استيلاء ثويني عليه واحتوائه على ما في يديه، أقام للفسوق نافق السوق، وتنوفس في أيامه بترقيص الأولاد والقينات في كل محفل وناد»[١].

وتكشف الأحداث التالية عن أن نفي إبراهيم أفندي إلى مسقط لم يكن وليد اختيار طارئ، وإنما كان ثمرة تنسيق بين آل السعدون أمراء اتحاد قبائل المنتفق والزعماء البوسعيديين في عُمان، وهو تنسيق استمرّ بين الزعامتين أربعة عقود تالية من السنين في أقل تقدير، على ما سيأتي؛ ويمكن القول بأن وفود السفن العُمانية، على عهد الإمام أحمد بن سعيد، أصبح أمراً مألوفاً ومُشاهَداً من الناس في البصرة، وتزايد عدد المرات التي كان الأسطول التجاري العُماني يرسو فيها هناك، وهو مُحمَّل ببضائع الهند وجنوبي الجزيرة العربية وشرقي إفريقيا، حتى أمست معظم تجارة عُمان يختص بها العراق، ومنح السلطان العثماني التجار العُمانيين حرية التجارة في العراق، ورَفَع الرسوم التي كانت تُفرض على البُنّ المنقول على السفن العُمانية إلى البصرة، والذي بلغ أحياناً نحو (٢٠,٠٠٠) بالة

---

(١) ابن سند، عثمان: مطالع السعود، ص١٧٦.

من البُنّ، تُشحن عن طريق ميناء مخا فقط[1]. وعندما احتل الفرنسيون مصر سنة ١٧٩٨ وانقطع السبيل أمام تلك الأساطيل لتفريغ حمولتها في الموانىء المصرية بهدف نقلها إلى بلاد الشام وأوروبا، أصبح طريق البصرة- حلب الصحراوي هو البديل الوحيد لذلك الطريق، فزادت تلك المستجدات من قوة الصلات بين القوى العربية في جنوبي العراق، والزعامة العُمانية، وقرَّب -من ثم- ما كان يجري في تلك البلاد من أذهان المؤرخين العراقيين.

وسجَّل لنا مؤرخ عراقي، كان يعمل وكيلاً لبعض الشركات التجارية في البصرة، هو يوسف عبُّود (المتوفى سنة ١٢٢٠هـ/١٨٠٦م) ما تناهى إلى سمعه عن أول صدام عسكري بين قوى الوهابيين التي كانت تطمح إلى ضم عُمان إلى نفوذها، وبين زعامة البلاد الممثلة بالأسرة البوسعيدية، فقال في حوادث سنة ١٢١٦هـ/١٨٠١م «وفي هذه الأيام جاز الوهابي بقومه وأخذ البحرين، وجاء إمام مَسْكَت- الذي البحرين كانت في حُكمه- وحاربه من البحر فلم يقدر، لأن عرب العُتُوب، الذين لا يعدّون لكثرتهم، جميعهم تبعوا رأي الوهابي»[2].

فكانت تلك الملاحظة، أول إشارة سجّلها مؤرخ عراقي، عن طبيعة العلاقات السياسية- العسكرية بين عُمان وجاراتها إثر ظهور الوهابيين على مسرح الأحداث سنة ١٨٠٠م. ولقد سَجَّل هذا المؤرخ أيضاً ملاحظات ذكية، ذات طابع اقتصادي، عن أثر الحملة الفرنسية على مصر في تحول التجارة العُمانية إلى العراق، وبخاصة تجارة البنّ.

كما لاحظ هذا المؤرخ النابه أنَّ تكدُّس كميات البنّ اليمني في

---

(١) بيدويل، روبين: عمان في صفحات التاريخ، ترجمة محمد أمين عبد الله (عمان ١٩٨٠) ٢٦.

(٢) سركيس، يعقوب: مباحث عراقية ج١ (بغداد ١٩٤٨) ٥٣.

مسقط أدى إلى انخفاض حادٍّ في أسعاره، وأن نشاط تجارة الترانزيت في نقله عبر العراق أدّت إلى انهيار حادّ في هذه الأسعار. يقول: «وفي هذه السنة المذكورة أي سنة ١٢١٦هـ (١٨٠١م) كانت الناس أكثرها متْعَبيَّة من القهوة من الموسم السابق في ١٨ في ١٦ وأملهم أن تمشي الكراوين (القوافل) إلى الشام وحلب، فلما طَلَع الموسم الثاني من اليمن على المسكت (مسقط) ظهر أنه مبالغ وافرة، فابتدأت تنزل أثمانها رويداً رويداً إلى أن وصلت إلى سعر ١١ واستقرت مدة بهذا السعر، وابتدأت تتوارد إلى البصرة مبالغ، وكل يوم يحضر داوات (أي مشترون) وبهم مبالغ، فعلى موجب تقرير آل بغداد أن موسم القهوة الذي يحضر إلى البصرة دائماً من السبعة إلى ثمانية آلاف فردة. وأما بهذه السنة حيث إن مصر كان لها ثلاث سنين في ضبط الفرنساوية لم يتوجه إليها قهوة من اليمن، فجميع القهوة التي تجمعت في بلاد اليمن جاءت إلى البصرة، وكل من جلبها حصل خسران.. إلخ»[1].

ولا شك في أن كميات ضخمة من القهوة كهذه، كانت تدل على العدد الكبير من السفن التي تنقلها، وقوة العلاقات التجارية بين الناقلين والمشترين في البصرة. وتكشف يوميات ميخائيل يوسف آل عبود، في أثناء عمله وكيلاً تجاريًا في البصرة، عن حركة السفن التجارية العُمانية في خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، وذلك على النحو الآتي[2]:

١٢ نيسان (أبريل) ١٨١١: وصل المركب المسمى السلطاني مال إمام مسقط (أي الخاص به)

٦ حزيران (يونيو) توجَّه مركب السلطاني إلى بنكالة.

١٢ أيار (مايو) وصل مركب السلطاني طلوعه من مسكت.

---

(١) المصدر نفسه ١/٥٢.

(٢) المصدر نفسه ج٢ (بغداد ١٩٥٥) ٢٩١-٢٩٨.

٨ تشرين الأول (أكتوبر) سنجار (أسطول) مسكت وصل بوشهر.

١١ تشرين الأول. ابتدأ يتوارد سنجار مسكت الذي حوى قطعة ٤٠ شاحنة قهوة وسقط.

٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) توجه سنجار مسكت بهذه الأربعة أيام ما بقي منهم واحد.

٣٠ كانون الأول (ديسمبر) وصل مركب منوار الذي جاء سابقاً وراح إلى مسكت ورجع، وجاء معه مركب مناريس مال باكيت الذي جاء سابقاً.

٢٣ تشرين الأول (١٨١٢) وصل سنجار مسكت وفيه قهوة وغير سقوطات وافرة.

٢١ كانون الأول (١٨١٣) وصل مركب السيد سعيد بن سلطان ورجع السنجار من رأس الخور حتى يقبض طلبه من المستلم ويسافر.

٣٠ كانون الأول سافر مركب السيد سعيد ومعه السنجار.

ومن الطبيعي أن يؤدي الظهور المتكرر للسفن العُمانية في شط العرب، وقبالة الشواطئ التي تقطنها قبائل عربية قوية، إلى تشجيع الطرفين: العُماني والعراقي على إقامة علاقات مباشرة، ونشطة، بين القيادة العُمانية وزعماء تلك القبائل، وبخاصة قبيلَتَي المنتفق المتحكمة في الجانب الغربي من النهر، وكعب المسيطرة على جانبه الشرقي.

يحدثنا المؤرخ العراقي عثمان بن سَنَد البصري الوائلي (المتوفى سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م) أن والي بغداد داود باشا خَلَع شيخ المنتفق حُمود ابن ثامر بن سعدون عن إمارة المنتفق، وعيَّن مكانه الشيخ عقيل بن محمد بن ثامر، فما كان من حمود إلاَّ أن يعلن الثورة على داود، يساعده أبناه فيصل وماجد. ويشير ابن سند إلى أن ممن نَدَبَهم حمود للزحف على البصرة ومحاصرتها (إباضيون مُكابِرون) على حدِّ تعبيره، مما يدل على

استعانته بأسطول عُماني كان مرابطاً في شط العرب، قبالة المدينة. ويفهم من عبارة هذا المؤرخ أن (الإباضية) كانوا مع فيصل بن حمود في معركة جرت مع النجديين المنحازين إلى داود، وهذا ما يرجح كونهم قد استُخدِموا بوصفهم مُشاة محاربين في معارك برية جرت حوالي البصرة، إضافة إلى تأليفهم قوة إسناد نهرية فعّالة في أحداث الحصار. ولا يلبث ابن سند أن يزيد الأمر وضوحاً، فيقول:

«إن إمام مسقط ملأ بالسفن الشَّط، ورَكب مُتُن النوك والثرط، وساعد ماجداً وفيصلاً، وحمل بأجناده كما حملا، لا سيما وله أناس على الحرب يُغرونه، وعلى مساعدة البغي يحضُّونه ويحثّونه»[1].

فواضح من هذا النص أن تفاهماً كاملاً قد سبق قدومه، وأن وجود «أناس يغرونه على الحرب» قد يعني تأليف ما يشبه أن يكون قيادة عسكرية مشتركة تضع خطط الحرب للطرفين. وإزاء وضع كهذا لم يكن للقيادة العثمانية في البصرة إلاّ أن تقيم اتفاقاً خاصًّا مع إمام مسقط في محاولة لفك عُرى اتفاقه مع زعماء المنتفق. وفي هذا يقول ابن سند:

«ولما رأى متسلم البصرة -وكان متوقد الفطنة والفكرة- كثرة الأعداء وضيق الحال، وادلهمام المخاوف والأوجال، صالَحَ إمام مسقط، بما رأيه اقتضى، وأجابه كل ما حكم به طلب المصلحة وقضى، ولما انتظم من الصلح عقده، وربط بالمصلحة عقده، سافر وبقي فيصل وماجد، ولم يبق من قوى البصرة إلاّ من كان لهما مُساعد»[2].

ومن المؤسف أن ابن سند لم يذكر طبيعة الشروط التي حكم بها إمام مسقط، وفحوى عقد الصلح بين الطرفين، مقابل انسحاب الأسطول العُماني من تحالفه مع المنتفقيين. إلاّ أن مُختَصِر كتابه الشيخ أمين بن

---

(١) مطالع السعود ص ٣٦٨.

(٢) المصدر نفسه ص ٣٧٠.

حسن الحلواني قدَّم إيضاحات مهمة لم ترد في الأصل، فماجد وفيصل ولدا حمود اتفقا مع إمام مسقط بوصف الأخير «عدوّ للدولة العلية» وأنه ما ملأ بسفنه الشط، أي شط العرب، إلاّ لأنهما «وعداه أن يُمَلِّكاه البصرة فساعدهما». ومن ناحية أخرى، فإنه صرَّح، على رغم سكوت الأصل، باسم إمام مسقط وهو السيد سعيد، يريد به الإمام سعيد بن سلطان (حكم من ١٧٩١ إلى ١٨٥٦م) وانفرد بالقول بأن متسلم البصرة استطاع فك تحالفه مع المنتفق بوسيلتين، هما المال، والتخويف. يقول:

«أرسل إلى السيد سعيد سلطان مسقط وصالحه على مال، وحذَّره من بطش الدولة العلية وانتقامها، فنزع سفنه وسافر إلى مسقط بلده»[1].

ونعتقد أن الشيخ الحلواني أضاف الفقرة الثانية، المتعلِّقة ببطش الدولة العثمانية، إضفاءً للهيبة على هذه الدولة في كتابه، وإلاً فإن العثمانيين لم يكونوا يملكون عهد ذاك ما يُنفِّذون به سياسة البطش والانتقام إزاء قوة بحرية قوية لها قواعدها البعيدة عن مجال تأثيرهم.

ويقدم مؤرخ عراقي غير معروف، ينتمي إلى قبيلة كعب (التي شاركت في حصار المنتفقيين للبصرة) معلومات ذات شأن حول دور إمام مسقط السيد سعيد بن سلطان في إحكام ذلك التحالف العربي، الذي ربط بين المنتفقيين، والعُمانيين، والكعبيين في ذلك العام، فيذكر أن الإمام كان حليفاً للشيخ غيث الكعبي، وأنه قَدِم بأسطوله المكوَّن من سفن من نوع (غراب) لنُصرته، إلاً أن أهل البصرة أقنعوه بالعودة إلى بلاده وعقد الهدنة معه. يقول واصفاً مجريات حصار البصرة:

«ولا أتفق إخوذ (كذا والصواب: أخذ) البصرة بسبب غربان (جمع غراب، ضرب من السفن) ابن إمام مسقط (كذا) وابن عمه السيد محمد

---

(١) الحلواني، أمين بن حسن: مختصر مطالع السعود، نشر بعنوان (خمسة وخمسون عاماً من تاريخ العراق)، تحقيق محب الدين الخطيب (القاهرة ١٣٧١هـ) ١٦٤.

كانوا جايين لنصرة الشيخ غيث وأهل البصرة أخذوهم بمعرفة وغلبوا على عقولهم وطمّعوهم في أشياء، وسووها مصلحة (مصالحة)، وصارت المهادنة وبطل الحرب»[1].

والنص يصرِّح بأن الاتفاق جرى بين المنتفق وإمام مسقط بواسطة طرف ثالث، هو الشيخ غيث، وهذا هو شيخ قبيلة كعب غيث بن غضبان ابن محمد، وقد تولى المشيخة مرتين، آخرهما من ١٢٣١ إلى ١٢٤٤هـ/ ١٨١٦-١٨٢٨م، وفيها جرت هذه الحوادث.

كما يوضح النص أن للإمام سعيد ابن أخ، يدعى محمداً، كان في صحبته على أسطوله، وهو السيد محمد بن سالم بن سلطان. أما إشارة النص بأن أهل البصرة طمّعوهم في أشياء، فهي تدل على (عقد الصلح) الذي تضمن تقديم حكومة البصرة أموالاً إلى إمام مسقط كنوع من الترضية والتعويض في آن واحد.

ونجد إشارة أخرى لهذا الصلح، والأحداث التي أدت إليه، لدى مؤرخ متأخر، هو عبد الله بن إبراهيم بن الغملاس الزبيري، فقد كتب في تاريخه المختصر لمدينة البصرة، الذي عنونه (ولاة البصرة ومتسلموها) أن حموداً شيخ المنتفق، عندما وصله نبأ عزله «أظهر العصيان، وجمع من كعب وسائر العشائر جمعاً عظيماً، وجعلهم تحت قيادة أولاده ماجد وفيصل، وتخابر مع أمير مسقط السيد سعيد فأتى بالسفائن الكثيرة من جهة البحر وأجمعوا على أن يضبطوا البصرة فحاصروها». وبعدما أجمل حوادث المعارك التي دارت حوالي المدينة وما أدَّت إليه من تراجع المنتفقيين وحلفائهم، ساق النص الآتي:

---

(١) مجهول: تاريخ إمارة كعب العربية في العتبات والدورق- بتحقيق على نعمة الحلو (النجف ١٩٦٨) ١٨.

«أما أمير مسقط فإنه عقد الصلح مع البصريين وعاد إلى محله»[1].

وهو نص يوحي بأن انسحاب الأسطول العُماني جاء نتيجة لعدم وجود دور له بعد أن خَسر المنتفقيون المعركة، هذا بينما كانت النصوص العراقية المعاصرة التي قدّمناها قد أشارت صراحة إلى أن انسحاب ذلك الأسطول كان سبباً، لا نتيجة، لبقاء المنتفقيين وحدهم ومن ثم خسارتهم المعركة، وأن انسحاب إمام مسقط كان قد أعقب عمليات عسكرية جدية، وعلى البر، قام بها جنوده ضد القوات العثمانية وقوى النجديّين المتحالفة معها.

وهكذا ففي وسع الباحث أن يلحظ مدى الدقة التي أبداها المؤرخون العراقيون في رصدهم حركات العُمانيين العسكرية عهد ذاك، ولا شك في أن الصورة التي قدموها تختلف عما أوردته المصادر الأوروبية المعاصرة عن أسباب تلك الحركات وعن نتائجها أيضاً. وهي التي تقتصر أسبابها على رغبة السيد سعيد في إرغام سلطات البصرة على دفع ما بذمتها له من المنحة السنوية المقرّرة لعُمان منذ أيام أحمد بن سعيد [مكافأة له لموقفه المساند للبصرة في أثناء حصار كريم خان سنة ١٧٧٥] وأن الترك (يريد العثمانيين) اندحروا خلال المعركة؛ والرغبة في الحصول على المنحة لا تستلزم إنزال الجند والدخول بهم في معارك برية ضارية نُصرةً لفيصل ابن حُمود المنتفقي، أو الشيخ غَيْث شيخ قبيلة كعب المجاورة[2].

ولقد أدت المستجدات السياسية التي شهدها النصف الأخير من القرن التاسع عشر إلى تطوُّر محسوس في نظرة المؤرخين العراقيين إلى

---

(١) ابن الغملاس: ولاة البصرة ومتسلموها، بغداد ١٩٦٢ ص ٧٢.

(٢) انظر روث، رودلف سعيد، سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان، ترجمة عبد المجيد القيسي، البصرة ١٩٨٣، ص٨٦. ولونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، بغداد ١٩٦٨، ص٢٢٩.

بلاد عُمان، ففي سنة ١٨٧١ أنفذ مدحت باشا والي العراق حملته العسكرية إلى الخليج لبسطه نفوذ الدولة العثمانية على بلاد الإحساء، وبذلك غدت حدود الدولة مُصاقِبة لعُمان لأول مرة منذ دخول العثمانيين العراق. وشرع المراسلون العراقيون الذين صحبوا الحملة يوردون في تقاريرهم إلى جريدة الزوراء الرسمية، أولى المعلومات التاريخية والجغرافية والاقتصادية عن السواحل الغربية للخليج، وبضمنها مناطق كانت قريبة من الأراضي التي يبسط إمام مسقط سيادته عليها[1]. ولقد أكَّدت الدوائر العثمانية على مبدأ عثمانية الجزيرة العربية، وهو مبدأ يتلخص بالقول إن هذه الأقطار كانت فيما مضى جزءًا من الممتلكات العثمانية، وإن هذه المقولة هي الأساس الشرعي لتحرُّكها الجديد. ويمكننا أن نلمح الصورة المذكورة في كتابات المؤرخين العراقيين الذين كتبوا تواريخهم في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، منهم المؤرخ سليمان فائق بن طالب كَهْيَه (توفي سنة ١٣١٤هـ/١٨٩٦م)، فقد ذكر هذا المؤرخ في كتابه المعنون (مرآة الزوراء) ما يأتي:

«إن السلطان سليمان القانوني بعدما استردّ بغداد من أيدي الأعجام، تمكن من جعل الجزيرة العربية كلها تحت الراية العثمانية، وأن البحرين، ومسقط أيضاً، أخضعهما وجعلهما تابعتين للدولة المذكورة، تتلقيان الأوامر والنواهي والتوجيهات منها مباشرة»[2].

وهي إشارة موجزة، لكنها مهمة، لفتح العثمانيين مسقط على يد القائد العثماني بيري رَيِّس سنة ١٥٥٢. ثم البحرين بقيادة مصطفى باشا حاكم الإحساء سنة ١٥٥٩[3].

---

(١) تنظر الدراسة المعنونة (جريدة الزوراء مصدراً) من هذا الكتاب.

(٢) ترجمه موسى كاظم نورس، وطبع بعنوان (تاريخ بغداد)، بغداد ١٩٦٢، ص١٥١.

(٣) أوزبران، صالح، الأتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي، بغداد ١٩٧٩، =

وضمن هذا الاتّجاه، قدّم مؤرخ بغدادي شهير، هو السيد إبراهيم فصيح الحيدري (توفي سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢) وصفاً مركّزاً، وشاملاً، لبلاد عُمان، ضمن الفصل الخاص بنجد من كتابه الذي عنونه (عنوان المجد في أحوال بغداد والبصرة ونجد)[١] تحدث فيه عن جغرافية عُمان الطبيعية والبشرية والاقتصادية، فذكر أولاً أنها تقع في الجهة الشرقية لقطر، وقال إنها بلد ابن جِنّي، يريد عثمان بن جنّي اللُّغوي الذائع الصيت، ولم نقف على وجه هذا القول إلاَّ أن يقال إن أباه كان مملوكاً لرجل من الأزد الموصليين، وأن الأزد هم أكثر سكان عُمان، وتلك صلة واهية كما ترى. وذكر أن «سكان هذا البلد عشيرة يقال لهم بنو ياس وهم من قحطان» وليس ثمة قبيلة بهذا الاسم فيما نعلم. ووصف الأحوال الاقتصادية بقوله: «هي قليلة الماء ليس فيها زراعة ولا نخيل، وإنما سَكَنَتها أهل سفن يغوصون في البحر لاستخراج اللؤلؤ وكبيرهم منهم وهو رجل يسمّى زائد» ولكنه استدرك فذكر أن «بندر سحار وهي بلدة كبيرة من توابع صاحب مسقط وفيها واحد من بيت آل أبي سعيد ولاة مسقط، وهي كثيرة النخيل والأشجار» وأن «بندر الشوري وفيه أهل سفن يسافرون في البحر» وأن بندر السويب «بلدة فيها نخيل وفواكه وسفن» وبندر بركة «سكانه أهل زراعة ونخيل وسفن».

أما المناطق الداخلية، والتي سماها «بلاده التي في البر» فتضم «مقدار مائة وعشرين قرية، وقبائله السعد والمناصير ونعيم، وفيه عالم كثير، وهو قطر واسع ذو نخيل كثيرة وفواكه عجيبة وافرة، وفيه الإبل النجائب النُعمانيات. والنخيل فيها قليلة.. والبر الذي بين عُمان وحضرموت رمال لا تُسكن ولا تُسلك، والصحيح أنها أرض عاد على

= ص٥٢ وعباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين ج٥، بغداد ١٩٤٩، ص٦٨- ٦٩.

(١) طبع ببغداد، ١٩٦٢، ص٢٠٠.

ما قاله بعض أهل الوقوف على التواريخ القديمة. وفي قطعة شمال البريمي من عُمان قبائل وعشائر كثيرة جدًا تحت حكم ابن سعود».

ووصف مسقط وأعمالها بقوله «في الجهة الشرقية لبندر بركة بندر مسقط المشهور، ويتبعه قرى كثيرة، وهي بلدة في غاية العمارة مشتملة على كثير من التجار المتموِّلين أهل السفن والمراكب، ومسافرتهم إلى بلاد الهند وجُدَّة. وفي نواحيها بساتين كثيرة ذات نخيل وأشجار وأثمار عجيبة، ولا يوجد مثلها للتجار، .. وقراها المشهورة الكبيرة مقدار خمس عشرة قرية».

وتكلم على ما يلي مسقط من النواحي، فقال «في الجهة الشرقية لمسقط بلد مُسوَّر، وفيها سفن كثيرة، وسكانها أهل تجارة يسافرون إلى جميع الجهات، ليس عندهم زراعة ولا نخيل. ثم في شرقيه راس الحد، ومسافرة سكانه في البحر، وهو آخر بر العرب من جهة الشرق، ثم ينعطف البحر غرب الجنوب إلى خليج اليمن وهو البحر الأحمر، وأول محل انعطافه مكان يسمى مصيرة، وسكانه لا يعرفون صيد السمك، ثم مرباط وهو بندر سكانه أهل البحر، ثم بلدان المهرة ولها قرى كثيرة وسكانه أهل أسفار، وسفن بندر الشحر وبندر مُكلاً وهما بندر حضرموت».

وسجل ما تناهى إلى سمعه من حدوث بعض الخلافات بين أبناء الأسرة الحاكمة، فقال «وقد وقع الخلاف والمنازعة بين أهل المشيخة من آل أبي سعيد ولاتها وضعفت حالها» وهي إشارة إلى النزاع الحاصل عهد ذاك بين الإمام عزان بن قيس وتركي بن سعيد بن سلطان، والذي انتهى بانتصار الأخير في معركة وادي ضنك سنة ١٨٧٠.

وفضلاً عن ذلك، فإنه أشار إلى علاقة العُمانيين بدولة السعوديين، ومحاولة الأخيرة السيطرة على منطقة البريمي، وتجهيز ابن سعود (يريد فيصل بن تركي) «عسكراً عظيماً» للاستيلاء على مسقط.

وفي السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر، كتب الإمام محمود شكري الآلوسي (توفي سنة ١٣٤٣/ ١٩٢٤م) موسوعته في تاريخ العرب قبل الإسلام، التي أسماها (بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب) في ثلاثة أجزاء كبيرة[١]، وكان أن تطرق إلى تاريخ بلاد عُمان إبان تلك العهود، عادًّا إياها مرة واحدة من أقسام اليمن الخمسة، إضافة إلى حضرموت ومهرة والشحر ونجران[٢]. ومرة أخرى من بلاد البحرين[٣]. وقصّ حديث هجرة الأزد إلى عُمان، إثر انهيار سد مأرب، ونزولهم فيها، ولاحظ أن أهلها كانوا لقربهم من بلاد فارس والسند مصدراً لأخبار هذه البلاد، وأشاد بسوق صَحار، بوصفها إحدى أسواق العرب المشهورة قبل الإسلام، وحدد موعد انعقادها في العاشر من شهر رجب الفرد، ولمدة خمسة أيام[٤]، وعدَّ عُمان، إضافة إلى اليمن والبحرين وهجر وغالب بلاد نجد، من البلاد التي كان غالب معايش أهلها من الحرث والغرس. وقال «ولهم في غرس النخيل اهتمام وأي اهتمام، وما ورد عنهم في شأنه كلام طويل، ومعرفتهم بشؤونه كمعرفتهم بالخيل، وحيث إن أرضهم وبلادهم صالحة لإنبات أكثر نبات العالم، وشجر الدنيا، اتسع نطاق معارفهم من هذه الصناعة» ونوَّه بكثرة ما يرد من هذه البلاد «من التحف التي يطول ذكرها»[٥].

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى هجرة بعض العراقيين، وأغلبهم من التجار، إلى عُمان، في أزمان مختلفة، وليس من الميسور التوصل إلى

---

(١) ألفه بناءً على اقتراح لجنة اللغات الشرقية في استكهولم، وقد فاز بجائزتها، طبع أولاً ببغداد سنة ١٣١٤هـ وثانياً بالقاهرة سنة ١٣٤٣هـ، وقد اعتمدنا هنا الطبعة الثانية.

(٢) ج١ ص١٨٧.

(٣) ج١ ص١٨٦

(٤) ج١ ص٢٦٥.

(٥) ج١ ص٢٠٣.

أسماء أولئك التجار الذين اختاروا- لظروف معينة- الاستقرار في المدن العُمانية. وكان النسّابة السيد محمد بن أحمد بن عميد الدين علي الحسيني النجفي قد تتبع في كتابه المسمى (المُشجَّر الكشّاف لأصول السادة الأشراف) عقباً للإمام موسى الكاظم استقر في عُمان وتولى نقابتها في بعض العهود، منهم النقيب زيد بن الحسين بن محمد من ذرية إبراهيم المرتضى ابن الإمام الكاظم[١].

وتكشف سجلات المحكمة الشرعية في مدينة البصرة عن حالة مهاجرة بعض الموصليين، هو حسين بن محمود الحاج حسن الموصلي إلى مدينة مسقط حيث توفي هناك قبل سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤[٢]. ويظهر أن مثل تلك الهجرات كانت أمراً مألوفاً كلما اضطربت الأمور في البصرة، حتى أن المؤرخ البصري القاضي أحمد نور الأنصاري (توفي سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م) ذكر في كتابه الذي عنونه (النصرة في أخبار البصرة) أنه حينما حاصر شيخ المنتفق بلدة الزبير، بأمر من والي بغداد علي رضا باشا سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١ وفشا الطاعون في المنطقة عهد ذاك «هرب بقية التجار بالبصرة الحاج عبد الله جمال وإخوته، وسكن مسكت (مسقط) وهو فيها إلى الآن». وقد فرغ من وضع كتابه سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٥٣م[٣].

وبالمقابل، فقد كان ثمة عُمانيون اختاروا- لأسباب مختلفة- الإقامة في العراق والاستقرار فيه. ولقد أورد المؤرخ الزبيري عبد الله بن

---

(١) طبع مع تحقيقات السيد محمد مرتضى الزبيدي، بعناية حسين محمد الرفاعي، القاهرة ص٣١.

(٢) مصطفى المدامغة: نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلّات المحكمة الشرعية في البصرة، البصرة ١٨٨٢، ص ٣٤.

(٣) طبع بتحقيق يوسف عز الدين، بغداد ١٩٦٩، ص ٢٨.

إبراهيم بن الغملاس في مجموعه المخطوط ترجمة بعض العُمانيين الذين عاشوا في بلدته الزبير، فقال في حوادث سنة ١٣٣٢هـ/١٩١٣م (وفيها مات محمد العُماني ومات أخوه جاسم ١٣٣٧)[١].

(١) مجموع مخطوط، الورقة ٢٠٠.

من كتخدا بغداد إلى أمير المنتفق
حول تداعيات الحروب الوهابية
في شرقي الجزيرة العربية

تُعدُّ حملات الوهابيين على مدن العراق وبواديه في أواخر القرن الثامن عشر (أوائل الثالث عشر للهجرة) من الأحداث المهمة التي تركت آثارها على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والعسكرية في العراق في خلال القرون الأخيرة، فلقد أدَّت العمليات العسكرية المفاجئة التي تعرضت إليها مدن العراق الجنوبية والفراتية، وبخاصة تلك التي تقع على حافة البادية مثل النجف وكربلاء والزبير وعانه[1]، إلى تداعيات مختلفة في بنيان المجتمعات العراقية هنالك، وبخاصة ما يتعلق منها بعلاقة حكومة المماليك بشيوخ القبائل العربية، وموقف المماليك من المسألة القَبَلية بشكل عام.

فبعد أن كانت سياسة المماليك تحوم، منذ عهد حسن باشا مؤسس نظامهم[2]، حول هدف واحد، هو تفكيك وحدة القبيلة، وخلق

---

(١) رسول حاوي الكركوكلي: دوحة الوزراء (ترجمة موسى نورس) وابن بشر: عنوان المجد ص١٢٢ ولمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب ص٩٠ وياسين العمري: غرائب الأثر ص٥٧ ويذكر لوريمر إحصاءات دقيقة عن فداحة الخسائر في المدن الدينية، وبخاصة كربلاء.

(٢) حكم من ١١١٦ إلى ١١٣٦هـ/ ١٧٠٤- ١٧٢٣م.

المناسبات لإضعاف ارتباطها بغيرها من القبائل وتقليل أهميتها العسكرية، فإن ظهور الخطر الوهابي غيَّر هذه السياسة إلى الضدّ تماماً، حيث سَعَت حكومة المماليك إلى محاولة تجميع القوى القبلية من جديد، وإسنادها بدعم رسمي كبير، بهدف اتخاذها سدًّا بوجه قوة الوهابيين، وكان نصيب اتحاد قبائل المنتفق[1] من آثار هذه السياسة الجديدة كبيراً، يتناسب مع ضخامة حجمها، وموقع (ديرتها) المهم، المسيطر على بوادي العراق الجنوبية، وما ينضوي تحت لوائها من قبائل وعشائر عديدة. ويذكر سليمان فائق أنه حينما استولى الوهابيون على الحرمين الشريفين «انجبرت ولاة بغداد آنئذ على التغامض عن أعمال رؤساء عشائر المنتفق، لكي يوسعوا ويزيدوا قواهم، فيتمكنوا من إخماد فتنة الوهابية»[2].

وكان من نتائج هذه السياسة، أن زادت سطوة المنتفق على منطقة البصرة وقراها، وملكوا جميع ما يحيط بها من أماكن فيما عدا مدينة

---

(١) بنو المنتفق قبيلة عربية قديمة كان لها شأن سياسي في منطقة البصرة في القرن العاشر للميلاد (الرابع للهجرة) واستطاع شيوخها أن يحكموا البصرة فترات متقطعة في العهدين الجلائري والتركماني ثم لفّ الغموض تأريخهم القبلي بعد ذلك، حتى عاد اسمهم ليطلق في القرن السادس عشر للميلاد (العاشر للهجرة)، على اتحاد قبلي قوي تكوَّن في منطقة الفرات الأوسط، فقبيل بدء العصر العثماني تمكن الشريف حسن، وهو رجل من أشراف الحجاز أن يوحد بين ثلاث قبائل عراقية، هي آل الأجود، وآل مالك، وآل سعيد، ويتولى هو زعامة (إمارة) الاتحاد الجديد، الذي عرف بإمارة المنتفق، وربما أطلقت التسمية لانحدار بعض تلك القبائل من أصول منتفقية قديمة. وقد شكَّلت أسرة الشريف المذكور، بزعامتها الاتحاد، قوة مرهوبة الجانب، سيطرت على القسم الجنوبي من حوض الفرات وشط العرب سيطرة تامة في ظل السيادة العثمانية، وعرفت الأسرة بآل شبيب، ثم بآل السعدون.

انظر: سليمان فائق: مرآة الزوراء ص١٤٥ وتأريخ المنتفق حاشية لعلي الشرقي ص٧٢- ٧٣ ويعقوب سركيس: مباحث عراقية ٨/١ و٧٢ و٢٠٢.

(٢) سليمان فائق: تأريخ المنتفق ص١٤.

البصرة ذاتها، وقرية أو اثنتين[1]، واضطرت حكومة المماليك إلى إغضاء الطرف عن أعمال المنتفق السابقة، فأقرَّت شيخهم، ثُوَيْني بن عبد الله على إمارته، فكان ذلك اعترافاً منها أيضاً بأعماله التالية[2].

وفي عام ١٨٩٨م/١٢١٣هـ جهَّزَ ثويني، إثر حملة وهابية على الإحساء[3]، جيشاً كثيفاً من قبائل المنتفق وأهل الزبير والبصرة ونواحيها، وجميع بوادي الضفير وبني خالد، وسار معه أسطول من البصرة، لاستخلاص الإحساء، إلاَّ أن اغتيال ثويني نفسه كسر الحملة، فتفرَّق جيشه، واستولى الوهابيون على مدافعه ومعداته[4]، فكانت تلك الحادثة سبباً في إضعاف هيبة المنتفق في العراق نفسه، واضطرت حكومة المماليك ببغداد، إزاء تلك التطورات، إلى توجيه مشيخة المنتفق إلى رجلٍ مُحَنَّك عُرف بحذره وطول أناته، هو حُمُود[5] بن ثامر بن سعدون ابن محمد بن مانع الشبيبي، ابن أخي ثُوَيني لأمه[6]، فكانت مدة تولِّي

---

(١) تأريخ المنتفق ص١٥.

(٢) دوحة الوزراء ص٢٠٤- ٢١٥ وعثمان بن سند: مطالع السعود ص ٨٢ و٨٩-٩٣، ١٧٥- ١٧٩، ١٨٢، و٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٣ وابن بشر: عنوان المجد في تأريخ نجد ١/ ١١٢ وياسين العمري: الدر المكنون، ورقة ٦٥٢ (مخطوط).

(٣) ابن بشر: عنوان المجد ص١٠٧ وفيلبي، جون: تأريخ نجد (ترجمة عمر الديراوي) ص٦٥، ٨٣.

(٤) دوحة الوزراء ص٢٠٤ وابن بشر: عنوان المجد ١/ ١١٢، وفلبيي ص٩٤.

(٥) ويعرف بحمود الثامر، وقد استمرت إمارته إلى سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م، وخاض خلالها عدداً من المعارك، ومنها معركته المشهورة التي انتصر فيها على عبد الله باشا والي بغداد وقتله، ممهّداً لسعيد باشا بن سليمان باشا الكبير الوصول إلى منصب الولاية. وقد عمي في أواخر أيامه وتوفي في بغداد ودفن في غربيها. انظر مباحث عراقية ١/ ٦- ٧.

(٦) مطالع السعود ص ٢٢١ ومختصره ص٦١.

هذا الشيخ منصبه، على ما تذكر المصادر، من أحفل عهود العلاقات المملوكية- المنتفقية بالتعاون والتنسيق بين قوى الطرفين، كما أنها- في الوقت نفسه- من أشد العهود ارتباكاً وقلقاً، نظراً لما كان سبَّبه الوهابيون من خطر على وجودهما معاً، فإذا أضفنا إلى ذلك كله تخالف مصالح الطرفين، وتباعد مواقفهما السابقة، لاحت لنا صعوبة دراسة هذه الفترة التأريخية، وحاجة الباحث فيها إلى مزيد من الضوء للكشف عن ظروفها ومخفياتها.

وكنا قد عثرنا، أثناء بحثنا في أول ذلك العهد، على وثيقة مهمة[1]، هي رسالة رسمية موجّهة من علي باشا كتخدا (مساعد ونائب) والي بغداد سليمان باشا الكبير[2] وقائد جيش المماليك، إلى الشيخ حمود الثامر أمير قبائل المنتفق، تكشف عن جوانب خفية من طبيعة العلاقات بين الطرفين في فترة الغزوات الوهابية.

وتأريخ الوثيقة، كما ورد في آخرها، هو ٢٣ ربيع الأول سنة ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م، أي قبل نحو تسعة شهور من حادثة هجوم الوهابيين بقيادة سعود بن عبد العزيز على مدينة كربلاء في يوم عيد غدير خم ١٨ ذي الحجة من العام نفسه[3]. وليس في المصادر أيّة إشارة إلى مثل هذه الرسالة، وإنما يورد رسول حاوي الكركوكلي، في أخبار السنة

(١) ضمن مجموعة خطية في المكتبة القادرية ببغداد.

(٢) من الشخصيات السياسية العسكرية البارزة في تأريخ العراق في عهد المماليك، نال منصب (كتخدا) المهم، مع رتبة (مير ميران) سنة ١٢١١هـ/ ١٧٩٦م، ثم تولّى الحكم بعد وفاة سليمان باشا الكبير سنة ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م واستمر والياً حتى مقتله سنة ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م.

(٣) ميرزا محمد تقي الكاشاني: ناسخ التواريخ، مجلد القاجارية ص٦٣ والخونساري: روضات الجنات ص٣٥٣ و٥١٦ ورحلة أبي طالب خان (ترجمة مصطفى جواد) ص٣٨٥.

المذكورة[1]، خبراً عن رسالة أرسلها حمود الثامر نفسه إلى سليمان باشا الكبير والي بغداد «يخبره أن سعود بن عبد العزيز وجموعاً غفيرة من الوهابيين انحدروا نحو العراق»[2]، غير أن الكركوكلي لا يزيدنا تفصيلاً عن محتويات هذه الرسالة، أو تأريخها، لذا فنحن لا نعلم- على وجه الدقة- ما إذا كانت سابقة على رسالة الكتخدا التي بأيدينا أم لاحقة لها، وإن كان الاحتمال الأول هو الأرجح، نظراً لخلوّ رسالة الكتخدا من أية إشارة إلى رسالة سابقة لحمود، فضلاً عن أن فيها ما يشير إلى أنها كُتبت، وعلي الكتخدا وجنده معسكرون في مكان ما خارج بغداد، منذ شهرين من تأريخ كتابتها، فإذا ما علمنا، استناداً إلى الكركوكلي أيضاً، أن الكتخدا اضطرّ، في مفتتح سنة ١٢١٦هـ (أواسط سنة ١٨٠١م)، إلى قضاء ثلاثة أشهر تقريباً في بلدة (شفاثا) جنوب كربلاء، تحسُّباً لغارة الوهابيين المتوقعة[3]، فيكون قد كتبها في أثناء مكوثه في هذا المكان، أي قبل أن يرسل إليه حمود برسالة التحذير المذكورة ببضعه أشهر.

وتكشف رسالة علي باشا الكتخدا عن جملة معلومات مهمة بصدد موقف المماليك من حركة الوهابيين من جهة، ومن حمود الثامر أمير المنتفق من جهة أخرى، حيث يفهم مما أورده المذكور أن من اسمه عبد المحسن[4] أرسل يطلب لجنده رصاصاً وباروداً من متسلم[5] البصرة

---

(١) دوحة الوزراء ص٢١٦.

(٢) دوحة الوزراء ص٢١٦.

(٣) المصدر نفسه ص٢١٤.

(٤) ليس في الرسالة ما يوضح علاقة عبد المحسن هذا بحمود، وحقيقة دوره، وعليه فليس واضحاً تماماً لماذا اختار علي باشا حموداً ليخاطبه بشأنه، وبعيد أن يكون عبد المحسن بن سرداح شيخ بني خالد وحليف المنتفق، لأن وفاته كانت قبل هذا التأريخ، في حدود ١٢٠١ وقبل ١٢٠٤هـ.
انظر: مجهول: لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب ص٦٧- ٧١.

(٥) متسلم البصرة في هذه الأثناء هو سليم بك، وقد تولى منصبه من ١٢١٦ إلى =

بهدف الدفاع عن بلدة (الزبير)، والظاهر أنه كان نازلاً بالقرب منها، إلاَّ أن متسلم البصرة حوَّل طَلَبَه هذا إلى والي بغداد، الذي استغرب من الطلب، على اعتبار أن منطقة البصرة داخلة في نطاق دفاع حمود نفسه، كما أنها قريبة من مواقع المماليك، ولعله يشير هنا إلى معسكر الكتخدا في شفاثا.

ويبدو أن سكان الزبير[1] كانوا يطالبون، نظراً لاضطرارهم عدم ترك بلدتهم، إلى زيادة في الأرزاق المخصصة لهم، وأن حموداً أبلغ متسلم البصرة بذلك، بيد أن رد علي باشا جاء موضحاً ضعف موقف المماليك العسكري والمالي، حيث تضمنت رسالته جملة من الاعتذارات والتبريرات، هي:

١- أن حكومة المماليك لا تجد من المال ما يكفي لتغطية نفقات حمود وطلباته بسبب إرسالها الحصة المالية المفروضة عليها إلى الدولة العثمانية.

٢- أن حكومة المماليك محتاجة إلى مبالغ ضخمة لإنفاقها على جيشها الذي يقوده علي باشا الكتخدا والمتجمع في (شفاثا) منذ شهرين، خاصة وأن إيرادات البصرة لا تكفي لتغطيتها.

٣- أن التعبئة المعلنة في البصرة تكلف حكومة المماليك مالاً أيضاً.

= ١٢١٧هـ. مطالع السعود ص٢٤٢، ٢٤٣، ٢٧٢-٢٧٦، ٢٨٠، ٢٤٥، ٣٧٩ ومختصره للحلواني ٧٠، وكتابنا: الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة، بغداد ١٩٩٠، ص٤٠٥.

(١) وكان يتولى حكم بلدة (الزبير) في هذه الأثناء إبراهيم بن ثاقب آل وطبان وقد عيّنه حمود الثامر سنة ١٢١٣هـ واستمر في منصبه إلى سنة ١٢٣٧هـ. عبد الرزاق الصانع وعبد العزيز العلي: إمارة الزبير بين هجرتين، الكويت ١٩٨٥، ج١ ص٦٨ وحسين خلف الشيخ خزعل: تأريخ الكويت السياسي ١/ ٩٣.

٤- أن مبالغ وفيرة أُرسلت إلى حمود الثامر نفسه، من قبل، بصفة رواتب لجنده.

وأسلوب الرسالة يكشف عن ضعف موقف المماليك بوجه عام، فهو مزيج من التودّد والاعتذار، وهذا مظهر واضح من مظاهر اعتماد المماليك على القبائل العربية، وبخاصة اتحاد قبائل المنتفق، في درء الأخطار التي كانت تهدد العراق إبان فترة الغزوات الوهابية في أوائل القرن التاسع عشر، على ما أشرنا إليه من قبل.

ويلاحظ أن الرسالة مكتوبة بلغة عربية ركيكة، وفيها من الألفاظ والتعابير العامية غير قليل، وهي بذلك أنموذج على لغة الموظفين العثمانيين في العراق في عهد المماليك.

نص الوثيقة

(أزكى السلام التام بمزيد المودة والإكرام، ومديد التوقير والاحترام، إلى جناب قدوة القبائل والعشاير، عُمدة البطون والعماير، شيخ مشايخ المنتفك، الأخ سلَّمَه الله تعالى وأعانه، وأكرمه ولا أهانه.

أما بعد، فالباعث لتحبير كتاب المودة، هو أنه في هذه الدفعة وردتنا معروضات من أخينا الأكرم متسلِّم البصرة، ومن الجملة مُرسِل لنا قائمة أخيك عبد المحسن التي مُرسلها إليه على خصوص الرصاص والبارود لأجل سقمانية[1] النَّجادة[2]، ومحرر عن حال أهل قصبة سيدنا

---

(١) السقمانية هم السكمن بالتركية، واللفظة محرفة عن الفارسية (سكبن) وتعني حرفيًا حافظ الكلب ومراقبه، وقد أطلق هذا اللفظ على حفظة كلاب الصيد الذين يصاحبون السلطان في صيده، ثم تطور استعماله ليطلق على الهدافين منهم، من حملة البنادق، ثم اتخذ اسماً لصنف من أصناف الجيش النظامي (الإنكشارية)، والمقصود به هنا الهدافون أو القناصة بالبنادق مطلقاً.

(٢) يريد القوات النجدية الملتحقة بقيادة حمود الثامر.

الزبير رضي الله تعالى عنه، بأن قبل هذا كان سبب جلب معاشهم من الخارج، وأن الآن انقطعت أسباب معيشتهم، ومقصوده توجيه معيشتهم[1]، ومكثر في التمر بمثل هذا التقريب، وحيث إن المتسلّم المومى إليه ما هو ممارس حال ذلك الطرف، بناء على ذلك مرسل القائمة المذكورة لطرفنا، ولما عُرضت على الحضرة العلية[2] استغرب هذا التحرير من أخيك، حيث **أولاً**: مثل جنابك مُعتَمد حضرة أفندينا ولي النعم- أيَّده الله تعالى- وسلاحه بذلك الطرف، ولا قاعد يقصر بأمر المحافظة المطلوبة. **وثانياً**: أهل القصبة المرقومين إلى الآن ما بيَّن عليهم أحد ولا قصدهم عدو، فهذا حالهم والعياذ بالله تعالى إذا قصدهم العدو كانت يصير حالهم (كذا)، وقد تَيقّنا أنهم بوقت اللازم ما ينفعون، لأنهم لو قد ظهر العدو عليهم وقصد السوء معهم فإن البصرة قريبة منهم وجنابك غير بعيد عنهم، واحنا أيضاً[3]- بعونه تعالى- ما نغفل من طرفهم، ولكن هل مال[4] الذي ذكره أخيك فإنه المعلوم جنابك كيفية ترادف المصارف الذي اتفقت على الحضرة السنية، **أولاً**: شيء كلي راح إلى جانب الدولة العلية. **والثاني**: صار لنا مدة شهرين بهل[5] مكان، وبمعيتنا هل أكثر عساكر وفيرة، ويومية يقتضي لأجل مصارفهم مبالغ خطيرة، ومدة إقامتنا متمادية ومصارفنا لم تزل متزايدة، ومع هذا بالبصرة أيضاً تعينوا أهل كثير سقمان ويريد لهم شيء كلي مصارف، ولجانبك كذلك توجه مبلغ وافر لأجل مشاهرة[6] السقمان. غير هذا فإن

---

(١) يريد: رواتبهم وعلوفاتهم.

(٢) يريد والي بغداد سليمان باشا الملقب بالكبير.

(٣) يريد: ونحن أيضاً.

(٤) يريد: هذا المال.

(٥) يريد: بهذا المكان.

(٦) المشاهرة: الرواتب الشهرية.

مقتضيات سائر اللوازم ما يحيط بها الحصر، وليس الخبر كالعيان. وإن كان أهل قصبة سيدنا الزبير رضي الله تعالى عنه يريدون إدارتهم فوق هذه الأشياء ليست بمقدور أحد فهذا تكليف ما لا يُطاق. ومجزومنا أن جنابك ما يوافق على زيادة كلوفة الحضرة العلية ولكن إنكان[1] يقتضي لهم إعانة بشيء يسير وما فيه صعوبة علينا ولا زيادة كلوفة، فقد تحرر من طرفنا إلى المومى إليه المتسلم بك عليه، وانكان[2] قصدهم إدارة حالهم ما دامت الحرابة[3] قائمة، فهذا حال غير ممكن التيسير ولم نر له وجه تدبير[4]. فعاد جنابك تتأمل، فإن عرفتَ اكتفاء المرقومين بشيء من غير كلوفة كلية، فكما ذكرنا أنه تحرر إلى المومى إليه على تدبيره، لأن يا أخي إيراد البصرة معلوم جنابك ولا هو خفي عليك، وتعرف مصارف الدونمة[5] وغيرها ما يقوم بها الإيراد، وإذا بقي منه بعض زيادة فهو أيضاً يصير لازم لأجل مصارفنا بهذا الطرف، وإلاّ مجزوم جنابك إن المال ما يعز على النفس، ولو تيسر الإمكان منه ما كما نشح فيه بمثل ردع هل باغي[6] الباغي المردود المخذول، فإذا صار معلوم جنابك يقتضي أن ترسل (صالح السحاب) لطرفنا حتى تتذاكر معه على تمشية مثل هذه الأحوال وغيرها بما يناسب مصلحة الأمور. ولأجل ذلك حررنا كتاب المودة وأرسلناه بمَنّه تعالى، عند الوصول والاطلاع على المضمون

---

(١) يريد: إن كان.

(٢) إن كان

(٣) الحرابة: يريد الحرب.

(٤) هذه الفقرة غير واضحة لنا، حيث لم نفهم حقيقة طلب أهل الزبير (إدارة حالهم) ما دامت الحرب قائمة.

(٥) الدونمة: السفن البحرية أو الأسطول.

(٦) يريد: هذا الباغي.

بعد هذا، فلا تقطع الإعلام والأخبار الحادثة منطرفنا[1] على الدوام، وخص جنابك منا بالسلام.

المحب

علي باشا كتخُداي بغداد

٢٣ (ربيع الأول) ١٢١٦



(١) يريد: من طرفنا.

عثمان بن سند
مؤرخ من فيلكة

نشأته

في منتصف القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر للميلاد) كان قليل من الناس، يعلمون ما (فَيْلَكَة)، تلك الجزيرة الوادعة، ذات المياه العذبة، والبساتين الظليلة، في أعلى الجزيرة العربية، فلم تكن (فَيْلَكَة) قد أنجبت، حتى ذلك الحين، إلاّ زُرّاعاً وصيّادين غاصة، يزرعون بهدوء، بساتين جزيرتهم، ويصيدون السمك واللؤلؤ من حولها، لا يكادون يسمعون من أخبار العالم إلاّ لماماً، وإن سمعوه فلا شأن لهم فيه، وهم الذين تفصلهم عن اليابسة خمسة عشر ميلاً لا تقطعها السُّفن، وجلّها سفن صيد، إلاّ لسبب يتعلق ببيع يتحصل لدى غاصتها من لؤلؤ، وعند صياديها من سمك، وتنتهي تلك العلاقة فور أَوْبة السفن إلى مرافئها الصغيرة في تلك الجزيرة.

وهي بحكم وضعها الجغرافي أيضاً، بعيدة عن مسالك الرحالين والسياح، ومنهم العلماء وطلبة العلم، الذين كانوا يجوبون الفيافي طلباً لفائدة، واقتناصاً لشاردة، واقتباسها من عالم بارز. وما عسى أن يفعل رجل العلم في قرية يعزلها البحر من كل جانب، وأهلها لا همّ لهم غير الكدّ في سبيل الرزق، لا وقت عندهم لغيره؟

ولم يكن سهلاً، في بيئة كهذه، أن يتهيأ لصبي من صبيانها، من العلم والثقافة، ما يزيد على تلاوة شيء من القرآن الكريم، وطرق من أوليات المعارف في أكثر تقدير، أما أن يتوفر لهذا الصبي ما يجعله «علامة الزمان، وفريد الدهر والأوان»[1]، و«شيخ الكلّ في الكلّ»[2]، فذلك ما لم يكن في أي حسبان!

وكان من حسن طالع هذه الجزيرة، أن يولد، في يوم من أيام سنة ١١٨٠ هـ/ ١٧٦٦م، طفل، دُعي (عثمان) وكان أبوه، ويدعى سَنَد، من رجال قبيلة عِنِزَة العدنانية، التي تقيم في فيافي نجد وسواحلها. ويظهر أن قسماً من هذه القبيلة قد استوطن الجزيرة منذ عهد لا يُستطاع تحديده[3].

ومن العسير أن نتصور طبيعة الظروف التي أخذت بيد عثمان بن سند إلى سبيل العلم والمعرفة، ومن الراجح أن نباهته، وذكاءه الفِطري، أهّلَه لأن يتلقّى من التعليم حظًّا لا بأس به كانت توفره بيئته، على أننا لا نتوقع أن يكون مستوى ما يناله الطالب من علم، في بيئة محدودة كالتي ذكرنا، كافياً لِنَفْسٍ طمّاحة إلى المعرفة، توّاقة إلى مزيد من العلم، فكان لا بد إذن من انتقالٍ إلى حيث مراكز العلم في خارج نطاق جزيرته، لينهل من مشايخها وأساتذتها ما يكفيه. ولا نملك معلومات ما يوضح

---

(١) عبد الله باش أعيان: أعيان البصرة، بغداد ١٩٦١، ص١٥.

(٢) المصدر نفسه٢٤.

(٣) أورد الشيخان محمد وعبد الله (المتوفيان سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٧) ابنا عبد الرحمن آل سند، نسب عثمان بن سند على النحو الآتي: عثمان بن محمد بن أحمد بن راشد من آل برورياع من الحسني من بني وائل، ويلتقي بالشيخين محمد وعبد الله بالجد الثاني سليمان بن سند، أما حمد الجاسر فيورد اسمه كالآتي: عثمان بن سند بن عبد الرحمن بن سند. انظر عبد الرزاق عبد المحسن الصانع وعبد العزيز عمر العلي: إمارة الزبير بين هجرتين ج٣ (الكويت ١٩٨٨) ص٨٣.

زمن هجرته من (فيلكة) وما كان عليه من العمر يوم فعل ذلك؛ ومن المحتمل أن تكون هجرته هذه ضمن نزوح جماعي قامت به بعض فروع قبيلته إلى البر المقابل، أعني بلاد الإحساء، في خلال ذلك العهد واستمر في العهود التالية[1]، دليلنا على ذلك أن عثمان نَزَح إلى الإحساء وهو لمّا يزل صغيراً، فمن المعقول أنه كان بصحبة أسرته- في الأقل- بيد أنه لم يترك لنا معلومات ذات شأن في تدوين سيرته في تلك الحقبة. ويتأكد لنا صِغَر سنِّه مما ذكره في كتابه (سبائك العَسْجَد) من أسماء الكتب التي قرأها على شيخه في الإحساء عبد الله البِيْتُوشي (المتوفى سنة ١٢١٠هـ/ أو ١٢١١هـ/ ١٧٩٥- ١٧٩٦م) وعدد منها من كتب الجادة، أو الكتب المدرسية، التي يأخذ الطالب بتعلّمها وهو فتى يافع، وقوله في ترجمته للشيخ ناصر بن سليمان بن سحيم، زميله في التلمذة على شيخه محمد ابن عبد الله بن فيروز الإحسائي (المتوفى سنة ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م) أنه ممن صحبه في الصغر[2]، فمن الراجح أن يكون نزوحه إلى الإحساء في العقد الأخير من القرن الثاني عشر للهجرة.

وفي الإحساء، حيث تتصل صحراء نجد بمياه الجزيرة العربية دونما فاصل، وتمتد البقاع من البصرة إلى نواحي القطيف دون أن يحدّها حدّ، وجد ابن سند مجالاً رحيباً للحركة، والسعي بحرّية بين مدن هذا الإقليم، يتلقى العلم على مشايخها، ويتعلم في مدارسها، فكان أن التقى في بلدة الإحساء، تلك الواحة الهادئة من واحات الإقليم، بالشيخ عبد الله بن حمد بن إسماعيل البيتوشي، الذي ولد في قرية بَيْتُوش (في

---

(١) إن جل سكان فيلكة اليوم من قبائل الهولة، وهي قبائل عربية تسكن في الأصل على الساحل الشرقي للخليج العربي، عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت (بيروت بلا تاريخ) ص٤٥.

(٢) سبائك العسجد ص ٥٦.

شمالي العراق) بين سنتي ١١٣٠ و١١٤٠هـ/ ١٨١٤- ١٨٢٤م، واستقرّ- بعد مكابدات جمّة- في تلك البلدة نحو سنة ١١٧١هـ/١٧٥٧م[١]، ليعيش- في زُهد وقناعة كاملة- بين طلابه وأوراقه، فانخرط ابن سند في سلك أولئك الطلبة، يغترف من عِلمه وأدبه بكل ما أمكنه من نباهة وقوة حافظة، فقرأ عليه النحو والصرف، ودرس على يديه متونهما، ومنها منظومة (الخلاصة الألفية) في النحو، لمحمد بن عبد الله الطائي بن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) وشرح التصريف العِزّي لسعد الدين مسعود ابن عمر التفتازاني (المتوفى سنة ٧٩٢هـ) وشرح أحمد بن عبد الله الفاكهي المكي (المتوفى سنة ٩٧٢هـ) لكتاب (قطر الندى وبَلّ الصدى) لعبد الله بن يوسف بن هشام النحوي (المتوفى سنة ٦٧٢هـ)؛ كما قرأ عليه شيئاً من المنطق، ممثلاً في شرح حسام الدين الكاتي (المتوفى سنة ٧٦٠هـ) على كتاب (إيساغُوجي) في المنطق لأثير الدين الأبْهَري.

وبعد أن أتمّ ابن سند دراسة هذه الكتب، وهي تشبه- في مستواها- الكتب المدرسية، انتقل إلى مرحلة أخرى من التعلم، إذ شرع البيتوشي بتدريسه حواشيَ وشروحاً وضعها هو على متونٍ اختارها بنفسه، منها شرحه على منظومته المعنونة (كفاية المعاني في بيان حروف المعاني) وهي تتضمن فنوناً شتى في اللُّغة والأدب، تدور على معاني الحروف، مع أمثلة عديدة وشواهد بديعة[٢]، ومنظومته المسماة (حديقة السرائر في نظم الكبائر) في الفقه، وكان قد نظَمها سنة ١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م، وحاشيته المُدَوّنة على شرح الفاكهي المذكور، وهي حاشية ضخمة تقع في خمسمائة وخمس وأربعين صفحة.

ويبدو أنه أظهر من النبوغ والذكاء ما كان داعياً لأن يحظى عند

---

(١) محمد الخال: البيتوشي، بغداد ١٩٥٨، ص ٢٣.

(٢) المصدر نفسه ص ١٢٢.

أستاذه بكل تقدير، حتى أن الأخير أشْرَكَه في تأليفه شرحاً على كتاب الشافية لابن الحاجب (المتوفى ٦٤٦هـ)[١] وهو كتاب تعليمي مختصر في علمي الصرف والخط، مع أن الفارق بين عمريهما يصل إلى نحو نصف قرن تقريباً، ومن الجليّ أن استفادة ابن سند من شيخه لم تقتصر على الدراسة التقليدية، وقراءة المتون والشروح، مما يعرف بكتب الجادة، وإنما امتدت لتشمل الأدب والشعر أيضاً، ويبدو أن البيتوشي أعدَّ لتلميذه النابغة منهاجاً تعليميًّا خاصًّا لم يكن مألوفاً في مدارس ذلك العصر، فدراسة (دواوين العرب) وشرحها، ومنها شرح ديوان سقط الزند للمعري، لم تكن تُعدّ ضمن مناهج الدراسة المعتادة بأية حال، فلم يكن عجباً أن يعكف التلميذ على تسجيل شعر شيخه وجمعه، فيكتب «من نظمه ما هو الشذرات والسبائك»[٢]، ويتأثر بشعره، إلى حد ترك بصماته عليه في كل نتاجاته.

وفضلاً عن ذلك كله، فإن مجلس البيتوشي، بمن حَفَل بهم من طلبة، كان فرصة لابن سند ليتعرف على عدد من نابهي أهل ذلك الإقليم، ذكر منهم عبد الله بن عثمان بن عبد الله بن جامِع، الذي وصفه ابن سند نفسه بأنه كان عالِماً مهيباً على رغم صغر سنه[٣]، وناصر بن سليمان بن سحيم، الذي حضر دروس البيتوشي في القرآن والنحو وبعضاً من الأصول والميزان[٤]، ولقد ترجم لهما، ولغيرهما ممن عاصرهم والتقى بهم، فيما بعد.

ولقد ذكرنا أن أثر البيتوشي في تلميذه لم يقتصر على المجال

---

(١) أصفى الموارد ص ١٠٢.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) سبائك العسجد ص ٦٠.

(٤) المصدر نفسه ص ٥٦.

العلمي فحسب، وإنما امتدّ ليشمل المجال الوجداني أيضاً، فإن دروس الشيخ الأدبية، وشرحه لدواوين العرب، أيقظت في نفس ابن سند ميلها الفطري إلى الأدب وقرض الشعر وتتبع أخبار أدباء عصره، فانطلق يلتقط الفائدة والخبر من كل واحد، ويروي الشعر عن كل شاعر، ترفده مدن الساحل بما تشتاق إليه نفسه من أخبار العالَم ينقلها التجار والرّحالة، وتزوده صحراء نجد بما تهفو إليه روحه من أدب البادية وأخبار العرب وأيامها، فكان أن حاز من الثقافة المتيسرة في تلك البيئة ضروبها، تعينه عليها ذاكرة قوية، وذكاء حادّ، وذهن لمّاح، وقد أحسن هو في وصف هذه المرحلة المهمة من حياته، إذ قال:

«إني مُذ لبستُ للآداب تقصارها، واحتسيت صهباءها، وذقت عُقارها، وتدثرت دثارها وشعارها، وتنقلت في أوطانها، وتفيأتُ ظلّ أغصانها، وتنشقت أريج أردانها، وجريت طلقاً في ميدانها، لم أزل أعطن في أعطانها، وأُسَرِّح طَرَف الطَّرْف في رياضها، وأورد الفكر في حياضها، وأمرح مختالاً في خمائلها يميناً وشمالاً، أستشيم بارقها إذا سرى، وأجري مع هواها حيث جرى، فأرتاح للأسجاع ارتياح بناني إلى اليراع، ومَسْمَعي إلى السماع، أجري في أمثالها الشاردة جريان الوافد للعائدة، أنظم فرائدها وأتقلد قلائدها، وأُعانق خرائدها، وأقيِّد أوابدها، وأحلُّ معاقدها، وأدلُّ على مقاصدها، وأعرِّج إلى معاهدها، نادباً دِمنها وأطلالها، مصاحباً آرامها وآجالها، متفرعاً ذوائبها مغترباً كاهلها وغاربها.. فما زلت أترقى فيها من فنّ إلى فنّ، وأتعاطى منها زماناً دَنّاً بعد دَنّ، أتطوَّف البلدان، وأتعرَّف الوجوه الحسان، من عدنان وقحطان، أغزل تارة وأمدح، وأعرض أخرى وأصفح، فأغزل إن غزال سنح، وأمدح إن جواد منح، وأصفح إن بخيل جنح.. إلخ»[1].

---

(١) المصدر نفسه ص ٤-٦.

ونحن نلمح في كل هذا ملامح حياة مفعمة بالحرية، حرية الفتى البدوي في حِلّه وترحاله، وفي ميوله الثقافية أيضاً، ولا نرى ثمة اختلافاً بين هذه الحياة التي وصفها ابن سند، وحياة أدباء ينتمون إلى البيئة نفسها، وعاشوا قبله بعدة قرون، على أننا يجب ألاّ نستهين بموارد ثقافية كالتي تتيحها هذه البيئة، فهي التي منحت ابن سند أسلوبه الفخم، وزودته بأخيلته ومعانيه.

هجرته إلى البصرة

وشاءت الأحداث الجارية في جزيرة العرب أن تلقي آثارها على حياة ابن سند الوادعة، فمنذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري (أواخر ١٨م) أخذت قرى الإحساء ونواحيه تتعرض، بين حين وآخر، إلى غزو القوات الوهابية مستهدفة ضمّها إلى نجد في دولة واحدة، وشهدت السنوات ١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م و١١٩٩هـ/ ١٩٨٤ و١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م و١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م و١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م غزوات عنيفة، وصِدامات دامية، بين القوات الغازية، وقوى بني خالد أمراء الإحساء[1]، فأثّر ذلك كلّه على الحياة الاجتماعية، مُسبّباً قيام حركات نزوح من الإقليم إلى البصرة وأعمالها، فكان من جملة النازحين ابن سند، حيث استقرّ به المقام في البصرة، وذلك في حدود عام ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م[2]، وكانت هجرته هذه بداية لمرحلة جديدة، ومهمة، من مراحل حياته. وعلى الرغم من آثار التخريب والتردي الظاهرين على البصرة يومذاك، خاصة بعد تعرّضها إلى احتلال إيراني دام نحو عام كامل (سنة ١١٩٠هـ/١٧٧٦م)، فإنها لم تكن تخلو من معالم حياة ثقافية آخذة بالنشاط، تتمثل بزيارة العلماء والأدباء لها، وإقامتهم بين ظهراني أهلها، وبالمجالس الأدبية العديدة التي كانت تُعقد في دور سراتها، وبالعون المادي والمعنوي الذي يلقاه أهل العلم والطلبة فيها من رجال الأسر البارزة، أمثال آل باش أعيان، وآل النقيب، وآل الرُّدَيني، وبعض الأسر النجدية التي سبقت إلى الاستقرار فيها، ثم بالمدارس التي ينفق عليها من ريع أوقاف مرصودة.

---

(١) انظر د. عبد الرحيم عبدالرحمن: الدولة السعودية الأولى، القاهرة ١٩٦٩، ص٧٥-٨٠.

(٢) أصفى الموارد ١٠٢ وذكر السيد نعمان خير الدين الألوسي أن نزوله البصرة كان سنة ١٢٢٠ هـ (ترجمة خطية في أول مخطوطة شرح الجوهر الفريد) ولا يتفق هذا التاريخ مع تواريخ أخذه عن علماء البصرة، ممن ترجم لهم في مؤلفاته.

ولا شك في أن حياة ثقافية كهذه كانت تلائم ابن سند وتُرضي طموحه، فقد انتظم في سلك طلبة إحدى مدارس البصرة، وهي المدرسة السليمانية، وتلقى فيها العلم على بعض مشاهير العلماء آنذاك، ومنهم الشيخ محمد بن عبد الله بن فيروز النجدي، قال: «وقد حضرت درسه مراراً، فوجدته بحراً زخّاراً»[1].

وسعى إلى مجلس الشيخ علي بن حسين بن كثير، وكان هذا على ما وصفه «الإمام الذي سار بزُهده المَثَل، وتضلَّع من العلم حتى عدّ فيه البحر والجبل» فقرأ عليه، وسمع في مجلسه، كتاب (إرشاد الساري على صحيح البخاري) لأحمد بن محمد القسطلاني المصري (المتوفى سنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) وكتاب (الإتقان في علوم القرآن) وغالب شرح الخرشي على المختصر، والنفراوي، ومتن الرسالة[2] ومتن «العِزية للزنجاني، في التصريف، وشرح محمد عبد الباقي الزرقاني (المتوفى سنة ١١٢٢هـ/ ١٧١٠م) لموطأ الإمام مالك، وغالب شرح ابن عقيل، وشرح جوهرة التوحيد لإبراهيم ابن اللقاني المالكي (المتوفى سنة ١٠٤٠هـ/ ١٦٣٠م)[3].

ومن العلماء الذين أخذ عنهم العلم أيضاً: الشيخ محمد بن علي بن سلُّوم، وكان هذا -كابن سند- نجديًّا، هاجر من وطنه أولاً إلى (هَجَر) من بلاد البحرين، ثم هَجَرها إلى البصرة حيث جمعت بينه وبين ابن سند صداقة وطيدة. يقول الأخير «إنا قد اتخذناه لنا سميراً، وجعلناه من مُقلة إكرامنا نظيراً، لما لم نجد له في الفضل نظيراً، حافظاً لأسرارنا، واقفاً على وفق اختيارنا، مثابراً على الأدب مثابرته على حقوق الأصحاب،

---

(١) سبائك العسجد ص ٥٨.

(٢) لم يحدد أية رسالة هي.

(٣) إجازة علمية من عثمان بن سند إلى محمد بن مبارك المالكي، الورقة ٢.

عارفاً بدقائق الحساب، معرفته بشقائق الأنساب»[1]. وكان أن أخذ ابن سند عنه علم الفرائض والحساب، ودرس على يديه كتاب (سلم العروج إلى علم المنازل والبروج) لمحمد بن عبد الرحمن بن عفالق الإحسائي الحنبلي (توفي سنة ١١٦٤هـ/ ١٧٥٠م) وهي في معرفة أوائل السنين العربية والشمسية والهندية والرومية والقبطية وأوائل شهورها، وفي أمور فلكية أخرى، والربع المُجيَّب في علم الهيئة، وقرأ عليه أول صحيح البخاري، فكتب له ابن سلوم إجازة مطلقة «بكل ما تصحّ له روايته»[2].

وتتلمذ أيضاً، وهو في البصرة، على الشيخ أبي الحسن السِّندي الحنفي المتوفى سنة ١٢١٠هـ/ ١٧٩٥م، وكان هذا قد «انتهت إليه فيها الرياسة العلمية»، فقرأ عليه ابن سند كل ما وسعه من الكتب، ووصفه بأنه «من أجلّ مشايخي الأعلام، وأعظم أساتيذي الفخام»[3].

وممن التقى بهم في هذه الحقبة من حياته، واستفاد من علمهم، الشيخ عبد القادر بن عبيد الله بن صبغة الله بن إبراهيم الحيدري، وكان أول لقاء له به سنة ١٢١٤هـ/ ١٧٩٩م، وأعجب ابن سند بسعة علمه، وجمعه بين أفانين العلم والأدب والشعر، حتى وصفه بأنه «من عجائب القدرة من ثقوب ذهنٍ ونفاذ فكرة، مُتَّقد الذكاء لطيف النفثة، أبيض الصدر لا يتعاطى من الكلام غثَّه، مع أخذه بنصيب من القريض، يداوي بلطافته المريض، له شعر ذو أمثال سائرة، وتشبيهات بديعة نادرة، حافظ للنوادر الأدبية، والنكات القريضية، عارف للناس والزمان، مُعامِل كل إنسان بعقله على حسب الإمكان»[4]؛ فكان أن ربطت الصداقة الوطيدة

(١) سبائك العسجد ص٨٧.

(٢) إجازة علمية الورقة ٣.

(٣) سبائك العسجد ص ٦٦.

(٤) أصفى الموارد ص ١١٢.

أسبابها بين الرجلين، وتوثقت على مدى السنين التالية. وحينما تولى الحيدري قضاء البصرة في عهد سعيد باشا سنة ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م مدحه ابن سند بقصائد ومقاطع عديدة، كما استعانه في حلٍّ بعض ما كان يعترض حياته يومذاك من أمور.

وكان للشيخ الحيدري أخ عالم، هو عبد الله بن عبيد الله الحيدري، جمع بين الزهد والعلم والتصوف، وبين الفقه وسائر العلوم الشرعية الأخرى، فأخذ عنه ابن سند ما أخذ، إلاّ التصوف فإنه لم يمل إليه. ولم تنقطع صلات المودة بينهما، حتى بعدما فرَّق بينهما الزمان، إذ تبادلا الرسائل الأدبية. ويذكر ابن سند أنه أرسل إليه سنة ١٢٣٣هـ/ ١٨١٧م رسالة فيها قصيدة مدحه فيها، فأجابه الحيدري برسالة أدبية أرسلها صحبة أخيه عبد القادر المذكور[١].

وكان ابن سند، بما جُبِل عليه من رغبة في العلم، حريصاً على تتبع أخبار الوافدين إلى البصرة، أو المارِّين بها، من العلماء وأهل الفضل والأدب، والالتقاء بهم، والأخذ عنهم، فحينما بَدَر إلى سمعه أن عالماً هو إبراهيم بن جديد قد وَفَد، بعد رحلة له في الشام وبغداد وهَجَر، على بلدة الزبير، من أعمال البصرة، وأخذ يدرس في جامعها، وذاعت عنه أخبار زهده وعلمه وفضله، قصده ابن سند، وصحبه- كما يقول- أعواماً، فألفاه «محمود الصحبة، جمّ الطاعة والقُربة»[٢].

وصادف أن مرَّ بالبصرة عالم بغداد الشيخ علي بن محمد سعيد السويدي البغدادي (المتوفى سنة ١٢٣٧هـ/ ١٨٢١م) وهو في طريق عودته حاجًّا، فقصده ابن سند طلباً للإفادة منه[٣]، ومرَّ العالم المحدِّث السيد

---

(١) أصفى الموارد١١١ ص.

(٢) سبائك العسجد ص ٩٢.

(٣) أصفى الموارد ص ١٠٢.

زين العابدين المعروف بجَمَل الليل المدني المتوفى سنة ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م، بالبصرة، وهو في طريق رحلته من المدينة المنورة إلى بغداد، فالتقى ابن سند به، وأفاد منه بأن روى عنه الجامع الصحيح للإمام البخاري بقراءة أوله، وإجازة باقيه «كما هو بإجازته مسطور، وسائر الكتب الحديثة والمسلسلات القَوْليّة والفعلية» وذلك في عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م[١]. ومِثله ما فعله ابن سند حين قدم البصرة العالم صبغة الله بن مصطفى الكردي الزِّيارَتي، فقد قصده، واجتمع به، يقول: «وترددت إليه مرتين أو ثلاثاً، وأسأله سماع الكتب (الصحاح) الستة، فاعتذر، ثم بالغتُ معه في ذلك، فأجابني إلى أن أسمع منه (الشفاء) لعِياض فسمعت منه أوله وأول شرحه لشهاب الخفاجي..»[٢].

انتفع ابن سند من ثقافته الواسعة من وجهين، أولهما أن دراسته على أشهر علماء مدينته، وإتقانه العلوم الشرعية، وَفَّرَ له فرصة العمل مُدرِّساً في عدد من مدارس البصرة، مما أغدق عليه -ولا ريب- مالاً كان يكفيه لسَدِّ حاجته؛ ومن ناحية أخرى فإن معرفته بأفانين الأدب، وحافظته القوية لشعر متقدِّميه ومعاصريه، ثم معاناته القريض وفن الترسل، مَكَّنه من إقامة صلات واسعة ومستمرة مع ولاة عصره وأولي الشأن، وهو ما بوّأه منزلة مرموقة في مجتمع ولايته؛ وهكذا فإننا وجدناه ينظم القصائد في مدح عبد الله آغا (حكم ١٢٠٨- ١٢١٦هـ/١٨٩٣- ١٨٠١م)[٣] ويتولّى التدريس في المدرسة الرحمانية[٤]، ويكتب أبياتاً إلى والي بغداد سليمان باشا الكبير (١١٩٤- ١٢١٧هـ/ ١٧٨٠- ١٨٠٢م) يطلب فيها تولّيه

---

(١) المصدر نفسه ص ٨٧.

(٢) مطالع السعود، بتحقيقنا ص ٣٨٢ وإجازته لمحمد بن المبارك، الورقة ٣.

(٣) قصيدة مؤرخة في سنة ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠ ضمن مجموع في دار المخطوطات ببغداد برقم (١٠٢٨٥).

(٤) كاظم الدجيلي في مجلة لغة العرب ٣/ ١٨٠.

المدرسة المُغامِسية فيتولاها[1]، ويدرس عدة أعوام في الجامع الكوّازي، وبالمدرسة المحمودية، ثم يجمع سنة ١٢١٧هـ/ ١٨٩٤م بين المحمودية، والمدرسة الخليلية[2]، ويكتب إلى قاضي البصرة عبد القادر الحيدري «متقاضياً لما وَعَد به من توليه مسجداً وأبطأ بذلك سنة ١٢٣١هـ/ ١٨١٥م»[3]. ونحسب أن ابن سند قد وفّر لنفسه، بمثل هذه الجهود، مستوى طيباً من العيش، فلم نلمح في شعره مثلاً ما نلمح لدى آخرين من شكوى وضيق من تصاريف الزمان، بل ربما لمس القارئ لكُتُبه ما يدل على أنه كان يحيا في مستوى معقول فعلاً، له من الوقت ما يكفي لتردده على مجالس المثقفين في مدينته، وتلقي ما يأتي به زوارها من علم ومعرفة.

---

(١) أصفى الموارد ص١٣٨.

(٢) نعمان الألوسي: ترجمة خطية تقدمت الإشارة إليها.

(٣) أصفى الموارد ص ١١٤.

رحلاته إلى بغداد وحلب ودمشق

بيد أن حياة كهذه لم تكن تكفي- فيما يظهر- لتزوده بما كانت تطمح إليه من مصادر ثقافية أكثر سعة، ومن الطبيعي أن تكون بغداد، هذه المرة، هي مهوى فؤاده ومطمح نفسه، ففيها الولاة والأمراء والعلماء والأدباء، وفي أجوائها يمكن لأديبٍ مثله أن يثبت جدارته الأدبية، وبين قصورها ومدارسها يمكن أن يتلمس طريقه إلى مزيد من الشهرة والمجد. ومن هنا فقد تعددت زياراته إلى بغداد، وقد ذكر هو في حاشية له على بعض مجاميعه[1] أنه دخلها في اليوم العاشر من ربيع الثاني سنة ١٢١٤هـ/ ١٢٩١م، والراجح أن هذه هي أول رحلة له إلى هذه المدينة، فقد ذكر في أثناء ترجمته لشيخه البيتوشي أنه سافر إلى بغداد بعد مضي أربع سنوات من وفاة شيخه هذا، وكان قد صرَّح بأن وفاته حدثت سنة ١٢١٠هـ[2]. وذكر في ترجمته للطف الله أفندي كاتب الديوان، أن خبر وفاته ورد «على عبد الله حاكم البصرة في الزّمّاحية، وأنا كنت مصاحباً له في ذلك السفر من البصرة إلى بغداد»[3].

دخل ابن سند بغداد، فاختار لسكنه منها جانبها الغربي، حيث دور سُراتها من الشاويين والسُّويديين وغيرهم من البيوتات العربية العريقة، وكانت إقامته في دار آل الشاوي، بينما تردد في زياراته على دار آل السويدي «المعمور بنشر الفوائد»، وليس بينهما إلاّ مسافة يسيرة، فتوطدت صلته بالشيخ علي بن محمد سعيد السويدي، الذي سبق أن تعرف عليه في البصرة، فقرأ عليه مختصر كتاب المُطَوّل لسعد الدين

(١) المجموعة المرقمة (هـ-٢٧) في المكتبة العباسية في البصرة، منها نسخة مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي برقم (٢٩ مجاميع).

(٢) أصفى الموارد ١٠٣

(٣) مطالع السعود ص٢٤٦.

التفتازاني، وبعض المطول نفسه، كما قرأ عليه ثلاثيات البخاري، وأوائل كتب الصحاح الستة، وأول الشفاء للقاضي عياض، وشُعب الإيمان لحسين بن الحسن الحليمي، وأول البَقَرية في القراءات السبع، وما ينيف على أربعين حديثاً مسلسلاً، وأجازه بإجازتين «اشتملتا على عشرة أثبات، ومشيخات أخذها عن أئمة أثبات»[١].

واستأثرت مدارس بغداد الكبرى باهتمام ابن سند، فكان يتردد إليها، يحاور علماءها ويأخذ عنهم، ويستفيد بهم. فمما زاره من تلك المدارس: المدرسة المرجانية، حيث التقى فيها سنة ١٢١٤هـ الشيخ موسى بن سُمَيكة البغدادي، وقرأ عليه القرآن الكريم برواية حفص وشعبة. والمدرسة السليمانية، المفتتحة قبل وصوله بثماني سنوات، حيث تردد إليها للاستفادة من مدرِّسها الشيخ أحمد الحافظ. يقول: «ولقد أتيته مراراً، وفاوضته جهراً وإسراراً، فوجدته ممن عمل بعلمه»[٢].

ولا شك أن حصول ابن سند على هذه الإجازات، ولقاءه بكلّ أولئك العلماء، زاد من منزلته العلمية حين عاد إلى البصرة، وأوسع من شهرته فيها، حتى عُدّ «رئيس مدرِّسيها وعلمائها»[٣]. وقد شجعه ذلك على تكرار زيارة بغداد بين حين وآخر، والالتقاء بمن ينبغ من أهلها، أو الوافدين إليها. ونحن نعلم أنه سافر إليها قبل سنة ١٢٢٧هـ، حيث أقام فيها مدة، ثم عاد منها إلى البصرة في أواخر ذلك العام. قال في ترجمته لقاضي بغداد أحمد أفندي الحياتي «وانقلبتُ إلى البصرة، وهو من عين بغداد قُرّة.. وذلك في أواخر سنة ١٢٢٧»[٤]، وكان هذا القاضي عالماً

---

(١) إجازته لمحمد بن المبارك الورقة٤ وأصفى الموارد ص ١٠١.

(٢) مطالع السعود ص ٣٧٩.

(٣) عبد الله باش أعيان: أعيان البصرة، بغداد ١٩٦١، ١٦.

(٤) أصفى الموارد ٧٠.

يُلقي دروسه في مدرسة جامع العادلية بإزاء مقرِّ عمله في المحكمة الشرعية ببغداد، فحضر ابن سند جانباً من دروسه، كما التقى به في مجالس علم في المحكمة المذكورة، وقرأ عليه أول صحيح الإمام البخاري، فأجازه بباقيه، يقول: «وكساني بُردة بعد إتمام إجازته، ودعا لي بدعوات، انحلَّت بها عني عقد السنوات، وأعطاني من تآليفه ما أحكمه بنان ترصيفه»[1].

على أن أكثر من تأثر به ابن سند، بل وقع تحت تأثيره، كان هو الشيخ خالد النقشبندي (١١٩٠- ١٢٤٢هـ/١٧٧٦- ١٨٢٧م) مجدد الطريقة النقشبندية في العراق، وصاحب الشهرة العريضة في مجال التصوف والتأليف في القرن الثالث عشر للهجرة (١٩م)، حتى أن ابن سند اختاره موضوعاً لأحد كتبه المهمة، وعنوانه (أصفى الموارد من سلسال أحوال الإمام خالد) وقد فرغ من تأليفه سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م، مما يدل على وجوده في بغداد، في رحلة ثالثة إليها، في ذلك التاريخ. ومما يُعزّز هذا الظن أنه أحاط بكتابه المذكور بتراجم نحو ثلاثين عالماً من أتباع الشيخ أو مريديه أو عارفي فضله، ومعظمهم ممن كان يقيم ببغداد حينذاك. ونحسب أن لقاءه بالشيخ النقشبندي ومن ثم إعجابه به، وبطريقته، جرى بعد استقرار الأخير في تكيَّته المعروفة بالخالدية نسبة إليه سنة ١٢٣١هـ/ ١٨١٥م[2] وقبل هجرته إلى الشام سنة ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م[3].

وعلى الرغم من إعجاب ابن سند بالشيخ خالد النقشبندي، وتقديره

---

(١) المصدر نفسه والصفحة.

(٢) محمود شكري الآلوسي: مساجد بغداد وآثارها، بغداد ١٣١٤هـ، ٢٦-٢٧.

(٣) عباس العزاوي: مولانا خالد النقشبندي، مجلة المجمع العلمي الكردي، بغداد مج١ عدد ١، ١٩٧٣، ٧٠٣.

لمنزلته، فإننا لا نراه قد أصبح (نقشبنديًّا) من أتباع طريقته ، وربما كان لِقِصر مدة إقامته في بغداد أثر في ذلك، وقد صرّح هو بأنه «عن معرفة القوم [يريد الصوفية] في حجاب»[1]. وليس أدل على هذا أنه نظم قصيدة طويلة أثبت فيها عدم مشروعية (الرابطة) وهي أحد ثلاثة أركان تستند إليها الطريقة النقشبندية. وقد ذكر الآلوسي أنه «كان- رحمه الله تعالى- سَلَفيَّ الظاهر والباطن»[2].

وفي بغداد عقد العزم على القيام برحلة علمية من أجل «تحصيل العلوم» فقصد حلب، ومنها إلى دمشق و«حَصَل له ما طَلَب» على ما يذكر عبد الله باش أعيان[3]، لكننا لا نعلم تاريخ القيام بهذه الرحلة، ومن الراجح أنها كانت بعد إقامته الأولى ببغداد سنة ١٢١٤هـ، وربما كان في حلب سنة ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م بدلالة أنه رثى الشيخ محمد بن عبد الرحمن الكُزْبري مُحدِّث دمشق الشهير المتوفى فيها في تلك السنة[4].

---

(١) أصفى الموارد ص ١١٠.

(٢) الآلوسي: المسك الأذفر ص ١٤٢.

(٣) أعيان البصرة ص ١٦.

(٤) أصفى الموارد ص ٤٦.

استقراره في بغداد

طارت شهرة ابن سند و«شاع ذِكْره، وملأ الأسماع مدحه وشكره»، وتناقل الناس، من طلبته والمعجبين بفضله، تآليفه العديدة التي «اشتهرت في هذه الديار، وظهرت ظهور الشمس في رابعة النهار»[1] إلا أن هذه الشهرة التي اكتسبها لم تدفعه إلى هجر موطنه البصرة «قُبَّة الإسلام» على حدّ تعبيره، فكان يعود إليها بعد كل رحلة ليستقرَّ فيها بين أهله وطلبته وأصدقائه الكثيرين، بيد أن أمراً جَدَّ في حياته، بعد سنة ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م اضطره إلى مغادرة البصرة نهائيًا، تاركاً أهله ومحبّيه، ليستقرَّ في بغداد حتى آخر أيام حياته.

ففي ذلك العام، تمكن داود أفندي (باشا فيما بعد)، وهو أحد الموظفين البارزين في سراي بغداد، من أن يتزعم جماعة من أعوانه المماليك، فيُعلن تمرده على والي بغداد سعيد باشا، ثم عزله، بفرمان عثماني، من الحكم، وتولّيه الولاية بعده، ليحكمها نحو خمسة عشر عاماً انتهت بسقوطه وعزله سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م. وكان داود من المماليك الذين حازوا قدراً عالياً من الثقافة، وقد أثبت هو تقديره للعلم، بما قرأه من متون وشروح وحواشٍ على كبار علماء عصره، وبالمدارس العديدة التي أنشأها، أو جدَّدها، وبالعلماء والأدباء الذين قَرَّبهم من مجلسه، وفوق ذلك كله فإنه كان مَعنيًّا بالتاريخ وسير الرجال، أحاط نفسه بعدد من مؤرخي عهده، وقيل إنه كتب تاريخاً لذلك العهد، ولذا لم يكن غريباً أن يعرف لابن سند فضله، حتى قبل أن يلي الحكم بسنوات؛ ومن الراجح أن يكون قد التقى بابن سند، وحضر بعض مجالسه، في أثناء إقامة الأخير ببغداد، وأنه أُعجب بعلمه وسعة أفقه وتنوُّع معرفته، حتى أنه كان يمدُّه بالمال[2].

---

(١) المسك الأذفر ص ١٤٢.

(٢) يقول «وقد كنت ممن ارتضع ثدي بذله». أصفى الموارد ص ١٠٣.

وكان تولي داود باشا الحكم بصفته والياً على بغداد والبصرة إيذاناً بتبدل هامّ في حياة ابن سند، فقد جدد الأخير صلته به بقصيدة أرسلها إليه يهنئه فيها بتوليه هذا المنصب، ويشيد بنصره على أعدائه، وبتأييد السلطان والناس له، ويناشده العناية بأمر البصرة وإقامة العدل فيها[1].

ولا ندري ما كانت إجابة داود على هذه التهنئة والشكوى، إلاّ أن لنا أن نستدل من كثرة ما أرسل إليه ابن سند من قصائد تتضمن مديحاً ومطالب أخرى، أن صلة قوية قد ربطت بين الرجلين، فلقد أعجب ابن سند بقوة داود ورعايته للعلم وعنايته بالمثقفين، وتوطيده لأسس حكومة عراقية لها مقوِّماتها الذاتية المستقلّة، في حين أُعجب الأخير بعلم ابن سند، وجزالة أسلوبه، وقدرته على النظم والترسل، وفي الترجمة للساسة والعلماء والأدباء من معاصريه.

وفي سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م وعد ابن سند داود بتأليف كتاب «يتضمن ذكر أوصافه السنية» إلاّ أن إقامته في البصرة بعيداً عن مصادر المعلومات التي يحتاجها في هذا التأليف، حالت دون تنفيذ ما وَعَد به، صحيح أنه تمكن من جمع بعض أخباره، مما كان يصله بين حين وآخر، إلاّ أن ذلك لم يؤلِّف غير «ورقات» على حد تعبيره[2]، فكان أن أجَّل المهمة كلها، حتى حثّه على إتمام العمل صديقاه قاضي البصرة عبد القادر ابن عبيد الله الحيدري، والحاج محمد أسعد النائب، وربما كان حثّهما إيّاه بتكليف من داود نفسه، فإن ما ذكره القاضي من عبارات كان يبلغ مبلغ التعنيف والتقريع، واتهام بالكسل والتكاسل، وبينما كانت المفاوضة جارية على هذا النحو، وصلت إليه رسالة من داود باشا نفسه يطلب منه فيها القدوم إلى بغداد، فامتثل للأمر، ودخلها في ١٢ ذي

---

(١) المصدر نفسه ص ١٠٥.

(٢) مطالع السعود ص ٦٧.

الحجة ١٢٤١هـ/١٨ آب ١٨٢٥، حيث قابل داود في مجلس حكمه، ويظهر أن الأخير أعاد عليه رغبته بإنجاز كتابه هذا[١]، فإن ابن سند لم يعد، بعد هذا اللقاء، يذكر أعذاره، بل شرع بجمع مواد الكتاب فوراً.

وعلى أية حال، فإن اضطلاع ابن سند بهذه المهمة أتاح له عيشاً رغيداً، ونزولاً طيباً، فقد خصص له داود داراً، وموارد كافية، كما أمدّه- فيما يظهر- بمصادر معلومات من كتب ووثائق، وربما أمدّه أيضاً برواياته الشخصية نفسها، فإنه «جعله سميره ونديمه، فكان يقضي أكثر لياليه في الأبحاث العلمية معه»[٢].

ونظن أن ابن سند قضى في ضيافة داود أهنأ أيام حياته، مُعزّزاً مكرَّماً، فلم يكن موكلاً بشيء سوى تأليف كتابه هذا، وقد أتمّه فعلاً في أوائل سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م، مع أن حكم داود استمر بعد هذا التاريخ أربع سنوات أخرى حتى انتهائه في أوائل سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م. والذي نراه أنه إنما فعل ذلك لإحساسه بدنو أجله، أو لضعفٍ اعتراه، فكانت وفاته- رحمه الله- على أرجح الروايات في الساعة السابعة من ليلة الثلاثاء ١٩ شهر شوال المكرم من سنة ١٢٤٢هـ/ ١٧ أيار ١٨٢٧م[٣]. أي

---

(١) المصدر نفسه ص ٧١.

(٢) أعيان البصرة ص ١٦.

(٣) انفرد الشيخ عبد الله باش أعيان العباسي البصري(المتوفى سنة ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م) بتحديد تاريخ وفاته على هذا النحو من الضبط والدقة، وهو يتوافق مع تاريخ إتمام الكتاب. وثمة روايات تعوزها الدقة حول تحديد هذه الوفاة، فقد أشار الشيخ أمين ابن حسن الحلواني في مقدمة اختصاره لكتاب مطالع السعود أن «الشيخ عثمان بن سند عاش في الدنيا إلى سنة ١٢٥٠» (ص١) ونرى أنه استند في ذلك على حسابه لمجموع حروف عنوان الكتاب، وهو (مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود) وهو عنده سنة ١٢٥٠ (مطالع= ١٥٠، السعود١٧١، بطيب ٣٣، أخبار-٨٠٤، الوالي= ٧٧، داود= ١٥) هذا مع أن المفروض أن يكون المجموع تاريخ الابتداء بالتأليف، =

بعد نحو ثمانية شهور من تاريخ آخر خبر سجّله في كتابه، وقد دُفن في مقبرة الشيخ معروف الكرخي ببغداد[1]، وخلّف وراءه ولدين عالمين ورعين تقيين هما عبد الله وعبد الوهاب، وقد توفيا في الطاعون سنة ١٢٤٧/ ١٨٣١ في البصرة ودفنا بها.

= لا الانتهاء منه. وعند إعادتنا لحساب الحروف، تأكد لنا أن الحلواني قد أخطأ في حساب لفظة (بطيب) إذ إن مجموعها (٢٣) وفي حساب لفظة (الوالي) إذ إن مجموعها هو (٧٨)، وبهذا التصحيح يكون مجموع حروف العنوان كله (١٢٤١)، وهو ما يتوافق وتاريخ البدء بالتأليف فعلاً. وذهب الشيخ محمد بهجة الأثري (مقدمة مختصر مطالع السعود) إلى القول بأن النسخة المخطوطة من مطالع السعود (وهي في مكتبة الأوقاف ببغداد اليوم) ناقصة، وبذا «لا يصح أن تتخذ هذه النسخة وحدها دليلاً على عدم إكمال المؤلف للكتاب) وأنه يجوز «أن يكون ناسخ هذه النسخة قد اعترضه من الأحوال ما حال بينه وبين إتمامها»، وعليه فإنه استبعد أن تكون وفاة المؤلف قد جرت سنة ١٢٤٢هـ، ولا وجه لهذا الرأي، لأن النسخة المشار إليها كاملة في بنائها ومنهجها، انتهى فيها المؤلف عند حوادث السنة المذكورة، ثم أعقب ذلك بفصل عنوانه(فيمن قرأ عليهم الوزير المؤيد بالله القرآن وغيره من العلوم) وآخر (في ذكر إجازات مشايخه في العلوم) ثم أتمها بمقامة أدبية طويلة من إنشائه ونظمه، وترتيب الفصول على هذا النحو لا يدل إلاّ على انتهاء المؤلف من كتابه تماماً. ولقد رجح المرحوم عباس العزاوي (تاريخ الأدب العربي في العراق ٢/ ١٣٦) رواية عبد الله باش أعيان (وهي التي اعتمدناها) «لأنه دوَّن تاريخ الوفاة بالضبط، وهو بصري وأعرف به، ومن حفظ حُجّة على من لم يحفظ».

(١) ذكر نعمان خير الآلوسي في ترجمته الخطية أن وفاته كانت بالبصرة. أقول: لو كان مدفنه هناك، لسجل ذلك المؤرخ البصري الشيخ عبد الله باش أعيان العباسي، وهو الأعلم بمن دُفن في مدينته، ولما حدد مكان وفاته وتاريخها بالدقة التي تدل على معرفته التامة بهما.

منزلته العلمية

فاز عثمان بن سند بتقدير معاصريه واحترامهم، فقربوه وأرضوه، وتهافتوا على الاستفادة من علمه وأدبه، وتجاوزت شهرته العلمية جيله إلى الأجيال التالية، إذ نوّه جميع من ترجم له بوافر علمه، ورجاحة عقله، وحسن أدبه، وعلو خلقه. فقال الشيرواني في كتابه (حديقة الأفراح لإزالة الأتراح): «هو طُرفة الراغب. وبُغية المستفيد الطالب، وجامع سور البيان، ومفسّر آياتها بألطف تِبيان، أفضل من أعْرَب، عن فنون لسان العرب، وهو إذا نثر أعجب، وإذا نظم أطرب، فَوَالْعَصْرِ، إنه لإمام هذا العصر»[1].

ووصفه السيد نُعمان خير الدين الآلوسي بـ«الفاضل العلامة، الكامل الفهامة، فريد قطره، ووحيد عصره» وقال: «كان هذا المُترجَم نسيج وحده في كل فن، مع قوة تحديد وشدة ورع، وعزة نفس)[2].

ووصفه الشيخ عبد الله ضياء الدين باش أعيان العباسي البصري بأنه كان «علامة الزمان، وفريد الدهر والأوان» و«شيخ الكلّ في الكلّ»[3].

وقال السيد محمود شكري الآلوسي «إن هذا الفاضل ممن شاع ذكره، وملأ الأسماع مدحه وشكره، حيث كان من العلماء العارفين، وأفاضل المحدثين،.. وكان له في اللُّغة باع طويل، ليس له في وقته مثيل، حتى قيل إنه كان يحفظ القاموس من الأول إلى الآخر، وذلك من نوادر الوقوع، ولا سيما في الزمن المتأخر»[4].

---

(١) نقله السيد محمود الألوسي في المسك الأذفر ص ١٤٣-١٤٤.

(٢) ترجمة خطية في أول كتاب ابن سند المعنون (شرح الجوهر الفريد) نسخة الأوقاف بغداد.

(٣) أعيان البصرة ص ١٥ و٢٤.

(٤) المسك الأذفر ص ١٤٤.

آثاره

لعثمان بن سند مؤلفات عديدة، أحصاها أحد مترجميه، فذكر أنها بلغت «أربعين مؤلفاً ما بين صغير وكبير»[١] وتكشف عنوانات ما وقفنا عليه، عن سعة في المعرفة، وتنوع في الاهتمامات العلمية والأدبية، حتى قيل إنه «جمع بين العلم والأدب وحسن الخط، وقد قلَّ أن تجتمع هذه الثلاثة في شخص» وأن «له اليد الطولى في العلوم العربية، والفنون الأدبية»[٢].

وأغلب ما ألف فيه ابن سند مؤلفاته، كان قد طُرق من قبلُ في كتبٍ عديدة، أو أنها مجرد شروح أو حواشٍ لمتون معروفة ذائعة الصيت، وعلى الرغم من ذلك فإن حظ مؤلفاته من الذيوع والانتشار كان وافراً، لَفَت نظر معاصريه أنفسهم، فوصفت بأنها «نافعة»[٣]، وأنها «اشتهرت»[٤] و«سارت بها الركبان» وأن كثيراً من مؤلفاته وجد طريقه إلى الحجاز والهند والإحساء والبحرين[٥]. ويمكن أن نعزو أمر إقبال معاصريه على مؤلفاته إلى أمرين أساسيين، أولهما أن جانباً كبيراً من جهوده في التأليف كانت تدور في إطار الكتب التعليمية التي تلقى رواجاً بين الطلبة والشيوخ على حدٍّ سواء، ونظرة إلى قائمة كتبه تدلّنا على حسن اختياراته للموضوعات التي كتب فيها، فهي إما شرح لمَتن معروف يسهل على الطالبين فهمه، وإما نظم لكتاب ييسِّر عليهم حفظه، وهما المحوران اللذان تدور عليها العملية التعليمية في تلك العهود، ولا يتوقف الأمر

---

(١) أعيان البصرة ص ١٦.

(٢) المسك الأذفر ص ١٤٢.

(٣) أعيان البصرة ص ١٦.

(٤) المسك الأذفر ص١٤٢.

(٥) أعيان البصرة ص ١٦.

على اختيار الموضوع فحسب، وإنما على إتقان الكتابة فيه، فقد لاحظ بعض من ترجم للشيخ أن كتبه «غزيرة المادة، وقد أفاد في بعضها فائدة كلية»[1].

والأمر الثاني الذي يفسر انتشار كتبه، وبخاصة الأدبية والتاريخية منها، أنه كتبها بلغة جزلة حاول أن يحاكي فيها أساليب الأدباء والمترسلين في العهود العباسية المتأخرة، من استخدام للسجع، وترادف لفظ، والميل إلى غرائب المعاني، وهي أساليب كانت تلقى إعجاباً في أوساط عصره الأدبية؛ بيد أن ابن سند لم يقف عند إتقانه الكتابة على وفق هذا الأسلوب فحسب، وإنما أغناه بما ضمَّنه من صور بديعة استوحاها من قراءاته الواسعة، ومن حياته الثرّة؛ واستخدامه الألفاظ الحُوشية التي استفادها مما يحفظه من قاموس الفيروز آبادي، لم يكن لإظهار قوة حافظته، أو سعة اطلاعه، فحسب، وإنما لتأكيد الصور الأدبية التي اختارها قريبة من أجواء بادية العرب وبيئتها، تلك البيئة التي طالما عشقها وتأثر بها في حياته، وفي قراءاته لأدبها السابقين، على حد سواء. وكانت الأذواق الأدبية، في عصره، تميل إلى استكناه هذه الأجواء، بما تُذكِّر به من قيم وأعراف اجتماعية مُحبّبة لدى مثقفي المدينة وأدبائها، ويمكننا أن نتلمس هذه الأجواء في أعمال أدباء نالوا شهرة عريضة هم أيضاً، أمثال عبد الله السويدي، وحسين بن علي العُشاري، والبَيْتوشي، وعبد الغني آل جميل، والألوسيين، وغيرهم.

وفيما يأتي بيان بمؤلفاته العلمية والأدبية، مما وقفنا عليه، أو على عنواناته:

أولاً: في الحديث:

١- بَهْجَة النَّظَر في نظم نُخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر. والأصل

---

(١) الدجيلي، لغة العرب ٣/ ١٨٢.

لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (توفي سنة ٨٥٢هـ) وهو في علم مصطلح الحديث، منه نسخة بخط أبي الثناء شهاب الدين محمود الآلوسي تأريخها سنة ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م نقلها عن نسخة بخط المؤلف، في دار المخطوطات ببغداد برقم ٩/٨٧١٦ وتقع في ١٦ صفحة[١].

٢- شرح نخبة الفكر. وهو شرح مُوسَّع، وصفه الآلوسي بأنه «ما عليه من مزيد»[٢].

٣- منظومة في مصطلح الحديث، نظمها سنة ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م، أولها:

الحمد للّه الذي قد أرسلا ... إنعامه وللنبيِّ أرسلا

وآخرها:

ومن يطلب التأريخ عاماً فإنني ... أقول مجيباً إن مِسْكاً ختامها

منها نسخة خطية كتبت سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، في مكتبة الأوقاف المركزية ببغداد، برقم (١٠٣/ ٧٠٧٣ مجاميع)[٣].

ثانياً: في العقائد:

٤- هادي السعيد. وهي منظومة في العقائد، ضمّنها منظومة (جوهرة التوحيد) للشيخ إبراهيم بن اللقاني المالكي المتوفى سنة ١٠٤٠هـ/ ١٦٣٠م، «وزاد عليها من الفرائد ما جعلها كالعقد الفريد»[٤].

---

(١) أسامة النقشبندي وظمياء عباس: مخطوطات الحديث النبوي الشريف وعلومه في دار صدام للمخطوطات ٧٧.

(٢) المسك الأذفر ص ١٤٣.

(٣) عبد الله الجبوري: فهرست المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد ١/ ٧١٠.

(٤) المسك الأذفر ص ١٤٢.

ثالثاً: في الفقه:

٥- أوضح المسالك على مذهب الإمام مالك. نظم فيه كتاب علي ابن خضر العمروسي المتوفى سنة ١١٧٣هـ/ ١٧٦٠م في فقه المالكية. طبع في بومبي سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م[١].

٦- الدرة الثمينة والواضحة المبينة في مذهب عالم المدينة. وهي منظومة في فقه الإمام مالك. ذكر الشيخ محمد بهجة الأثري أن منها نسخة في خزانة كتب العلامة نُعمان الآلوسي[٢]. ولم نقف عليها في الفهرس الذي وضعه هذا العلامة لخزانته كما لا وجود لها في مكتبة الأوقاف ببغداد التي انتقلت إليها تلك الخزانة[٣].

٧- تحفة التحقيق لمعرفة الصديق. في ألغاز الفرائض. مخطوط منه نسخة في المكتبة العباسية في البصرة.

٨- الشذرات الفاخرة في نظم الورقات الناضرة. وهي منظومة في أصول الفقه[٤].

رابعاً: في النحو والصرف:

٧- نظم قواعد الإعراب. والأصل لأبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام النحوي، المتوفى سنة ٧٦٢هـ[٥].

---

(١) المصدر نفسه، وهدية العارفين ١/ ٦٦١ و ١١، Brock, S. ٧٩١ وسركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة ١٣٠٦.

(٢) مقدمة مختصر مطالع السعود، ص (يد).

(٣) عماد عبد السلام رؤوف: فهرست مكاتب بغداد الموقوفة، منشورات مركز إحياء التراث العلمي العربي، ط. رونيو، بغداد ١٩٨٥.

(٤) أشار إليها عبد الرزاق عبد المحسن الصائغ وعبد العزيز عمر العلي: إمارة الزبير بين هجرتين ج٣ (الكويت ١٩٨٨) ص٨٢.

(٥) المسك الأذفر ص ١٤٢ وهدية العارفين ١/ ٦٦١ وأعيان البصرة ص ١٦.

٨- نظم الأزهرية في النحو[١]. والأزهرية شرح مختصر لخالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ لكتاب قواعد الإعراب المتقدم الذي وصفه عبد الله باش أعيان بأنه (يُزْري بالمقامات الحريرية).

٩- نظم مُغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب، في النحو، والأصل لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام النحوي. قال الآلوسي إنه «أتى فيه بالعجيب»[٢] وقال باش أعيان: «هو في بابه عجيب»[٣] ونقل عباس العزاوي عن الحاج محمد العَسّافي أن منه نسخة في الإحساء[٤]. ولم يحدّد مكان وجودها بأكثر من هذا.

١٠- هدية الحيران في نظم عوامل جُرجان. والعوامل في النحو للشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ منه نسخة في خزانة الحاج محمد العسافي[٥].

١١- رسالة في إعراب اثني عشر. ألفها ببغداد سنة ١٢١٤هـ/ ١٧٩١م، نسخة ضمن مجموعة بخطه في المكتبة العباسية في البصرة برقم (هـ- ٢٧)[٦] منها نسخة مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي[٧].

١٢- منظومة في مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة.

١٣- شرح المنظومة السابقة. كانت منه نسخة لدى الشيخ محمد ابن عبد الله العوجان (المتوفى سنة ١٩٢١) في الزبير، وقف عليها الحاج محمد العسافي[٨].

---

(١) المسك الأذفر ص ١٤٢ وأعيان البصرة ص ١٦.

(٢) المسك الأذفر ص ١٤٢.

(٣) أعيان البصرة ص ١٦.

(٤) تأريخ الأدب العربي في العراق ٢/١٣٦.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) علي الخاقاني: مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة ٢/١٠٣.

(٧) ميخائيل عواد: مخطوطات المجمع العلمي العراقي ٣/٣٤٦.

(٨) الصانع والعلي: إمارة الزبير.

١٤- تعليقات على شرح الكافية للرضى الأسترابادي. منه نسخة في كتب المرحوم عباس العزاوي، انتقلت إليه بالشراء من خزانة العلامة محمد الأمين الشنقيطي المتوفى في الزبير سنة ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢[١].

١٥- الغشيان عن مقلة الإنسان. في النحو. نسخة في المكتبة العباسية في البصرة تقع في ٢٤٧ صفحة[٢].

١٦- كشف الزَّبَد عن سِلسال المَدَد. بحث عن العدد، تذكيره وتأنيثه[٣].

١٧- منظومة في العدد. نسخة في المكتبة العباسية في البصرة[٤].

١٨- رسالة في كَسْر همزة (إنَّ) وفتحها، منظومة في ٤٢ بيتاً. نسخة في المكتبة العباسية في البصرة[٥].

خامساً: في البلاغة والعروض:

١٩- جيد العروض. منظومة في علم العروض.

٢٠- الجوهر الفريد على الجيد. وهو شرح على منظومته السابقة. فرغ من تبييضه في ٢٤ ذي القعدة ١٢٣٠هـ/ ١٨١٤م، منه نسخة بخط المؤلف في مكتبة الأوقاف ببغداد برقم (٦١٦٥)[٦].

٢١- منظومة في البلاغة[٧].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه والصفحة.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ميخائيل عواد: مخطوطات المجمع العلمي العراقي ٢/ ١٥٥.

(٦) الجبوري: فهرس ٣/ ١٨٣.

(٧) العزاوي: تاريخ الأدب العربي في العراق ٢/ ١٥٥.

سادساً: في الأدب:

١٨- فكاهة السامر وقُرّة الناظر[١].

١٩- نَسَمات السَّحَر[٢].

٢٠- روضة الفكر

٢١- نيل السعود: نوه به كاظم الدجيلي ونقل منه نماذج من شعره[٣].

سابعاً: في التصوّف:

٢٢- الرسالة في التصوّف. نسخة منها في بانكبور، وأخرى في برلين برقم (١٠١٢٥)[٤].

٢٣- منظومة في إبطال الرابطة وعدم شرعيَّتها. نسخة منها في المكتبة القادرية العامة ببغداد، ضمن مجموع برقم ٦٣٣.

ثامناً: في الردود:

٢٤- الصارم القرضاب. قصيدة يزيد عدد أبياتها على ألفي بيت، ردَّ فيها على قصيدة لدعبل الخزاعي الشاعر الهجّاء (توفي سنة ٢٤٦هـ). منها نسخة في المكتبة العباسية في البصرة تقع في ٤٤ ورقة، وهي ضمن مجموع برقم (ح- ١٤٤)[٥] ومصورة عنها في مكتبة المجمع العلمي العراقي برقم (١٢ عقائد- مذاهب)[٦] وفي المكتبة القادرية العامة

---

(١) المسك الأذفر ص ١٤٣.

(٢) نفسه.

(٣) لغة العرب ٣/ ١٨٥.

(٤) Brock, S. ١١,٧٩١ ولعلها قطعة من (أصفى الموارد) الذي سيأتي.

(٥) علي الخاقاني: مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة ٢/ ١٣٤.

(٦) ميخائيل عواد: مخطوطات المجمع العلمي العراقي ١/ ٨٩.

نسختان، الأولى برقم ٦٣٣ وتقع في ٤٣ ورقة، والأخرى برقم ٦٣٤ وتقع في ٤١ ورقة[١]. ونسخة في مكتبة الأوقاف ببغداد في (٣٤) ورقة، برقم (٢٣١٧٨/١) مجاميع[٢]. وكانت ثمة نسخة في مكتبة الكتبي قاسم الرجب ببغداد، وفي المكتبة الأزهرية بالقاهرة في (٣٤) ورقة، برقم (٥٢٧) أباضة ٧١٢٣[٣]، وفي رامبور برقم ٢٤٣[٤].

تاسعاً: في الحساب:

٢٥- نظم خلاصة الحساب، والأصل لبهاء الدين العاملي

أوله:

نظمتها في مجلس والحال   حالت بها الأحوال والأهوال

لكن طبعي مولع بالنظم   ولع هذا الدهر لي باللَّطم

نسخة منه في مكتبة الحاج محمد العسافي بخط يده، نقلها عن نسخة صحيحة مكتوبة في زمن المؤلف[٥].

٢٦- شرح نظم خلاصة الحساب. في النسخة الخطية المذكورة[٦].

عاشراً: في آداب التعلّم:

٢٧- تفهيم المتفهم شرح تعليم التعلّم. الأصل لبرهان الدين الزرنوجي المتوفى سنة ٦١٠هـ. طبع في قازان سنة ١٨٩٦[٧].

---

(١) عماد عبد السلام رؤوف، الآثار الخطية في المكتبة القادرية ٢/ ٤٨٤.

(٢) الجبوري؛ فهرست المخطوطات العربية.

(٣) عواد: مخطوطات المجمع العلمي العراقي ٣/ ١٠٩.

(٤) الصانع والعلي: إمارة الزبير ٨٢.

(٥) عباس العزاوي: تأريخ علم الفلك في العراق ٢٦٤- ٢٦٥.

(٦) المصدر نفسه ٢٦٥.

(٧) معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ١٣٠٦.

حادي عشر: في التاريخ والتراجم:

٢٨- مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود. أرّخ فيه للعراق من سنة ١١٨٨ إلى سنة ١٢٤٢هـ/ ١٧٧٤- ١٨٢٦م. وسيأتي الكلام عليه فيما يأتي، منه نسخة خطية قديمة، تخلو من تاريخ نسخها، وهي ترقى- في تقديرنا- إلى زمن المؤلف، أو إلى زمن قريب منه، ونرجح أن هذه النسخة هي التي قدَّمها المؤلف إلى داود باشا، فهي نسخة خزائنية، كتبت باعتناء ظاهر. وكانت هذه النسخة في خزانة السيد نعمان خير الدين الآلوسي (المتوفى سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م) الكائنة في المدرسة المرجانية ببغداد، ثم انتقلت كغيرها من محتويات هذه الخزانة النفيسة إلى مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، وهي اليوم فيها برقم (٥٨٤٠)، وتقع هذه النسخة في ٣٠٨ أوراق، بمقياس ٢٢×١٤سم، وخطها نسخ واضح، متقن، مضبوط بالشكل، وعن هذه النسخة الخطية، نسخ أخرى نقلت عنها، هي:

نسخة في مكتبة المتحف العراقي (دار المخطوطات ببغداد) كتبها عبد الرزاق محمد فليح البغدادي سنة ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، وتقع في (٣٥٨) ورقة، وهي برقم ١٢٥٩٨.

نسخة أخرى في مكتبة المتحف العراقي، تاريخها سنة ١٩٤٣ كتبها إبراهيم بن عبد الغني الدروبي، في (٣٩٥) ورقة، وهي برقم (٢٣٣).

نسخة في مكتبة مدرسة يحيى الجليلي في الموصل، بخط الدروبي أيضاً، مسجلة في سجل الحيازة في مكتبة المتحف تحت العدد (٣٨٤٧٧).

نسخة في دير الآباء الكرمليين ببغداد، منقولة عن نسخة المتحف العراقي ذات العدد (٢٣٣)، وهي بعدد (٤٤).

نسخة لدى الأب روبرت بيولي (وكيل رئيس الآباء الكرمليين ببغداد)، مسجلة في سجل الحيازة تحت العدد (١٠٦٥٠).

نسخة في مكتبة السيد هاشم الآلوسي، وقد آلت أخيراً إلى مكتبة المتحف العراقي.

نسخة في برلين تحت العدد Qu.1338

٢٩- سبائك العَسْجَد في أخبار أحمد نجل رِزق الأسعد. ترجم فيه الشيخ أحمد بن رزق الأسعد أحد أعيان الكويت المعاصرين له، ونحو أربعين عالماً وأديباً ووجيهاً من مشايخ الزبارة (قرب الإحساء) والبحرين والكويت ونجد والعراق ممن اتصل بأحمد المذكور بوجه من الوجوه، وقد أثنى على مترجميه، وذكر مزاياهم، وما اشتهروا به من علم وفضل، كما ذكر مواطنهم، وسني ولاداتهم- حيثما توفرت له مثل تلك المعلومات- ووفيات بعضهم. ومن الواضح أن معرفته بأولئك الرجال كانت شخصية، فهُم من معاصريه، وجميعهم عاش في أماكن أقام بها أو زارها، ومن هنا تأتي أهمية ما سجَّله عنهم من معلومات وانطباعات، وعبارات الكتاب مسجوعة كلها، تتخلَّلها أشعار كثيرة. منه في مكتبة المتحف العراقي (دار المخطوطات فيما بعد) نسخة بخط صديق للمؤلف، في ٧١ صفحة، برقم (٦٣٠٩) وثانية برقم (١١٢٠٢) وثالثة برقم (٩٦٩٢) وفي المكتبة القادرية ضمن مجموعة الأوراق ١- ٢٣ برقم (١٤٨١) وفي برلين برقم ١٠١٥٣ وفي المتحف البريطاني برقم Or 7565، وطبع الكتاب في بمبي بالهند سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م وسنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م[١]. وقد حققناه، وأعددناه للطبع.

٣٠- أصفى الموارد من سلسال أحوال الإمام خالد. وهو في سيرة الشيخ خالد النقشبندي، وترجمة أساتذته وتلامذته ومريديه وخلفائه حسب ما اتصل به من أحوالهم، وعلى نفس طريقته وأسلوبه في كتابه

---

(١) عماد عبد السلام رؤوف: التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني، بغداد ١٩٨٣، ١٧٤.

(سبائك العسجد). وقد بلغ عدد من ترجم لهم، في هذا الكتاب، نحو ثلاثين رجلاً من القضاة والفقهاء والمُحدِّثين والأدباء والشعراء. فرغ من تأليفه سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م. منه في مكتبة المتحف العراقي:

أ- نسخة بخط المؤلف.

ب- نسخة كتبها موسى البندنيجي سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م برقم(٩٦٩٢).

جـ- نسخة كتبت سنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م برقم (١١٢٠٢).

وفي مكتبة الأوقاف ببغداد كتبت سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م برقم (٩٦٥) وفي المدينة المنورة برقم (٢٣٢ تاريخ) وفي برلين برقم (١٠١٥٤). وطبع الكتاب في المطبعة العلمية بالقاهرة سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٥م ويقع ١٢٠ صفحة كبيرة[1].

٣١- الغُرَر في وجوه القرن الثالث عشر. نحا فيه مَنْحَى سلافة العصر وقد أشار إليه في (أصفى الموارد)، وسمّاه إسماعيل باشا البغدادي (الغُرر في وجوه القرنين الثاني عشر والثالث عشر)[2].

---

(١) رؤوف: التاريخ والمؤرخون ١٧٤.

(٢) هدية العارفين ٢/١٤٥.

شعره

كان عثمان بن سند شاعراً بالسَّليقة، يجري الشعر على لسانه دونما عناء أو تكلُّف منه، وقد ذَكَر هو أن طبعه «مُولع بالنظم»[1] وقد استفاد من موهبته هذه في نظم العديد من المتون العلمية تيسيراً لحفظها، فحَوَّل بذلك كتباً كاملة، في الفقه والعقائد والنحو والصرف والبلاغة إلى منظومات مُطَوّلة، كما ألف كتباً أخرى نظماً، والناظر إلى قائمة مؤلفاته يجد أن معظمها داخل في نطاق النظم التعليمي الذي كان رائجاً في أوساط الطلبة والمدرِّسين في ذلك العهد.

بيد أن لابن سند، فضلاً عن هذا النوع من النظم، شعراً كثيراً أودعه مؤلفاته الأدبية والتاريخية، حتى زاد- أحياناً- على نصف بعضها، ومعظم هذا الشعر مما قاله في مدح مُترجميه، أو الثناء عليهم، ومع ذلك، ففيه من رقة المعاني، وعذوبة الألفاظ، ما يكاد يُنسي سامعه غرضه المذكور، يقول:

لستُ أصغي للائمٍ لامَ في الشعر ففي الشعر من ذكائيَ بحرُ
لم يَشْفِنِي من الدُّنا مثل شعرٍ دَقَّ معنًى إذ رقَّ مِنّيَ فكرُ

وليس شعره في أولئك الممدوحين، بالضرورة، شعر تكسّب واستعطاء، فإننا وجدناه يَمْدَح بأحسن قصائده من لم يُعرَف بعطاء، بل بعلم وأدب وفضل، وكثير من ممدوحيه لم يوصف بوفرة المال، أو كثرة الجاه، بل منهم من كان معزولاً عن منصبه[2].

على أن هذا لا ينفي أنه مدح عدداً من الولاة والمتسلِّمين بجملة من أطول قصائده، منهم عبد الله أغا متسلِّم البصرة (١٢٠٨- ١٢١٦هـ/

---

(١) من مطلع منظومته لخلاصة الحساب للعاملي نقلاً عن العزاوي: تاريخ علم الفلك في العراق ٢٦٤.

(٢) انظر أصفى الموارد ٧٠.

١٧٩٣- ١٨٠١م)[١]. وسعيد باشا والي بغداد (١٢٢٨- ١٢٣٢هـ/ ١٨١٣- ١٨١٦م)[٢]. ولا شك أن أكثرهم حظًّا من شعره الوالي داود باشا، ففي مطالع السعود جملة كبيرة من هذا الشعر، لكن ليس كل الشعر الذي أودعه في مطالع السعود هو مما أنشده على مسامع داود في مناسبات محددة، وإنما أغلبه مما أنشأه في أثناء تأليفه الكتاب، ليزَيِّنه به، فالمدة التي ألف فيها هذا كانت أقصر من أن تُنشَد فيها كل تلك القصائد.

ومن المؤسف أننا لم نقف على ديوان لهذا الشعر، وأغلب الظَّن أنه لم يَجمع شعره في ديوان أصلاً. يقول باش أعيان: «كان يكتب ما ينظمه من الشعر في كتبه التي يملكها، ولم يدوِّنها في ديوان مخصوص، ولهذا كانت مُفرَّقة غير مجموعة»[٣].

---

(١) مجموعة خطية في دار المخطوطات ببغداد برقم (١٠٢٨٥) ومجموعة خطية في مكتبة باش أعيان في البصرة برقم (هـ- ٢٧) منها مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي برقم (٢٩ مجاميع).

(٢) مجموع شعر في دار المخطوطات برقم (٣٢٧٥٩) وتنظر قصائده في المجموع الموجود في المكتبة نفسها برقم (٣٣٠٥٠) وفيها ما قيل في أغراض مختلفة.

(٣) أعيان البصرة ١٦.

منهجه في كتابة التاريخ

استعرض ابن سند في مقدمة (مطالع السعود) مناهج مؤرِّخي عصره في مجال كتابه السير والتراجم، فإذا بها تنحصر في ترجمة بعضهم «لنفسه وأبناء عصره»، وفي اقتصار البعض الآخر على الترجمة لـ «غُرر وجه عصره»، بينما عُني فريق ثالث «بمعجم شيوخه فقط»[1]؛ وليس من العسير أن نُميِّز في هذه المناهج سمات مدرستين مستقلتين، حتى ذلك العصر، في مجال الكتابة التاريخية، ومنها كتابة السير والتراجم بوجه خاصّ، وهما مدرسة الأدباء، ومدرسة العلماء. فبينما اهتمّ أتباع المدرسة الأولى بالترجمة للأدباء والشعراء من معاصريهم ، ومن مواطنيهم غالباً، فإن أتباع المدرسة الثانية كانوا يُعنون بتسجيل أسماء شيوخهم، والترجمة لهم، على هيئة (معاجم) خاصة تصلهم بسلاسل العلماء السابقين، وتؤكد منزلتهم العلمية في الأخذ عن أكبر عدد من العلماء والمشايخ. ومن ناحية أخرى فإنه كان لكلّ من هاتين المدرستين أسلوبها أيضاً، فبينما عُنيت مدرسة الأدباء، بالعبارة المسجوعة، ووفرة النماذج الأدبية للمترجَمين، مالت مدرسة العلماء إلى إيجاز العبارة، والتأكيد على أسماء الكتب وتسلسل الإجازات.

فهل كان في طرائق هاتين المدرستين وأساليبها ما يصلح لأن يتخذه ابن سند سبيلاً لتحقيق وعده لداود باشا بأن يكتب كتاباً «يتضمن أوصافه السنية» على حدِّ تعبيره؟

وفي الواقع فإنه استفاد إلى حدٍّ كبير من تقاليد المدرستين- على ما سنذكر- إلاّ أنه لم يُلزم نفسه بمناهجهما وأساليبهما، ولم يكن ذلك إلاّ لإدراكه أن داود لم يكن مجرَّد أديب، ليستعرض مراحل حياته الأدبية، ويقتبس نماذج من نثره أو نظمه، وما قاله المُعجَبون بأدبه، كما أنه لم

(١) مطالع السعود ص ٥٣.

يكن عالماً وحسب، ليقتصر على ذكر شيوخه وإجازته العلمية ومؤلفاته، وإنّما كان والياً حكم قطْراً شاسعاً لمدة تقرب من خمسة عشر عاماً، شهد هذا القطر خلالها حوادث هامة، وتطوّرات جِسام، من غزو أجنبي، وانتفاضات قبلية، وفتن متنوعة، ونشاطات ثقافية، ومحاولات استقلالية، وأزمات اقتصادية.. الخ، ولا ريب في أن أيًا من مناهج المدرستين، التي استعرضها، لم تكن قادرة على استيعاب هذا كله، ومن هنا كان لا بد لابن سند أن يجد بنفسه معالم منهج جديد يستجيب للغاية التي أراد، فيكتب سيرة داود باشا على ما وعد به، وفي الوقت نفسه، يؤرخ للعراق في حقبة مهمة من تاريخه؛ وهو ما يعني خروجه من نطاق كتابة السيرة الأدبية والعلمية، إلى مجال السيرة السياسية، بما تمثله من آفاق رحبة ورصد لمختلف أوجه الحياة وتفاعلاتها في حقبة زمنية محددة.

ولقد اتخذ ابن سند من سيرة داود إطاراً لعمله، بينما كان مضمون هذا العمل هو سيرة الشعب نفسه، بِبَدوه وحَضَره، ومثقّفيه وعامته، وإذا ضربنا صفحاً عن العبارات والأشعار التي ساقها في مديح داود، فإنا لا نجد في الكتاب إلاّ القليل مما يخص داود نفسه. صحيح أنه بدأ تاريخه بالسنة التي يفترض أن تكون قد شهدت ولادة هذا الوالي، وهي سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م، إلا أنه لا أثر له في كل ما كتب من حوادث وتفاصيل حتى توليه الحكم فعلاً سنة ١٢٣٢هـ/١٨١٦م، ومعنى هذا أن ٤٤ سنة مما يغطي أحداثه الكتاب، لا تعلّق لها بداود من قريب أو بعيد، بينما لا تتجاوز المدة التي أرّخ لها من حكمه غير عشر سنين فحسب، أي الحقبة الزمنية التي عُني ابن سند بتسجيل أخبارها في كتابه.

ومع أن ترتيب المواد التاريخية على وفق تعاقب الولاة كان أمراً له تقاليده، بل وسوابقه القريبة من عهد المؤلف، إلاّ أن ابن سند لم يشأ أن يتخذ من هذه الطريقة منهجاً له، فهو يدرك أن تأليف كتابه، كان بطلبٍ

مباشرٍ من داود، والمفروض أن يحقق شيئاً من عنوانه، بينما لا يقدم اتخاذها أي مبرِّر لتسجيل أخبار حوادث جَرَت قبل توليه منصبه بأكثر من أربعين عاماً، وسيضطر- إن اختار كتابة تاريخ كل هذه الحقبة- أن يقسمها إلى عشر قِطَع بحسب عدد الولاة والذين تعاقبوا على الحكم في أثنائها، وهو ما سيؤدي إلى خروج الكتاب عن غايته الظاهرة والمُعلَنة في عنوانه، كما سيفقد المؤلف المرونة في تسجيل كثير من الحوادث التي لا تعلُّق لها بأولئك الولاة أصلاً. وهكذا وجد ابن سند في ترتيب موادّه على السنين، على وفق الطريقة الحولية، ذات التقاليد المكينة في كتابة التاريخ العربي الإسلامي، هو المنهج الأفضل، فيجمع أخباراً يغلب عليها التنوع الشديد من ناحية، وفي عدم تبريزه أسماء ولاة سبقوا ولاية داود من ناحية أخرى. ولم يتجاوز هذه الطريقة إلاّ عندما اضطره تدافع الأحداث نفسها، وتعاقب الولاة السريع، في مدينتين، هما بغداد والبصرة، خضعتا لظروف مختلفة، إلى الالتزام- إلى حد ما- بالمكان، لا الزمان، بوصفه الوحدة الموضوعية التي يمكن على أساسها ترتيب أخباره. وعلى أية حال فإن ذلك لم يتجاوز منه تاريخ ثلاث سنين فحسب (١١٨٨- ١١٩١هـ/ ١٧٧٤- ١٧٧٧م) وهي السنين التي شهدت حَدَثَين مهمَّين متزامنين، فتنة عجم محمد في بغداد ومحاولته الوصول إلى السلطة فيها، ومحاصرة الإيرانيين البصرة ثم احتلالهم إياها، فكان أن اضطر إلى تجاوز نطاق السنة الواحدة، ليتناول حوادث كل مدينة بوصفها كلاًّ لا يمكن تجزئته.

وعلى الرغم من إلزام ابن سند نفسه باتباع تقاليد طريقة الحوليات بشكل عام، فإنه لم يستطع التحرّر من تأثير مدرستي التراجم الأدبية، والعلمية، ويمكننا أن نتلمس أثر المدرسة الأولى واضحاً في الأسلوب الذي اتخذه، وهو أسلوب أدبي يلتزم السجع، وترادف الألفاظ، والإطناب، وإيراد الشعر بكثرة، حتى لكأنّ قارئه يحسّ أنه يقرأ مقامة

أدبية لا كتاب تاريخ، وبالفعل فإنه ختم الكتاب بمقامة طويلة حاكى في أغراضها، وأسلوبها، كُتّاب المقامات القدماء.

ومن جهة أخرى فإن أثر مدرسة العلماء يبدو واضحاً في الترجمة للعلماء، ومعظمهم من المُحدِّثين، في ثنايا الكتاب، وبخاصة في القسم الأخير منه، حيث أطلق ابن سند قلمه في اقتباس نصوص مطولة من الإجازات العلمية لعدد من العلماء، وفيها من أسماء المشايخ وعناوين الكتب، ما جعلها أقرب إلى (أثبات) العلماء، و(مسانيد) المُحدِّثين.

أرَّخ عثمان بن سند لحقبة مهمة، وحافلة بالأحداث الجسام، من تاريخ العراق الحديث، بل وتناول، في ضمن ذلك، أخبار أقطار مجاورة، وحدّد علاقات جمّة، لم نكن لنعلم بتفاصيل كثير منها لولاه. وكانت نظرته شاملة لجوانب الحياة المتنوعة، والمتدفقة، في العراق في ذلك العصر، ففي الجانب السياسي حفل الكتاب بمعلومات مهمة عن عهود أحد عشر والياً تعاقبوا على حكم بغداد والبصرة وأعمالها خلال أكثر من نصف قرن من الزمن، هم على التوالي عمر باشا (١١٧٧-١١٨٩/ ١٧٦٣- ١٧٧٥م) وأمين باشا الجليلي (١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م) ومصطفى باشا الاسبيناقجي (١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م) وعبدي باشا (١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م) وعبد الله باشا الكهية (١١٩٠- ١١٩٢هـ/ ١٧٧٦- ١٧٧٨م) وحسن باشا (١١٩٢- ١١٩٤هـ/ ١٧٧٨- ١٧٨٠م) وسليمان باشا الكبير (١١٩٤- ١٢١٧هـ/ ١٧٨٠- ١٨٠٢م) وحافظ علي باشا (١٢١٧-١٢٢٢هـ/ ١٨٠٢- ١٨٠٧م) وسليمان باشا الصغير (١٢٢٢-١٢٢٥/ ١٨٠٧- ١٨١٠م) وعبد الله باشا (١٢٢٥- ١٢٢٨هـ/ ١٨١٠- ١٨١٣م) وسعيد باشا (١٢٢٨-١٢٣٢هـ/ ١٨١٣- ١٨١٦م) وأخيراً داود باشا (من ١٢٣٢ وحتى السنة العاشرة من حكمه وهي ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م)، فتطرَّق إلى علاقاتهم السياسية بالدولة العثمانية، وبالدول والأقطار المجاورة، وطبيعة صلاتهم بالحكّام والأمراء المحليّين في نواحي العراق آنذاك،

وبخاصة الجليليين في الموصل، والبابانيين في شهرزور، والزعامات القبلية القوية في بوادي العراق، مثل آل شبيب، وهم آل السعدون، أمراء المنتفق، وآل مُطْلَق أمراء شَمَّر، وآل الشاوي أمراء العُبَيد، وغيرهم؛ كما تتبَّع طرق وصولهم إلى السلطة وعزلهم عنها، وما تعرض إليه العراق، في أثناء حكمهم، من أخطار خارجية، وبخاصة غزو الإيرانيين في عهد كريم خان الزند مدينة البصرة، وما فعلوه فيها من أفاعيل، ودور قبائل المُنْتَفِق العربية في التصدي لهم، ودحرهم في معركتين فاصلتين، وغزو قوات الوهابيين بعض مدن العراق الغربية، وطبيعة سياسة الولاة تجاهها، وأخبار الحملات العسكرية التي جهزوها لغزو الوهابيين في نجد، والمفاوضات السياسية التي دارت بين الجانبين، ودور قبائل المنتفق في ذلك، كما تطرّق أيضاً إلى حروب محمد علي في جزيرة العرب، وقضائه على زعامة الوهابيين فيها.

ولا بد لنا هنا أن نشير إلى أن ابن سند انتقد من الحركة الوهابية[١] ما أحدثته من تداعيات سياسية واجتماعية عميقة في الإحساء والعراق، وكلاهما كان وطنه ومرتع صباه وشبابه، فلقد ترك الإحساء وهي تتعرض لغزوات الوهابيين، وجاء إلى البصرة ليجدها تتعرض، ومناطق أخرى، إلى الغزوات نفسها، ولاحظ كيف أدى ذلك كله إلى بث حالة من الاضطراب الشديد بين زعامات القبائل العربية المستقرّة على حوافي العراق الغربية ومدنه، وبعضها كانت تربطه بها صداقات وطيدة، وزاد اغتيال أحد أتباع الوهابيين للشيخ ثُوَيْني زعيم قبائل المنتفق من ألمه

---

(١) حول موقف ابن سند من الحركة الوهابية، بجانبيها الفكري والعسكري، ينظر عبد العزيز سليمان نوار: رؤية بعض كبار مؤرخي القرن الثالث عشر الهجري لشبه الجزيرة العربية وأحداثها، المنشور ضمن أعمال الندوة العالمية الأولى التي عقدت بجامعة الرياض في جمادى الأولى ١٣٩٧هـ (نيسان١٩٧٧) والمعنونة (مصادر تاريخ الجزيرة العربية) (ج١، مطبعة جامعة الرياض، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩، ص٢٥٣- ٢٧٧).

وحنقه، فاندفع في مشاعره ليهاجم قَتَلَته، ومن أحدثوا في مجتمعه الساكن كل تلك الجَلَبَة والعنف، ومن هنا فإنه لم يشأ أن يخفي تعاطفه الشديد مع القوات المصرية في عملياتها العسكرية في نجد، حين أرَّخ، بتفصيل، للانتصارات المصرية في تلك المناطق مستنداً في ذلك إلى شهود العيان، وأشاد بقيادة إبراهيم باشا، وببسالة الجنود المصريين وصبرهم على مكاره الحرب، ووصف العمليات العسكرية للقوات المصرية في قرى نجد وفيافيها، واستيلائها على قرى عنيزة وبريدة والقصيم والشقراء، وحصارها الدرعية ثم الاستيلاء عليها وتدميرها، وسجَّل، بدقة، بعض ما دار بين إبراهيم باشا وقادة الوهابيين من رسائل وحوارات[1].

أما في الجانب الاجتماعي، فإنه قدَّم، من خلال الحوادث التي ساقها، تفاصيل جمَّة، وفريدة، عن التركيب الاجتماعي القبلي في العراق، ومدى تأثر هذا التركيب بالهجرات القبلية التي شهدها العراق في أواخر القرن الثاني عشر للهجرة (١٨م) والعلاقات بين القبائل القديمة، وتلك التي نزحت في خلال هذه الحقبة، وطبيعة الوشائج التي كانت تربطها بالمدينة العراقية التي أخذت تشهد تطوّراً ونموًّا في الوقت نفسه. ومحاولات بعض الزعامات القبلية القوية الاستقلال عن السلطة المركزية العثمانية، وإقامتها نوعاً من السلطة المحلية، فكشفت عن مدى ما بلغته تلك الزعامات من وعي وطني جديد. كما أنه أتى بفصول، لم تُعرَف معلوماتها من قبل، عن تواريخ قبائل عديدة، تضمّنت أسماء زعمائها، ومواطنها، ووقائعها المشهورة، وهو أمر تميّز به ابن سند عن أغلب المؤرّخين السابقين التي كانت نظرتهم، في الأعم، قاصرة على أحداث مدنهم، لا تمتد إلى خارجها من بوادٍ ونواحٍ إلاّ نادراً.

---

(١) ينظر (مصر في كتابات المؤرخين العراقيين في العصر العثماني) في هذا الكتاب.

وليس الجانب الثقافي بأقلَّ أهمية في الكتاب من جوانبه الأخرى، فلقد تَرجَم فيه لعدد من العلماء الذين نبغوا في عهده، وسجّل شيئاً من إجازاتهم العلمية، ومنها تظهر منزلتهم في الحياة الثقافية، وصلاتهم بزملائهم من علماء الأقطار العربية الأخرى، ويوضِّح أسانيدهم في رواية الكتب والرسائل عن مؤلفيها، وما يتصل بذلك من أمور.

وفضلاً عن ذلك كله، فإن في الكتاب فوائد عدة، مثل إيراده أسماء مواضع مختلفة في العراق والإحساء ونجد، وعناوين وظائف كانت معروفة في عهده، وأسماء أشخاص تولوا تلك الوظائف، ومصطلحات إدارية وعسكرية عديدة.

مصادر تأريخه

بدأ ابن سند بتأليف تأريخه هذا في ذي الحجة من سنة ١٢٤١هـ/ تموز ١٨٢٥م، وتوقّف عن تسجيل أخباره في صفر من السنة التالية، أي في أيلول من العام نفسه. ومعنى هذا أن تأليفه استغرق مدة قصيرة للغاية لا تتجاوز الثلاثة شهور عدًّا، وهو أمر يدعو إلى التساؤل حول طبيعة ما توفّر لديه- خلال تلك المدة- من مصادر تأريخية استعان بها في تدوين أخبار حقبة جاوزت النصف قرن من الزمن. ويمكننا، في معرض الإجابة على هذا التساؤل، أن نقسم مصادره على النحو الآتي:

١- تسجيلات سابقة:

يُفهم مما أورده ابن سند نفسه، أنه سبق له تدوين ما كان يصل إلى علمه من أخبار، وأن مصادره في تلك الأخبار هو ما كان يتلقَّفُه «من ألسنة العوامّ»[١]، لذا فإنه لم يكن يراها كافية لعمل علمي كالذي اضطلع به فيما بعد. ولا يُقلل ذلك من الجهد الذي بذله في جمع مادته الخبرية، وهو جهد استغرق- فيما يبدو- سنوات عدة، وعلى الرغم من أنه يصف ما جمعه بأنه (ورقات) فإن لنا أن نفهم مما ذكره هو في موضع آخر[٢] أن هذه الورقات كانت تؤلّف مسودة كبيرة، وأنها كانت تكفي، إذا ما بيِّضت[٣] أو جدِّدت[٤] أن تشكل كتاباً كبيراً. وليس من الواضح الغاية التي توخّاها ابن سند من تسجيله تلك الأخبار في حينها، أهي لكتابة (مطالع السعود) بذاته، أم لغرض كتابة تأريخ عام للعراق، وأيًّا كان الأمر، فإن ابن سند اصطحب معه مسوداته إلى بغداد، حيث استفاد منها في تأليف (مطالع السعود).

---

(١) مطالع السعود ص ٦٧.

(٢) نفسه ص٧١.

(٣) نفسه ص ٧٦.

(٤) نفسه ص ٦٥.

ومن المؤسف أننا لا نعلم طبيعة مدوّناته تلك، والموضوعات التي عُنيت بتدوينها. وأسماء الرواة الذين اعتمد رواياتهم، إلا أننا نرجح كونها اختصت بتسجيل أخبار البصرة وأعمالها والإحساء أكثر من المدن العراقية الأخرى، نظراً لإقامته آنذاك في البصرة، حيث لا تصل الأخبار إلا عن طريق الموظفين والتجار، وهي مصادر لا تكفي لتكوين صورة مستوعبة لما يجري خارج ذلك النطاق. وهذا ما يفسِّر وفرة المعلومات في الكتاب عن حوادث البصرة والزبير والإحساء، والقسم الجنوبي من العراق بوجه عامّ، ودقة التفاصيل التاريخية عن أخبار القبائل وتحركاتها في تلك المناطق، في حين لا نجد مثلها، تفصيلاً ووفرة، في أخبار المناطق الأخرى.

٢- روايات الشهود:

استند ابن سند في جانب من معلوماته على شهادة شهود العيان الذين عاشوا ما وصفه من أحداث، إلاّ أنه لم يُصرِّح بأسمائهم إلاّ في أحوال نادرة، فقال عند حديثه عن موقف علماء الموصل من دعاة الصوفية «أخبرني به الثقة السيد محمد بن محمد الصابوني»، و«أخبرني به صاحبنا الصابوني»[١]، ونسب رواية في تقويم ثقافة والي بغداد سليمان باشا الصغير إلى (محمد أمين مفتي الحلة). ويلاحظ أن الأخير كان من فئة العلماء، ونظن أن أولهما كان كذلك أيضاً، فإن طبيعة الخبر الذي نقله عنه تؤكد ذلك.

وفيما عدا ذلك، فإنه لم يكن يصرح بأسماء من نقل عنهم، وإن كنا موقنين بأنه اعتمد شهود عيان عديدين، والإشارات المتفرقة في كتابه تنوه بذلك، وتؤكده، كقوله: «بلغني ممن رآه»، و«ما شاع وذاع خبره على الألسنة»، و«بلغني عن ثقات»، و«ذكر لي من حضر الوقعة وشاهدها».

---

(١) مطالع السعود ص٢٦٧.

٣- الوثائق الرسمية:

أتيحت لابن سند فرصة طيّبة للاطلاع على بعض الوثائق الرسمية والإفادة منها في كتابة تأريخه، وقد كشف هو عن تقديره لأهمية هذا المصدر حينما أورد نصوص ثلاث وثائق رسمية بالغة الأهمية كانت قد تبودلت سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٨م بين علي الكتخدا، قائد الحملة العسكرية العراقية إلى نجد، وبين الأمير سعود بن عبد العزيز[١]، إلاَّ أننا لا نعلم ما إذا كان قد اطلع على وثائق غيرها، إذ ليس في الكتاب نصوص، أو اقتباسات أخرى. وليس ببعيد أنه اطلع على بعض الوثائق، إلا أنه اكتفى بصياغة مضامينها وفق أسلوبه الأدبي، والإفادة من ذلك في كتابة تأريخه، دون إيراد شيء من نصوصها.

٤- المؤرخون الآخرون

اعتمد ابن سند في كتابة جانب من أخبار تأريخه على مؤلفات من سبقه، أو عاصره من المؤرخين، ولكننا لا نعلم أسماء من اعتمدهم من هؤلاء، وقد وجدنا ثمة تشابهاً ملحوظاً بين ما أورده من أخبار بغداد والبصرة في السنوات ١١٨٨ و١١٩١هـ، وما سجّله المؤرخ البغدادي عبد الرحمن بن عبد الله السويدي (المتوفى سنة ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م) في كتابه الذي دوَّن فيه أخبار تلك السنين[٢]، مما دلّنا على إفادته منه، وإن لم يصرِّح بذلك.

والتاريخ الوحيد الذي صرَّح، في مواضع عدة، بأخذه منه، هو ما نَسَبه إلى من سمَّاه (المؤرخ التركي) يريد به الشيخ رسول حاوي الكركوكلي (المتوفى سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م) في كتابه (دوحة الوزراء في

---

(١) مطالع السعود ص ٢٢٩.

(٢) تأريخ حوادث بغداد والبصرة، بتحقيقنا، بغداد ط١، ١٩٧٨و ط٢ ١٩٨٨م.

تأريخ وقائع بغداد الزوراء)، وقد ألفه بطلب من داود باشا أيضاً، ويظهر أن تأليفه هذا الكتاب باللُّغة التركية، هو الذي دفع ابن سند إلى أن يدعوه بالمؤرخ التركي. ومن المعقول أنه التقى به خلال زيارتيه الأخيرتين إلى بغداد، فقد كان الكركوكلي أديباً اشتغل موظفاً في بعض دوائر السراي المهمة، وكان- بحكم تأليفه تأريخه الذي يغطي جانباً من عهد داود، مُقرَّباً من هذا الوالي، ولم نعلم سبباً يدعو ابن سند إلى إغفاله ذكر اسمه، والاكتفاء بتلك الإشارة إليه، إلاَّ أن تكون ثمة جفوة بين المؤرخين المتعاصرين. وفي الواقع فإن ابن سند انتقد الكركوكلي في غير موضع من كتابه، فحينما تحدث عن سبب فشل حملة علي الكتخدا إلى نجد، لم يفته أن يعرض بتفسير ذلك المؤرخ بقوله «وأما ما ذكره المؤرخ التركي من أن العسكر أصابه ضرر من قلة العَلَف والزاد فلا أصل له»[1]. وعندما نقل رأيه في تعليل ما أصاب العنزيين من غرم على يد علي الكتخدا، قال «هكذا نقله المؤرخ التركي، والذي أحفظه، أنهم- أعني العنزيين- خُدِعوا فجرى عليهم ما جرى مما ذكره»[2]. وعلى أية حال فإن أكثر ما استقاه منه يتعلق بأخبار ولاية بغداد قبل تولي داود الحكم، ويبدو أن ابن سند كان مضطراً إلى الأخذ منه، لأنه لم يكن قريباً من هذا الحكم في الحقبة المذكورة كي يستطيع تسجيل أخبار الولاية بنفسه. أما ما خلا ذلك، وبخاصة أخبار القبائل، وما كان يجري في الإحساء ونجد وبوادي العراق الجنوبية، فإن شخصية ابن سند العلمية تبدو أكثر استقلالاً ومعلوماته أوفر دقة وتفصيلاً.

---

(١) نفسه ص ٢٣٠.

(٢) نفسه ص٢٣٢.

وعلى الرغم مما احتجنه تاريخ ابن سند من معلومات مهمة عن تاريخ العراق وما يجاوره من أقطار، فإن هذه المعلومات ظلّت بعيدة عن متناول الباحثين، إلى أن قام عالم حجازي من أهل المدينة المنورة، كان على صلة بداود باشا في أثناء تولي الأخير مشيخة الحرم المدني، باختصار مطالع السعود سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، ثم طبعه في بومباي بالهند، على الحجر، بخط عبد الغني الشيخ محمد الخطيب، سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م، ولما كانت تلك الطبعة «فقدت نسخها من الأيدي وأصبحت في ندرتها كالكتب المخطوطة»[1] فقد عُني السيد محب الدين الخطيب، صاحب المطبعة السلفية ومكتبتها في القاهرة، بإعادة نشر المختصر، على الحروف، في مطبعته المذكورة سنة ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م، فجاء في ١٧٦ صفحة من القطع الصغير، ولقد أضاف إلى هذه الطبعة ترجمة موجزة لعثمان بن سند كان الشيخ محمد بهجت الأثري قد نشرها في مجلة العالم الإسلامي البغدادية، وأخرى لأمين بن حسن الحلواني مختصر الكتاب، بقلم الخطيب نفسه، وذيّله بفهارس لمواد الكتاب وأعلامه ومواقعه.

ومنذ ذلك الحين، وكتاب الشيخ أمين الحلواني يجد طريقه إلى كتب الباحثين في تاريخ العراق ودراساتهم بوصفه يمثل (مطالع السعود) تمثيلاً صادقاً وكاملاً، وربما شجّعهم على ذلك ما صرَّح به الحلواني في مقدمته للمختصر إذ قال «اختصرته، وذكرت الوقائع التاريخية فقط، وحذفت الأشعار والمدائح والنثر الطوال، ولم أخلّ بشيء من وقائعه التاريخية»[2]، فهل كان عمل الحلواني وافياً ، ومعبّراً عن الأصل، إلى هذا الحد؟

---

(١) خمسة وخمسون عاماً من تاريخ العراق، وهو مختصر كتاب مطالع السعود، القاهرة ١٣٧١هـ، مقدمة ناشره، ص (كا).

(٢) المصدر نفسه، مقدمة المختصر ص ٦.

لتوضيح هذا الأمر، يحسن بنا أن نشير إلى الأمور الآتية:

١- إنّ حذْف الحلواني لجميع ما تضمنه كتاب مطالع السعود من شعر هو في حد ذاته إفقاد لجانب كبير من أهميته، فهذا الشعر- ومعظمه لابن سند- يعدّ وثيقة أدبية ذات شأن، سجّل المؤلف من خلالها، حوادث عديدة وألمح إلى أمور شتى. من ذلك قصيدته في وصف المعركة التي دارت بين عجم محمد وأعوانه، وبين جيش ولاية بغداد، في نواحي (مَنْدِلي) سنة ١١٩٣هـ/ ١٧٧٩[١]، وقصيدته في وصف انتفاضة الخزاعل سنة ١١٩٩هـ/ ١٧٨٤[٢]، وقصيدته في وصف الصراع الذي دار بين داود وسعيد باشا، وتولّي الأول ولاية بغداد سنة ١٢٣٢هـ/ ١٨١٦م[٣]، وقصيدته في وصف تمرد محمد الكتخدا سنة ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠[٤] وفي وصف بعض انتصارات داود باشا سنة ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢[٥] وغير ذلك، مما دوّنه المؤلف شعراً.

٢- إن كتاب (مطالع السعود) يمثل شاهداً واضحاً على الأساليب الأدبية العالية في العراق في أثناء النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (١٩م)، ومقارنته بأعمال شبيهة كتبت في القرون السابقة، واللاحقة، تقدِّم فوائد جمّة لدارس الأدب العربي، أو التاريخ الأدبي، في العراق في خلال العصر الحديث. ولا شك في أن قيام الحلواني باختصار الكتاب، وفق أسلوبه هو، أفقده هذه الميزة المهمة.

٣- كان للاختصار الشديد الذي قام به الحلواني أثره في ضياع غير

---

(١) مطالع السعود ص١٢٧.

(٢) نفسه ص ١٦٤.

(٣) نفسه ص٢٨٩.

(٤) نفسه ص٣٣٧.

(٥) نفسه ص ٣٤٥.

قليل من التفاصيل والإشارات والتلميحات التاريخية التي أوردها المؤلف في ثنايا كتابه[1]؛ بل إن صياغة الحلواني لفقرات مطوّلة، أو صفحات كاملة، في عبارات قِصار من إنشائه، أفقدت الأصل روحه، والجو العام للحدث التاريخي كما أراده مؤلفه، حتى بدا ما كتبه وكأنه كتاب آخر، جديد في مادته.

٤- صرَّح الحلواني في مقدمة مختصره[2] أنه حصر زياراته على الأصل بين قوسين، وأن هذه الزيادات «إما لتوضيح كلام مبهم، أو لتفصيل أمر مجمل». وعند مقابلتنا الأصل على مختصره، تبيّن لنا أن ما حصره الحلواني بين أقواس ليس إلاّ شيئاً يسيراً إذا ما قيس بما تركه دون حصر، أو إشارة تدل على أنه من زيادته على الأصل، ومن المؤسف أن ناشر المختصر لم يستطع تعيين هذه الزيادات الكثيرة، لعدم وجود أصل كتاب ابن سند لديه، فبقيت ملتبسة بكلام الأخير، داخلة فيه.

ولا تقتصر هذه الزيادات على «توضيح» كلام ابن سند، أو «تفصيله» كما أعلن الحلواني في مقدمته، وإنما هي تتضمن عبارات جديدة في معانيها، ومواقف فكرية أو خطرات اجتماعية لم يقل بها المؤلف، ونظراً لبعد الحلواني عن زمن المؤلف، وبيئته، فقد جانبه التوفيق في غير قليل من ملاحظاته التي أقحمها على الأصل، كقوله أن اللاوند «قبيلة»، وأن زعيمهم «شيخها»، مع أنهم إحدى فرق الجيش المحلي في بغداد[3]، وقوله أن أتباع سليمان الشاوي «صاروا يغيرون ويغزون حول بغداد ويلتجئون إلى الغابات» مع أنه ليس في الأصل إشارة إلى هذه الغابات،

---

(١) من ذلك مثلاً أنه أغفل إشارة المؤلف المهمة إلى المقاومة العنيفة التي أبداها البصريون في أثناء حصار كريم خان الزند مدينتهم سنة ١١٨٨ هـ ص ٨١.

(٢) ص٦ من طبعة الخطيب.

(٣) نفسه ص ٢٤.

وأنه لا غابات حول بغداد أصلاً[1] وغير ذلك. بل إننا وجدناه، في بعض المواضع، يضيف روايات تاريخية جديدة، أو تفسيرات مختلفة عما أورده المؤلف، أو إضافات إلى نصوص الوثائق التي أثبتها في الأصل[2].

ومن نافلة القول، أن دراستنا لعمل الحلواني في كتاب ابن سند البصري، هي التي دعتنا إلى ضرورة نشر الأصل نشراً كاملاً محققاً، بعد أن ظل حبيس خزائن المخطوطات نحو قرن ونصف القرن، لا يعرفه الناس إلاّ عن طريق مختصره هذا.

---

(١) نفسه ص ٤٠.

(٢) نفسه ص ١٦٥، ٣٥٣

نص جديد
في تاريخ الزبير والبصرة والكويت
لابن الغملاس

نِسبة الكتاب:

ليس للمخطوط الذي نحن بصدده مقدمة، أو خاتمة، كما هو معتاد في مثله، وإنما هو يبدأ فجأة بذكر أحداث السنين التي يُعنى بتسجيلها، وينتهي بالطريقة نفسها. ويرجع ذلك- فيما يتراءى لنا- إلى أن المؤلف لم يُعنَ بإخراج كتابه بصورته الأخيرة، أو أنه لم يُبَيّضه أصلاً، وبذلك فإنه أجَّل وضع عنوان محدد له لحين الانتهاء منه تماماً، وهو ما لم يحدث قط.

وثمة عدة قرائن تدل على أنه من تأليف المؤرخ البصري- أو الزبيري على وجه أدق- عبد الله بن إبراهيم الغملاس، الذي عاش في أواخر القرن التاسع عشر، والثلث الأول من القرن العشرين، وأهم تلك القرائن، أن المؤلف أشار إزاء عدد من الأخبار التي ساقها إلى مختصرات لعناوين كتب يظهر أنه كان ينوي تأليف بعضها، أو أنه شرع- أو أنجز- تأليف بعضها فعلاً. وأحد هذه العناوين، كما تدلّنا فهارس المخطوطات التي اطلعنا عليها، يحمله كتاب كان قد وضعه ابن الغملاس في الحقبة نفسها، فما يشير إليه مؤلف المخطوط باسم (تذكرة) هو كتاب (التذكرة والعِبْرة في تاريخ بلد الزبير والبصرة) الذي ألَّفه ابن الغملاس بالفعل[1]،

(١) كتابنا: التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني ص٢٧٧.

وعليه فلم يبق شك في نسبة المخطوط موضوع بحثنا إلى هذا المؤرخ مؤلف الكتاب.

وكما أن ابن الغَملاس كشف من خلال تاريخه هذا كثيراً من خفايا البصرة الاجتماعية والسياسية والثقافية في عهده، فإن المخطوط كَشَف- بالمقابل- سيرة ابن الغملاس نفسه، التي لم يدوِّنها أحد، وذلك لأنه سجَّل أخبار رجال أسرته ومحلته ومدينته، بما يُعين الباحث على التعرُّف على بعض معالم سيرته، فهو ابن إبراهيم الغملاس الذي كان قاضياً في بلدة الزبير حتى وفاته في سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م، وأمه هيلة بنت عبد الرحمن بو حمد، المتوفاة سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦. وكان له إخوة أشقاء توفوا جميعاً في حياته، هم: عبد العزيز (توفي سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م) وعبد الغني (توفي سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م) ولؤلؤة (توفيت سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م)، وإخوة من أم أخرى، هم: عبد اللطيف، وعيسى، ومحمد.

ولد ابن الغملاس في بلدة الزبير سنة ١٢٦٥هـ ، وفي أفيائها عاش حيث موطن أسرته، وموقع طفولته وصباه، فدرس العلم على يدي أبيه، ثم تلقّاه في مدرسة الدويحس، إحدى أهم معاهد الزبير العلمية، ولم يغادر بلدته- فيما يبدو- إلاّ حاجًّا سنة ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م وعاد إليها في السنة التالية ليقضي بقية حياته فيها. وتزوج من فتاة تدعى فاطمة الشبيب، ورُزق منها بأولاده الثلاثة: أحمد، وحصَّة، ونواة، ولكنه لم يلبث أن فُجع بوفاة ابنه أحمد، وهو ما زال طفلاً، ثم طلّق زوجته فاطمة سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م، وتزوج بفتاة أخرى هي سبيكة بنت عبد الرحمن باحسين، فعاشت معه نحواً من أربعة عشر عاماً توفيت بعدها سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، ولم تمضِ سنة واحدة، حتى تزوج من هيا بنت رحمة عبد الله، ولكنه طلّقها في ذي القعدة من السنة التالية، وتزوج من فتاة أخرى، ولم يلبث أن طلّقها هي أيضاً.

وكانت علاقات ابن الغملاس بأبناء أسرته وذوي قرباه طيبة للغاية، ويبدو أنها كانت كذلك مع أبناء محلّته وبلدته عامة، فلم يذكر أحداً منهم في تأريخه بسوء، وطريقته المحايدة في ذكر أخبار المتنازعين التي حفل بها كتابه، تدل على أنه لم يكن متحزِّباً لأي منهم، ورغم أن عمه سليمان الغملاس، أحد أبرز زعماء الزبير في عهده، وله دوره البارز في صراعات ذلك العهد ومشاكله، فإننا لا نلمح في كتابه أي تعاطف خاص معه، أو تأييدٍ له في مواقفه. ويظهر أن بيئة المؤلف الدينية، بوصفه ابن قاضي بلدته، واهتماماته الثقافية والأدبية المتنوعة، واشتغاله إماماً في بعض مساجد البلدة، قد وسمت نظرته إلى أحداث عصره بسمة هادئة محايدة، فاكتفى من عصره بتسجيل مجرياته، دون أن يُقحم نفسه في صراعاته ومشاكله. ومع ذلك، فإن مشاعره العامة سرعان ما تَبَدَّت وطنيةً صريحة يوم داهمت القوات البريطانية البصرة في بدء الحرب العالمية الأولى، وانحاز إلى جانب حركة المقاومة التي نظّمها بعض زعماء البصرة آنذاك، وذلك لأن للوطن- على حدّ تعبيره- «حق بحسب المُستطاع يجب علينا أداءه، ودين على قدر المقدرة يلزم وفاءه» وكان عبد العزيز، ابن أخيه عبد الغني، مشاركاً مع المجاهدين العراقيين في مقاومتهم لغزو البريطاني[1].

وتوفي رحمه الله سنة ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م[2]

وليس كالمخطوط الذي بين أيدينا دليلاً على ثقافة الرجل وطبيعة اهتماماته الثقافية العامة، فقد سجّل فيه كل ما رآه أو وصل إلى سمعه من أخبار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ذات الصلة بمجتمعه آنذاك. رغم دقة ملاحظته وأمانته العلمية فيما كتب. فإن كتاباته كلّها تدل على أن ثقافته كانت محلية الطابع والأصول تماماً، فإغراقه في تسجيل أدق

---

(١) المخطوط، الورقة ٢٥٤.

(٢) ينظر الصانع والعلي: إمارة الزبير بين هجرتين ج٣ ص١٠٤.

تفاصيل الحياة الاجتماعية في الزبير، واهتمامه الشديد بشعرها العامي، وكثرة ما يتخلل كتابته من مفردات وتعبيرات محلية، واستشهاده لأمثال العامية المتداولة، يؤكد ما ذهبنا إليه.

ولابن الغملاس مؤلَّفات عديدة ضاع معظمها، ونوَّه هو بعنواناتها في كتابه الذي نحن بصدده الآن، وأكثرها يدور حول تاريخ الزبير والبصرة وتراجم أدبائها وأخبار بيوتاتها وأحوالها العمرانية وما يتصل بذلك من أمور مهمة، وهذه المؤلفات هي:

١- **البصرة**. يتضمن سرداً موجزاً لأهم الأحداث التي مرَّت على البصرة منذ تأسيسها سنة ١٤هـ/ ١٨٣٠م، وفيه تفاصيل أحداث جرت في الزبير أيضاً، كما يتضمن أسماء عدد من الولاة والمتسلّمين الذين تعاقبوا على حكمها. نَشَره علي البصري (مطبعة دار البصري ببغداد ١٩٦٢، ٧٤+ ١٠ ذيل) بعنوان (ولاة البصرة ومتسلّموها لابن الغملاس)[1].

٢- **مختصر تاريخ البصرة**، ألّفه سنة ١٣٤٧هـ، في ٤٤ص.

٣- **ترجمة حسين باشا ونوادره**. نسخة في المكتبة المركزية لجامعة البصرة، ٣٠ ورقة، برقم ٦٧.

٤- **سلاطين بني عثمان**. نسخة في المكتبة المركزية لجامعة البصرة ٥٦ ورقة، برقم ٦٨.

٥- **مختصر سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي**، في

---

(١) لم يقف الناشر على هوية ابن الغملاس هذا، لفقدان الصفحة الأولى من مقدمة الأصل المخطوط وقال: «يظهر من بعض الملاحظات أن مؤلف الكتاب من بعض رجالات أسرة الغملاس المعروفة بالزبير بضربها في آفاق العلم والتأليف» (المطبوع، ص٢) وقال معلّلاً: توقف المؤلف عند أحداث سنة ١٢٤٦هـ، بأن ذلك سببه مرضه ثم وفاته (ص٧٥) مما قد يوحي بأن وفاته جاءت بعيد تلك السنة.

أربعة أجزاء، نسخة في المكتبة المركزية لجامعة البصرة كتبت سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م ١١٨ ورقة برقم ٥٠.

٦- **مختصر خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمُحِبي.**

نسخة من الجزأين الثالث والرابع كُتبت سنة ١٣٣٥هـ/١٩١٦م في المكتبة المركزية لجامعة البصرة، ١٤٥ ورقة، برقم ٤٩.

٧- **منتخب الكامل في التاريخ لابن الأثير.** نسخة في مكتبة الزبير الأهلية العامة في الزبير ومسجلة في المؤسسة العامة للآثار والتراث برقم (٢١٨٨٢).

٨- **التأريخ المُرتَّب في الشعر والأدب.** يتناول تراجم الأدباء والكتاب، ويبدأ ببطرس البستاني وينتهي بترجمة أمين الجندي الحمصي. نسخة في المكتبة المركزية لجامعة البصرة، ١٦ برقم ٧٠.

٩- **كتاب في تراجم الشعراء.** نوّه به، ولم نقف عليه. ويضم- فيما يبدو- تراجم الشعراء المحليين من أبناء الزبير والبصرة، ممن عاصرهم المؤلف، وكانت له صلات أدبية ببعضهم، وفيه نماذج من أشعارهم العامية. ألَّفه قبل شروعه بكتابة تاريخه فإنه أحال عليه بقوله في ترجمة طه الزبيري «مذكور في الشعراء، له بيت زهيري»[1].

١٠- **البيوتات.** نوَّه به في معظم صفحات تاريخه، وواضح من تلك الإشارات أنه يختص بالكلام على بيوتات الزبير والبصرة البارزة، وقد رتَّبه على الحروف ليكون كالمعجم، وتكلم فيه على الشخصيات المهمة من تلك الأسرة وما أدته من أدوار سياسية واجتماعية في عهده. ويبدو أنَّه ألَّفه في نفس الوقت الذي كان يؤلف فيه هذا الكتاب الذي بين أيدينا، وأنه ينقل الأخبار المتعلِّقة بموضوعه وربما توسّع فيها هناك، من ذلك قوله عند الكلام على بعض أخبار فالح السعدون: «نقل في البيوتات في

---

(١) الورقة ٣٠.

السنين»[1] وقوله في موضوع آخر «نُقل في العين- بيوتات»[2] ولم نقف لهذا الكتاب على أثر.

١١- **عيون الأمثال.** نوّه به في تأريخه، ولم نقف عليه. وهو يختص بذكره الأمثال العامية الشائعة في بيئة المؤلف، وفيه استطرادات تاريخية وتراجم[3].

١٢- **التذكرة والعِبرة في تاريخ بلد الزبير والبصرة.** نوّه به مراراً في تاريخه، ونقل منه بعض الأخبار والتراجم، وسماه (التذكرة) مطلقاً، أو (التذكرة الكبيرة)[4]، ومعلومات التذكرة والمساحة الزمنية التي تؤرخها تقترب في بعض النواحي من كتابه الذي نحن بصدده الآن، إلاّ أنه يمثل الصورة الأولى التي جمع في إطارها كل ما وصل إلى علمه من أخبار الزبير والبصرة، وعدّه واحداً من مصادر كتبه التالية، ، وتكمن قيمة هذا الكتاب، الذي ننشره الآن، أنه أضاف إليه تراجم مختصرة لأعلام هذه الحقبة من الولاة والعلماء والمشايخ والزّهاد، نقلها من كتابه (الأعلام) الآتي ذكره، ومعلومات جمّة عن الأسر التي كان لها دور في تاريخ الزبير ونواحيها، نقلها أو لخَّصها من كتابه (البيوتات)، وثمة معلومات أخرى نقلها من كتاب له في المساجد، سيأتي ذكره أيضاً، فالكتاب -فيما يبدو- تأليف جديد، جمع فيه، بين مؤلفاته التي سبق أن دوَّن فيها أخبار الحقبة نفسها.

١٣- **الأعلام في بلد ابن العوّام.** أشار إليه في مواضع عديدة من تاريخه، وهو كما يفهم من تلك الإشارات مجموع يضم تراجم معاصري

---

(١) الورقة ٢٠.

(٢) الورقة ٢١.

(٣) الورقة ١٠٧.

(٤) الورقة ١١١.

المؤلف من رجال الزبير والبصرة الذين اشتهروا بنشاطاتهم الأدبية والعلمية غالباً مرتبة على حروف المعجم[1]، وهو من كتبه الضائعة.

١٤- **المُرتَبَط في النَّبط.** أشار إليه في بعض المواضع من تاريخه، وهو- كما يظهر- مجموع يضم طائفة من الأشعار العامية المحلية المعروفة بشعر النبط، جمعها من ألسن الشعراء المعاصرين له في تلك النواحي، وترجم فيه لبعضهم[2]، وهو من مؤلفاته أيضاً.

١٥- **مجموع زهيري.** ضمَّ فيه ما وصل إلى سمعه من منظومات شعرية عامية على طريقة (الزهيري)، وترجم فيه لبعض الشعراء. قال في ترجمة أحدهم (وعندي له في مجموع الزهيري أبياتٌ وفيه ترجمته»[3]، وقوله في أحداث سنة ١٣١٧هـ أنه عثر فيها على «مجموعين شعر نبط (يظهر أنه المرتبط المذكور سابقاً) وزهيري»[4].

١٦- **الأئمة والمساجد في الزبير.**

١٧- **السابلة على السحب الوابلة على أضرحة الحنابلة.**

ولابن الغملاس مؤلفات ومختصرات لا صلة لها بالتاريخ، وهي تكشف عن سعة اهتماماته الثقافية، منها[5]:

---

(١) انظر مثلاً الورقة ٥٠.

(٢) الورقة ١٤٠.

(٣) الورقة ١٢.

(٤) الورقة ٩٣.

(٥) نقل عبد الرزاق الصانع وعبد العزيز العلي عن الأديب عبد الله محمد الزيد أنه رأى مؤلفات ابن غملاس تملأ أكياساً وزبلان وأكثر من خيشة معبئة بعضها فوق بعض ذهب ببعضها إلى سوق الجمعة ليبعه جملة من غير ترتيب يشتريه عطارون، ولكنه تمكّن بواسطة بعض من أحسن الظن به أن يبيعها إلى مكتبة جامعة البصرة، ثم إن بعض تلك المخطوطات وصل إلى مكتبة المحامي محمد أحمد خان بهادر، فباعها إلى مكتبة جامعة البصرة قبل وفاته، وهذه العنوانات منقولة من فهرس تلك المكتبة. =

١٨- نزهة العيون لجامع العلوم والفنون، ويقع في ٣٠٢ ص.

١٩- رسالة في الأخلاق، في ١١٦ ص.

٢٠- أدعية وطلاسم، في ٥٠ ص.

٢١ -كتاب في النحو، في ٣٢٠ ص.

٢٢- المسائل الشرعية وبضمنها الوقف، في ٣٢٠ ص.

٢٣- كتاب في مكارم الأخلاق، في ٢٥٠ ص.

٢٤- منتخبات ابن الغملاس، في خمسة مجلدات، عدد صفحاتها على الترتيب٣٦٠+٤٤٢+٣٨١+٤٤٢+٣٩٠ ص.

٢٥- ديوان شعر، في ١٥٧ ص.

٢٦-كتاب في النحو، في ١٢٨ص.

٢٧- الأحوال الشخصية والمعاملات، في ١٣٤ ص.

٢٨- مجموعة القصص والحكايات، في ٢٣٠ ص.

٢٩- تحفة الدودة في المدح وضده، في ٢٦٥ص.

٣٠- كتاب الزوائد، في ٢١٠ ص.

٣١- نوادر اللُّغة، في ٢٦٠ ص.

٣٢- الحكايات والقصص، في ٢٨٠ ص.

٣٣- دعاء ختم القرآن، في ١٥٧ص.

٣٤- رسالة أهل اليمن في موضوع هدم القبور الأجوبة المضمنة، في ١٩٠ ص.

٣٥- أصول الأمثال، في ١٨٥ ص.

٣٦- المجالس الحسان في فضائل شهر رمضان، في ٢٠٢ص.

= إمارة الزبير بين هجرتين ج٣ ص١٠٣- ١٠٤، الكويت ١٩٨٨.

٣٧- ديوان العشق نظمه سنة ١٣١٤هـ، في ٢٨٠ ص.

٣٨- منتخب الزهر في اللُّغة وكفاية المتحفظ.

٣٩- منظومة في النحو، في ٨ ص.

٤٠- كراس واحد من التاريخ في الشعر والأدب، في ١٦ص.

٤١- الفواكه الجنية في حل المنظومة البرهانية، في ٤٠٤ص.

٤٢- تبييض الصحائف في الحكايات والسوالف، مجلدان.

ولغة المؤلف تكشف عن أنه لم يتلقَّ دراسة منهجية في علوم العربية، بخلاف ما يدل عليه عنوانات كتبه اللُّغوية والنحوية، ونحن نرى أن هذه الكتب إن هي إلاّ من نَسْخِه، أو تجميعه، لا من تأليفه، فأسلوبه العادي، بل العامي أحياناً، واستخدامه الألفاظ والمصطلحات العامية، وكثرة الأخطاء النحوية والإملائية، لا يتفق وثقافة من له مثل تلك المؤلفات والمنظومات.

أما في مجال التاريخ والتراجم، وهو المجال الأثير إلى نفسه، فإنه كان، فيما يظهر، يسجل أحداث عصره أولاً بأول في أوراق أو بطاقات خاصة، ليقوم بعدها بنقل محتوياتها إلى كتبه التي كان يضعها في وقت واحد، أو في أوقات متقاربة، مكوناً منها مجموعة من المؤلفات المتنوعة العناوين، والمتشابهة في المضامين من حيث تأريخها لحقبة واحدة ومكان واحد. ولا نشك في أن هذه المؤلفات يكمل بعضها بعضاً في تقديم صورة شائقة، مُفعمة بالحيوية، لذلك العهد، بحوادثه ومعالمه وشخوصه وعلاقاته الاجتماعية.

وكانت أوراقه التي يسجل فيها الأحداث لأول مرة، تمثل الصورة الأولى لمجريات عصره، دونما تعديل أو تهذيب، والظاهر أنها كانت تحتوي على أخبار علاقات اجتماعية وأسرية بحتة، فقد وجدناه مولعاً بتسجيل مثل هذه التفاصيل، ولذا فإنه كان يعمد، بعد أن يستقي منها

معلوماته، إلى إتلافها بحرقها أمام عدد من الشهود، يقول في أحداث بعض شهور سنة ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م «وفيه هذا الشهر أحرقتُ أوراقاً فيما لا ينبغي»[١]، وفي أحداث السنة التالية «وفيها ١٢ شعبان أحرقت جملة أوراق مخرقة مخرمة لا فائدة في بقائها بحضرة جماعة»[٢].

والكتاب الذي بأيدينا هو أحد تلك المؤلفات المهمة إن لم يكن أهمها، في المادة التاريخية، وفيه نزاهة ملحوظة في تقويمه الأحداث التي يؤرِّخها، نظراً لما اتسم به من دقة في الملاحظة، ووضوح في العَرض، وسعة في تسجيل حقبة حافلة من تاريخ الزبير والبصرة وبعض المدن والقصبات المجاورة الأخرى، عاشها المؤلف بنفسه، وشاهد بأُم عينيه مجريات حوادثها، واتصل بمعظم رجالها من ساسة وزعماء وشيوخ قبائل وشعراء وأئمة وزهاد وغيرهم.

تقع مخطوطة الكتاب[٣] في ٢٥٤ ورقة كبيرة، وهي مكتوبة بخط مؤلفها ابن الغملاس نفسه، ورغم الحجم الكبير لحروفه وكلماته، فإن خطه يتَّسم بالضعف وعدم الوضوح أحياناً.

---

(١) الورقة ٣٤.

(٢) الورقة ٣٦.

(٣) كان الصديق المرحوم عبد الحميد العلوجي مدير عام المكتبة الوطنية، قد أخبرني، في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، بوجود نسخة خطية من كتاب يبحث في تاريخ البصرة، ضمن كتب الوزير الأديب مصطفى علي (١٩٠٠- ١٩٨٠) التي آلت آنذاك إلى المكتبة الوطنية، وحينما اطلعت عليها علمت أنها للمؤرخ الزبيري ابن الغملاس، فاستأذنته في تصوير نسخة منها، فأذن، وهي النسخة التي نتحدث عنها الآن، وقد أخبرني رحمه الله أنّ القانون لا يسمح باحتفاظ المكتبة بمخطوطات أصلية، وعليه فإنه سيبعث بها إلى دار المخطوطات العراقية لتحتفظ بها وفقاً للقانون، ولا أدري ما حلّ بها بعد ذلك، فلا هي بقيت في المكتبة الوطنية، ولا وجود لها في فهارس دار المخطوطات المطبوعة.

وأخبار الكتاب مرتبة على طريقة الحوليات التقليدية، فهو يبتدئ بحوادث سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م، وينتهي عند السنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م ولا ندري ما إذا كان ثمة قسم من الكتاب، تالٍ لهذه السنة قد فقد وضاعت معه أخبار السنين اللاحقة. ومما يرجح هذا الزعم أن المؤلف أشار في كتابه إلى تاريخ تأليفه إياه، وهو سنة ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م. أي بعد ستة عشر عاماً من نهاية ما سجلته مخطوطة الكتاب نفسها، فإن لم يكن شيء قد ضاع من المخطوطة فعلاً، فلم يبق لنا إلاّ افتراض أن المؤلف عاد إلى أورقة وبطاقاته التي دوَّن فيها تفاصيل حوادث ثُلث القرن الأخير الذي سبق الاحتلال البريطاني لوطنه، فجمع منها تاريخه المذكور بعد تلك السنوات التي مرت على انتهاء الحوادث وانقضاء صفحتها.

ويكشف تحليل معلومات الكتاب، عن أن المحور الرئيس الذي تدور حوله أخباره، هو تاريخ الزبير، تصل نِسبة ما يشغله هذا التاريخ ٨٢,٦٠ بالمائة، بينما تشغل أخبار البصرة، على أهميتها الإدارية والسياسية بالنسبة للبلدة المذكورة ٨,٣ بالمائة منه. وتأتي مدينة الكويت في المرتبة التالية من اهتمام المؤلف، إذ يبلغ ما ساقه من أخبارها ٤,٤ بالمائة من سائر الكتاب. وثمة نواح وقصبات أخرى، مثل سوق الشيوخ والشعيبة وحائل تشغل جميعاً ٤,٤ بالمائة منه.

ويدل هذا التحليل على أن أكثر من أربعة أخماس الكتاب يعتمد أساساً على الشهادة الفعلية للحوادث، فالزبير هي موطن المؤلف، وناسها أهله ومعارفه، وهي من صغر المساحة آنذاك ما يكفيه الاعتماد على اطلاعه الشخصي أو سماعه الأخبار من شهود العيان مباشرة، ولذا فإنه لم يجد ضرورة تدعوه إلى تسجيل أسماء رواته غالباً، إلاّ إذا انفرد بذكر رواية خاصة مما لم يصل خبرها إليه بطريق التواتر، كنقله خبراً من الشيخ محمد العسَّافي، فيه تفصيلات عن حوادث جرت لأبيه[1]، وأما ما

---

(١) الورقة ١٦١.

خلا ذلك فإنه يكتفي بالقول «هكذا سمعناه من الأفواه»[1] أو نحو ذلك من عبارات.

والمصدر المكتوب الوحيد الذي يشير إليه في صدر كلامه عن تاريخ الزبير وتراجم أهلها، هو أوراق، أو دفاتر، كان معاصره الشيخ محمد الدايل المتوفى في سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م قد دوَّن بعض أخبار الزبير والبصرة على الطريقة الحولية التي اتبعها ابن الغملاس نفسه، وعلى أية حال فإن ما نقله لم يزد على بضعة أوراق، تخص جميعاً أحداث سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م وسنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م. وهو حريص على أن لا يختلط كلام الشيخ بكلامه، إذ نراه يصرح بنقله منه، فيقول «فصل منقول من خط الشيخ محمد الدايل»، ويُعلن توقفه عن النقل بقوله (انتهى)[2].

أما المدن الأخرى، وبخاصة البصرة والكويت، فإنه استقى أخبارها من بعض المترددين عليهما من أبناء بلدته، ومعظمهم من التجار ومن أصهاره، وكانت أخته قد تزوجت من أحد تجار الكويت، وأخذت تتردد عليه في الزبير مدة من الزمن، ومن المرجح أنه استقى منها، أو من هم برفقتها، بعض ما كان يجري في الكويت من حوادث وما يشاع في بيوتاتها ومجالسها من أخبار. وباستثناء تصريحه باسم ناصر مسلم المزين، مصدراً لمعلوماته بشأن حوادث الكويت[3]، فإن جميع إشاراته الأخرى جاءت عامة، غير محددة، كقوله «هكذا سمعنا» و«بلغنا»[4]

---

(١) الورقة ١٤٢.

(٢) ذكر في الورقة ٥٠ أن وفاة الشيخ محمد الدايل في سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٢٠م وقال (كان كتب حوادث كثيرة فسُرق من الديوان).

(٣) الورقة ٢١٠.

(٤) الورقة ١٥٨.

و«هذا الذي شاع»[١] و«هكذا بلغنا وشاع بين الناس»[٢] ونحو ذلك. وأشار مرة إلى كتاب عثمان بن بِشر الحنبلي المعنون (عنوان المجد في تاريخ نجد) عند تطرقه إلى بعض تاريخ نجد في عهد الدولة السعودية الأولى[٣]، كما أشار إلى تاريخ للكويت لم يُسم مؤلفه[٤]. وكان- فضلاً عن ذلك- يطَّلِع على بعض المجلّات الصادرة في أقطار عربية أخرى، فنراه يشير إلى مجلة (الإصلاح) التي كان يصدرها بمكة المكرمة محمد حامد الفقي، لكنه لا يبدو أنه استفاد منها موادَّ لتاريخه[٥].

أ- الجانب الاجتماعي:

بوسعنا أن نعدَّ كتاب ابن الغملاس هذا مصدراً أصيلاً وفريداً في- دراسة الحياة الاجتماعية، بجوانبها المتعددة، لثلاث مدن رئيسية من مدن حوافي البادية، هي الزبير والبصرة والكويت، سيكون لها شأن فيما بعد، في خلال حقبة تاريخية مهمة اتسمت بتوسع الصلات التجارية، وتحسّن النشاط الاقتصادي، وتزايد الهجرة من البادية إلى المدن، وبدء تشابك العلائق الاجتماعية بين سكان تلك النواحي من جهة، وبينهم وبين سكان المدن والقصبات المجاورة من جهة أخرى.

وعناية ابن الغملاس بتفصيلات هذا الجانب عميقة وواسعة، لكنها لم تأت متوزعة على المدن التي كتب عنها بالتساوي، فبينما تشغل هذه التفصيلات ٤٥,٤ بالمائة مما كتبه عن هذه المدينة، وتنخفض هذه النسبة فيما يتصل بالكويت إلى ٧ بالمائة فقط، ونحو ٣,٦ عند الكلام على

---

(١) الورقة ١٥٥.

(٢) الورقة ٦.

(٣) الورقة ٣٧.

(٤) الورقة ٧٦.

(٥) الورقة ١٠٨.

المدن والقصبات الأخرى، وبالمقابل، فإن نسبة التفصيلات ذات الطابع السياسي والإداري تزداد بصفة عكسية عند حديثه على تلك المدن، حتى تصل إلى نحو نصف كلامه على البصرة، وثلاثة أرباع ما كتبه عن الكويت، والمدن المجاورة الأخرى.

ويتضمن كلام المؤلف على هذا الجانب، معلومات مهمة ودقيقة عن الرجال الذين عاصروه، من القضاة والأئمة والتجار والعلماء والصوفية والموظفين وزعماء القبائل وأمراء النواحي والأدباء والشعراء العاميين الآخرين، كما يحتوي على أخبار الأسر العديدة التي استوطنت الزبير والبصرة، وعانت فيها من نشاطها الاجتماعي والاقتصادي، فمن الأسر التي ترددت أخبارها في ثنايا الكتاب: آل الزهير، وآل الراشد، وآل مصيقر، وآل الخشيرم، وآل القرطاس، وآل المنديل، وآل باش أعيان، وآل العسافي، وآل الغنام، وآل الصبيح، وآل هلال، وآل بسام، وآل الصائغ، وآل الشبلي وغيرهم.

وفي الكتاب معلومات دقيقة عن التحركات الأسرية والعشائرية بين مدن تلك النواحي، ورصد للهجرات المستمرة آنذاك من البادية إلى المدينة وتواريخ استيطانها فيها، والعلاقات بين الأسر المهاجرة والمستقرة، وبينها وبين من تبقى منها في مواطنها الأولى، ودور القبائل الكبيرة المقيمة على حوافي المدن في مجريات الحياة الحضرية، وطبيعة نشاطاتها الاجتماعية والاقتصادية، وصلاتها بالقوى الاجتماعية السائدة في مدنها، فمن تلك القبائل التي ترددت أسماؤها في ثنايا الكتاب، المنتفق، والظفير والدواسر، وفيه أيضاً أسماء زعمائها وأخبارهم.

ويحفل الكتاب بصورة شائقة عن الحياة العائلية لأهل تلك المدن، وبخاصة الزبير والبصرة والكويت، بما تشمله من زواج ومصاهرات وطلاق وعلاقات اجتماعية وعاطفية أحياناً، وأخبار بعض النساء اللاتي قُمن بأعمال خيرية نافعة، ومن ولد في تلك السنين من أولاد، ومن توفي

فيها، واهتمامات الناس العامة، وبخاصة الثقافية منها، والعلماء الذين أثروا في توجيه تلك الاهتمامات، والعوامل التي أدت إلى تشجيعها، مثل تأسيس مطبعة رسمية، هي الأولى من نوعها في البصرة، ووصول أولى المجلات إلى الزبير، واتصال أهل المدن المذكورة ببعض مبتكرات الحضارة الحديثة آنذاك، بخاصة وسائل النقل الصناعية، مثل عربات السكة الحديد التي تجرها الخيول (الكاري) والسيارة (الموتوركار).

ب- الجانب العمراني:

استأثرت مدن الحقبة التي عالج أحداثها ابن الغملاس، باهتمامه الشديد، وعنايته الفائقة، فنموّ المدينة واتساعها كان- في الواقع- إحدى أبرز الظواهر الاجتماعية التي شهدها النصف الأخير من القرن التاسع عشر، ولا نشك في أنها أثارت انتباهه بما تحتويه في داخلها من عوامل متشابكة تنبئ بتغيّرات مقبلة. فتكلّم على تطور العمران في مدينة الزبير، وأشار أحياناً إلى البصرة والكويت، ولاحظ اتساع نطاق العمارة الجديدة، وخروجها عن حدود المدينة القديمة، بأسوارها وأبوابها، ونشوء ضواح جديدة لم تكن معروفة من قبل، ومرافق حضرية استدعتها الظروف السكنية المستجدة، وسجل ذلك بأمانة ودقة، وحدد تواريخ نشوء كل حيّ من الأحياء، والأماكن التي احتلتها، وما يتصل بذلك من أمور، فمن الأحياء الجديدة التي دوّن أخبارها في الزبير مثلاً: حيّ الدريهيمية وحيّ الراشدية وحيّ الزهيرية. كما تطرّق إلى أخبار شق الطرق، وهدم أبواب البلدة القديمة، ومن سعى بذلك من أهل البلدة وما أنفقوه في سبيل ذلك من مال، وأشار إلى المساجد والزوايا التي أنشأها أو جدّدها بعض أهل الصلاح تلبية لمتطلبات البلدة النامية، مثل مسجد الرواف، ومسجد الكوت، ومسجد عيسى القرطاس، ومسجد الزبير، ومصلّى العيد الجديد، ومسجد الباطن، ومسجد الزهيرية، ومسجد

ديمخزام، ومسجد فالح السعدون، وتكية الدراويش، وجميع ذلك في الزبير وضواحيها. وتطرق أيضاً إلى تعمير القيصريات وإنشاء الدكاكين والأسواق وأحواض الماء والبيوت، وأشار إلى تفاصيل كثيرة ومفيدة بشأن حركة تنقل الملكيات العقارية بين المالكين، وما كان يجري خلالها من نقض وبناء.

وفي كتاب ابن الغملاس، فضلاً عما تقدم، معلومات خططية مهمة، قوامها تلك المواضع والبقاع التي يجيء ذكرها عرضاً في أثناء ترجمة عالم، أو موظف، أو زعيم محلي، أو ضمن سياق حدث ما، أو ظاهرة طبيعية معينة، فتكررت الإشارة إلى: الباطن، وديمخزام، وأبواب الزبير، ونقرة أبي داود، والرافضية، والشعيبة، والخوير، وجزيرة الصقر، والبرجسية، وسَفوان، والسبيل، والصالحية، وبَقْشَة الربيعة، وسِكّة الفاو، ومحط السقاقي، وجسر العبيد، وعِراص عريدان، وعراص العَون، وسوق اللحم، وسوق الجَت، وقيصرية القصاصيب، وقيصرية ذويب، وسوق الدجاج، وسوق السيمر في البصرة، ومنشآت جابر الصباح في الكويت، وهي قيصرية وخان ومقبرة للسادة، وغير ذلك من معالم خططية مفيدة. وتبلغ نسبة ما خصصه المؤلف للكلام عن الحركة العمرانية في الزبير ١٢ بالمائة، وفي البصرة ٤,٨ بالمائة، وفي الكويت ٣,٥ بالمائة وفي مناطق أخرى ٣,٦ بالمائة.

جـ- الجانب الاقتصادي:

عاش ابن الغملاس في وسط تجاري نشط، فترددت في كتابه الإشارات إلى أسر التجار، ونشاطهم الاقتصادي، كما تطرَّق إلى أحوال العملة وأنواعها وأقيامها في عهده، كالقمريات الكبار، والشاهيات الصغار، والمتاليك الخفاف السلطانية، والبشلقات، وغيرها. وأشار عرضاً إلى القوة الشرائية لعملات أخرى، مثل الريالات والمجيديات.

ووجدت الضرائب منه اهتماماً، فأشار إلى الرسوم والضرائب المفروضة على الناس والبيوت والدواب، ونوّه بإعفاء الزبير من تلك الضرائب ثم بأخذها منها فيما بعد. وتكلم عن ضمان البساتين وأقيام ذلك، وأشار بتفصيل إلى محاولات مختلفة لشق الأنهار والقنوات في نواحي البصرة، مثل حفر نهر إلى الزبير سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م وآخر من ديمخزام إلى نقرة أبي داود سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م، وثالث من الهور شمال الديرة سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م، والسعي لحفر نهر بين الشعيبة والخوير في السنة نفسها، كما تكلّم على حصر الحكومة للبطيخ والمخضرات وما إلى ذلك.

وتبلغ نسبة ما تكلم فيه ابن الغملاس من أمور لها تعلق بشؤون الاقتصاد في الزبير ١٤ بالمائة، و٣ من كلامه على البصرة، ٧,١ مما خصصه للمدن الأخرى.

د- الجانب السياسي والإداري

كتب ابن الغملاس في الأحوال السياسية والإدارية للزبير والبصرة والكويت على عهده، إلا أنه لم يميِّز بين النزاعات الداخلية بين الأسر والزعماء، وبين النزاعات السياسية التي كانت تتجاوز ذلك النطاق إلى مجال القطر والدولة، وسبب ذلك أن غير قليل من النزاعات المحلية كان يجري بتحريك من زعماء القبائل الكبرى في المنطقة، أو الدولة العثمانية ممثلة بولاتها وموظفيها، أو أنها -على الأقل- تُستغل، بعد حدوثها، لمصلحة تحققها هذه القوة أو تلك. ولذا فمن الصعب التفرقة بين ما هو إخلال عادي بالأمن، وما هو نزاع محلي بين قوتين متنافستين، أو صراع خفي بين قوى سياسية متربصة، إذ تتداخل هذه الأمور تداخلاً عجيباً في تلك الحقبة الحُبلى بالأحداث .

أشار المؤلف إلى بعض أسماء ولاة البصرة في عهده، وهم نصرة باشا[1] وهدايت باشا[2] وأنيس باشا[3] وحمدي باشا[4] وسليمان نظيف[5]، وتطرّق إلى ما قاموا به من أعمال، كما أورد معلومات دقيقة عن مديري بلدة الزبير العثمانيين في الحقبة نفسها، وأخرى عن آل الصباح أمراء الكويت المجاورين، إضافة إلى معلومات أخرى عن آل الرشيد أمراء حائل، وآل سعود أمراء نجد، وتوسع في ذكر تفاصيل علاقة هذه القوى ببعضها، وعلاقاتها جميعاً بالحكومة العثمانية في البصرة، والقوى القبلية المجاورة؛ وتكلم بسعة عن نزاعات كثيرة كانت تجري بين الأسر البارزة في الزبير، وبخاصة آل الزهير وآل راشد، وتنافسها على بسط نفوذهما على البلدة، وموقف الحكومة ممثلة بمدير الزبير ووالي البصرة من ذلك، كما تحدث عن تحركات وانتفاضات شعبية من أجل عزل ممثلي الحكومة العثمانية، وتعيين غيرهم، ومحاولة الحكومة وضع يدها على مصادر السلاح في المنطقة.

ولمعلومات المؤلف، بوصفه شاهد عيان لوقائع الاحتلال البريطاني للبصرة، أهمية غير عادية في وصف مجريات هذا الحادث الخطير، فقد وصف أوضاع العراق عند وصول خبر إعلان الدولة العثمانية الحرب مع ألمانيا على بريطانيا وفرنسا وأحلافها، وتطرق إلى موقف السيد طالب باشا النقيب من هذه الحرب، وأشاد بدوره في تعبئة أهل البصرة والزبير ضد البريطانيين، ونوّه بجهود المجاهدين العراقيين في ذلك السبيل،

---

(١) ليس في قائمة ولاة البصرة التي أوردها محمد خليفة النبهاني في التحفة النبهانية- قسم تاريخ البصرة، وآل بهذا الاسم.

(٢) تولى من ١٣٠٦ إلى ١٣٠٩هـ.

(٣) تولى البصرة سنة ١٣١٥هـ.

(٤) تولى البصرة سنة ١٣١٦هـ.

(٥) تولى البصرة سنة ١٣٢٧هـ.

ومنهم ابن أخيه عبد العزيز بن عبد الغني، وتكلم على قصف البريطانيين الفاو واحتلالهم إياه، وانسحاب القوات العثمانية إلى سيحان، حيث دارت معركة هناك خسر فيها العثمانيون وما نجم عن ذلك من احتلال كامل للبصرة، واعتقال السيد طالب النقيب. وما يتصل بذلك من ملابسات وتفاصيل، ويدور حوله من إشاعات.

وتبلغ نسبة ما تكلم ابن الغملاس عليه من شؤون سياسية وإدارية ٢٠,١٠ بالمائة من مجموع كلامه على الزبير، ٥١,٦ بالمائة من حديثه عن البصرة، و٦٦,٩ بالمائة مما كتبه عن الكويت، و٧٥ بالمائة مما سجّله من أخبار المدن والنواحي الأخرى.

هـ- جوانب أخرى:

لم يغفل ابن الغملاس، وهو يسجّل حوادث مدينته ونواحيها، أن يشير إلى أبرز الظواهر الطبيعية التي مرّت على البلاد في عهده، من أوبئة وآفات زراعية ونحوهما، بما يشبه وضع اللمسات الأخيرة للصورة التي رسمها لتلك الحقبة. من ذلك كلامه على وباء داهم سوق الشيوخ وامتدَّ إلى الزبير والبصرة سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، وهجوم الجراد الكثير وأكله الزروع في سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م، وحدوث الغرق «الذي لم يعهد مثله» في سوق الشيوخ والبصرة سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، وتبلغ نسبة ما كتبه عن هذه الظواهر فيما يتعلق بالزبير ٢ بالمائة، وبالبصرة ٨,٢ بالمائة، وفي الكتاب، فضلاً عما تقدم، أخبار مُفرَّقة عن أمور مختلفة مما لا يدخل ضمن الجوانب المذكورة، وهي لا تخلو من نفع لمؤرخ تلك الحقبة ودارسها، تصل إلى ٢ بالمائة عن الزبير، و١٧,٢ عن البصرة، و٧,١ عن المدن والنواحي الأخرى.

والكتاب بعد هذا كله، خير شاهد على لغة عصره، بما حفل به من تراكيب ومصطلحات وألفاظ عامية كانت شائعة على ألسن أهل ذلك

الزمان، من بدو وحضر، وهو أمر يزيد في أهميته بوصفه يقدّم مادة غنية تصلح لدراسة لغة تلك النواحي في أواخر العصر العثماني، بما فيها من ألفاظ ومصطلحات وأمثال عبَّرت عن روح العصر وطبيعة مؤثراته.



جريدة الزوراء

مصدراً للبحث في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في الجزيرة العربية في أواخر العصر العثماني

تحتلّ الصحف، بين مصادر مؤرخ الحقبة الحديثة والمعاصرة، منزلة عالية بما تنقله من خبر، وما تسجله من وجهة نظر على حد سواء، وهي بمتابعتها اليومية للحدث قادرة على رصد كثير من التفاصيل ذات الأهمية للباحث، مما لا يجده غالباً في المصادر التاريخية الأخرى التي تكتب- عادة- بعد الحدث بحين.

وتمثل جريدة (الزوراء)[1] البغدادية، وهي أقدم جريدة صدرت في العراق، مصدراً غنيًا بالكثير من المعلومات المهمة عن تاريخ العراق وما حوله في الحقبة الممتدة من تاريخ صدورها في ٤ ربيع الأول ١٢٨٦هـ/

(١) صدر منها ٢٦٠٧ أعداد، وكانت تصدر في سنيها الأولى بصفة أسبوعية، ثم أصبحت تصدر مرتين في الأسبوع، وهي بقسمين متساويين حجماً، عربي وتركي، وعندما أعلن الدستور العثماني في ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٢٦هـ/ ٢٣ تموز ١٩٠٨ توقف القسم العربي، وصارت تصدر باللغة التركية فحسب، وإزاء معارضة فريق من العراقيين ذوي النزعة العربية القومية، عادت تصدر باللغتين اعتباراً من العدد الصادر في ١٧ رجب ١٣٣٢هـ/ ١٢ تموز ١٩١٣م (رزوق عيسى: الصحافة في العراق، مجلة الحرية ج ٨/ ٩ (السنة الأولى، بغداد ١٩٢٤) ص٤٢٦) وتوجد أغلب أعداد هذه الجريدة في المكتبة الوطنية ببغداد، وثمة نواقص غير يسيرة من أعدادها. وتوجد لدى بعض الأفراد مجموعات متفرّقة منها.

١٥ حزيران (يونيو) ١٨٦٩م، وحتى توقفها عشية الاحتلال البريطاني في بغداد، في ٣٠ ربيع الثاني سنة ١٣٣٥هـ/ آذار ١٩١٧م، أي ما يغطي أحداث نصف قرن تقريباً، فلقد قدَّمَت هذه الجريدة، خلال سنوات الصدور الطويلة هذه، تفاصيل بالغة الدقة، عن مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فنشرت نصوص (فرامين) تعيين الولاة، وبياناتهم الموضحة لسياساتهم، وأخبار التبدلات الإدارية، وواقع الأجهزة الحكومية، واقتراحات إصلاحها، والمشاريع العامة التي تقوم بها الحكومة، ونصوص القوانين والتعليمات والأوامر السلطانية، وأحوال الزراعة، والتجارة، والصناعات، وحالة المدارس والتعليم، وحركات القبائل، وما إلى ذلك من شؤون.

ومن الجدير بالذكر أن أهمية (الزوراء) لا تكمن في تغطيتها أحداث العراق فحسب، وإنما في عنايتها برصد أخبار التطورات السياسية في أرجاء الوطن العربي، فقد تابعت بصفة مستمرة أخبار المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، وبخاصة ثورة الشيخ محمد المقراني، والثورة العرابية في مصر، ومقاومة المصريين لقوات الاحتلال البريطاني، ثم أخبار الاحتلال الفرنسي لتونس، والإيطالي لطرابلس الغرب، هذا فضلاً عن متابعتها للأحداث المهمة في الدولة العثمانية، وعلاقاتها المعقدة بالدول الأوروبية آنذاك، في إطار ما كان يعرف بـ(المسألة الشرقية).

وإذا كانت متابعة (الزوراء) لهذه الشؤون تعتمد أصلاً على ما كانت تنشره الصحف العثمانية، والأوروبية، وبعض الصحف الصادرة في مصر والشام، من أخبار وأفكار، فإن متابعة (الزوراء) اليومية لأحداث شرقي الجزيرة العربية، والجزيرة العربية بخاصة، كانت تستمد مادتها من التقارير العديدة التي تصل إلى الجريدة، بصفة مباشرة، من مراسليها التي جَنّدَتهم في تلك المنطقة، وعيونها ممن بثتهم هناك[1].

---

(١) كانت الجريدة تنشر هذه المواد تحت عنوان (مواد خصوصية) أي أنها وردت إليها =

ولقد رافق أولئك المراسلون، أول الأمر، حملة مدحت باشا الرامية إلى مدّ النفوذ العثماني إلى السواحل الشرقية للخليج العربي سنة ١٨٧١[1]، فنقلوا إلى قُرّاء الجريدة صورة واضحة ليوميات الحملة، مسارها، ومراحل تقدمها، وتجهيزاتها، وعلاقاتها بالقوى السياسية والعسكرية في ذلك الإقليم. وبتحقيق هذه الحملة غايتها المرسومة بتشكيل (لواء نجد) وضم منطقة الإحساء إليه، توزّع مراسلو الحملة في المدن والقصبات التي ضُمَّت إلى التشكيلات الإدارية الجديدة، وشرعوا بكتابة تقارير تتضمن صوراً ذات طابع مدني، كانت (الزوراء) تنشر عدداً منها، مستهدفة- فيما يبدو- إطلاع قرّائها على سعة ما ضمّته الحملة من أرض، وتكوين رأي عام حول أهمية الاحتفاظ بما تم تحقيقه من نجاح. وهكذا سجل مراسلو (الزرواء) بدقة ملحوظة، تفاصيل جمّة عن جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى الجوانب السياسية والعسكرية البحتة، في مدن الهفوف والمبرز والقطيف والكويت والرياض وقصبات نجد والإحساء الأخرى.

ويمكننا أن نعرض هنا إلى بعض ما عُنيت (الزوراء) بنشره في أثناء حملة مدحت باشا، من معلومات اجتماعية واقتصادية، عن منطقة الجزيرة العربية، بوصفها موادّ تاريخية لم تلفت نظر الباحثين -فيما نعلم- لتوظيفها في دراساتهم عن تاريخ هذه المنطقة في خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

= بصفة خاصة، ولم تستقها الجريدة من مصدر آخر.

(١) انظر: د. صلاح العقاد: حملة مدحت باشا في شبه الجزيرة العربية سنة ١٨٧١ وصداها في منطقة الخليج، بحث ألقي في مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية سنة ١٩٧٧ ونشر في كتاب المؤتمر ص٩١٦- ٩٣٩.

الجانب الاجتماعي:

لا تنفصل المعلومات الخاصة بالجانب الاجتماعي، عن تفاصيل الصراعات السياسية الدائرة في المنطقة آنذاك، فالجريدة، وهي ترصد أخبار النزاع الذي نشب بين الزعماء المحليين هناك (والذي اتخذته الدولة العثمانية مبرِّراً لإرسال حملتها العسكرية) كانت تسجل، بدقة، أحوال القبائل والعشائر التي تقف في كل جانب؛ ففي ٤ أيار ١٨٧١م نشرت الجريدة[1] خبراً يفيد بأن العربان والعشاير من قحطان وسبيع والسهول وعيش وحرب [و]الدواسر، مجتمعون في المواقع المسماة (ترماه) و(رمحبة) و(عبدور)[2] بجوار المحل المسمى (صفر العك) الواقع بين الرياض والحسا. أما قبيلة (العجمان) فهي في الحسا فقط. ويحدد تقرير آخر نشر بعد بضعة أيام من سابقه[3] مواضع هذه القبائل بدقة إذ يقول إن عربان عنزة «في المحلّ المسمى (صبيحة) الواقع قرب الكويت، فأما خيّالة المُنتفِك فإنهم موجودون في المحل المسمى (برجه سيه) القريب من الزبير». وفي تقرير نُشر بعد ذلك نقرأ أنَّ نزاعاً نَشَب بين «عرب عنزة والذين هم أصحاب عبد المحسن الهذال، وما بين عربان مطير».

وفي العدد الصادر في ٥ تموز ١٨٧١[4] تقرير عن موقف عشائر القطيف، وهي السبع وغريسان والصملة والعيادين والصيافة والعوازل والعلية والمهاشير والصبيح والزعب وبني هاجر والمجدم والجبور وبني نهد والرشايدة، من القوات العثمانية. وفي عدد آخر[5] تفاصيل مهمة عن

---

(١) الزوراء، العدد ١٤٠، في ١٢ صفر ١٢٨٨.

(٢) أبقينا أسماء الأعلام الجغرافية، كما نشرتها الجريدة، بحروفها دون تغيير، مع علمنا بأنه لا يبعد وجود تحريف فيها، نتيجة الخطأ الطباعي أو غيره.

(٣) الزوراء، العدد ١٤١، في ١٦ صفر ١٢٨٨.

(٤) الزوراء، العدد ١٥٨ في ١٥ ربيع الثاني ١٢٨٨.

(٥) الزوراء، العدد ٢٢٦ في ٢٥ ذي الحجة ١٢٨٨.

قبيلتي (المرة والعجمان) بمناسبة تعرضهما للقوات العثمانية في الإحساء. وهكذا فإنه في وسع الباحث أن يرسم خريطة أكثر وضوحاً عن مواقع القبائل وقواها ومواقفها وتحركاتها في أواخر القرن التاسع عشر في ضوء مثل هذه التقارير.

ويسجل مراسلو (الزوراء) معلومات ذات شأن عن أعداد البيوت في المدن والقرى الواقعة في شرقي الجزيرة العربية وأنحاء مختلفة من ساحل الجزيرة العربية، مما يقدم مادة طيبة للباحث في تواريخ تلك المدن والقرى وتطوّرها بحسب ما كانت تضمه من دور. وتعتمد مثل هذه التقارير عادة على الإحصاءات الرسمية التي يقوم بها الجيش، ففي التقرير المنشور في الأول من أيار (مايو) ١٨٧١م[1] نقرأ إحصاءً واسعاً عن قرى نجد مع عدد ما تضمه كل قرية من بيوت، نقل عن «دفتر شامل لمقدار القصبات والبيوت والبساتين الواقعة داخل قصبة نجد» ولما كانت القوات العثمانية لمّا تصل إلى نجد بعد، فقد استند واضعو الإحصاء على «إفادة أصحاب المعلومات.. وعلى تصديق الغادين والرايحين إلى نجد، وعلى إفادة بعض الشيوخ والتجار»، وهم يؤكدون على أن نسبة الخطأ في التقدير لا تتجاوز ١٠٪ إلى ٢٠٪. وبموجب هذا الإحصاء فإن الرياض، وهي مقرّ قائممقامية نجد، كانت تضم ٥٠٠٠ بيت، والدرعية ١٠٠ بيت، وجبيلية ٤٠٠ بيت، وسريج ٢٠٠٠ بيت، وحاوية ١٠٠٠ بيت، وخرج ٢٠٠ بيت، والحسا ١٠٠٠ بيت والقطيف ٣٠٠٠ بيت، والدمام ٤٠٠٠ بيت، والبحرين ٤٠٠٠ بيت، وقطر ١٠٠٠ بيت، وأبو ظبي ٢٠٠٠ بيت، ودبي ١٠٠٠ بيت، ومثلها أم القوين، والشارقة ٢٠٠٠ بيت، ومثلها البريمي، وجبيلي، وعنابة، ومنفجة. ويمضي التقرير في إحصاء البيوت في قرى نجد الأخرى، وهي: حايل وقفار وروضة ومستجدة

(١) الزوراء، العدد ١٤٨ في ١٠ ربيع الأول ١٢٨٨.

وغزالة وموقد والجوف وخيبر وحريملة وثرمدة وشقرة وصدير وحرمة والمجمعة والحوطة وزافي وعابط والرس والمذنب والعين وبرود وجلاجل وبره، منتهياً إلى القول بأن «عدد البيوت الموجودة في قطعة[1] نجد- على أية حال- كان يتجاوز مائة ألف بيت» هذا عدا «العربان والعشاير الساكنين في بيوت الشعر في بواديها وصحاريها فإن عددهم يبلغ إلى ثمانية أو عشرين أضعاف (كذا) وهذا أمر معلوم لدى أرباب الوقوف، فعلى هذا الحساب يكون مقدار عدد النفوس أيضاً بحساب التخمين».

وعنى بعض مراسلي الجريدة، وقد استقرّ بهم المقام في المدن التي دخلتها الحملة، بتقديم تقارير تتضمن وصفاً مُسهباً عن تلك المدن وما حولها، يتطرق إلى ذكر تحصيناتها، ومصادر مياهها، ومهن أهلها، وعاداتهم، ففي أحد تلك التقارير[2] نقرأ وصفاً شيّقاً لمدن الإحساء أو قراها، جاء فيه أن تسمية «الإحساء تطلق على قطعة أراضي قابلة للزراعة واقعة في وسط بادية من الرمل، ولما كانت بلدتا (الهفوف) و(المبرز) التي ما بين كل منهما إلى الأخرى مسافة نصف ساعة، المحاطتان بأسوار و(مفاتيل)[3] هي من بلاد الإحسا المعمورة، فالمراد من اسم الإحسا المتداولة بين ألسِنَة الأنام هاتين البلدتين الواقعتين في بطن البر بمسافة أربعة عشر ساعة عن أسكلة (العجير) الكائنة على ساحل البحر».

ويلتفت كاتب التقرير إلى وصف تحصينات بلدة (الهفوف) فيقول إنها «محاطة الأطراف بالسور، فيوجد فيها قلعتان إحداهما (صاهود) في

---

(١) القطعة مصطلح شاع استعماله في لغة الإدارة العثمانية، وبخاصة في القرن التاسع عشر، ويعني: الصقع، أو الإقليم.

(٢) الزوراء، العدد ١٨٤ في ١٨ رجب ١٢٨٨.

(٣) جمع مفتول، وهو- باصطلاح أهل العراق- حصن دائري، أو برج، يتخذ للمراقبة والدفاع.

الجانب الشمالي، والثانية (حزام) في الجانب الغربي، الواقعتان بمسافة نصف ساعة عن البلدة، والبعيدتان واحدة عن الأخرى بمقدار ساعة، وتحتوي كل منهما على خمسة مدافع من الحديد، وتستوعب كل منهما مقدار خمسة بلوكات من العساكر».

وفي تقرير آخر، كتبه عمر بك (القائممقام قوماندان الطابور الذي أرسل إلى قضاء قطر)[1] تفاصيل مهمة عن قصبة (البدعة) (التي هي مقر حكومة قطر)، منها أن عدد بيوتها يقرب من ألف دار، وتحتوي على ما يتجاوز ٤٠٠٠ نسمة، وأن مصدر الماء العذب الذي يشربه السكان يقع خارجها بمسافة ٤٥ دقيقة، وأن عمق هذا الماء ثلاثة باعات «وقد بني عليه قلتان[2] وقلعتان صغيرتان تستوعب مقدار مائة سكماني[3] لأجل منع تسلط العربان عليه، وحيث إن سطح الماء هو أسفل من تسوية البحر[4] فإدخال هذا الماء إلى المملكة غير قابل إلا بواسطة (الطلومبا).

ويتطرق كاتب التقرير إلى وصف أعمال قطر من النواحي والقرى، فيشير إلى قرية تسمى (وكره) تشتمل على ٢٠٠ و٣٠٠ أو ٤٠٠ نفس[5] وأخرى تسمى (الخور) وقرى غيرها تقع «تجاه جزيرة البحرين».

وعدا هذا، فإن فيما كانت تنشره (الزوراء) على صفحاتها من تقارير وأخبار وتعليقات، أسماء لشخصيات خليجية بارزة، منها الشيخ قاسم الذي تسميه (شيخ قطعة قطر)[6] وقاسم هذا هو ابن الشيخ محمد آل ثاني

---

(١) الزوراء، العدد ٢١٥ في ١٢ ذي القعدة ١٢٨٨.

(٢) القلة: البرج الحصين.

(٣) السكماني هنا: الجندي الذي يتخذ من البندقية سلاحاً له.

(٤) تسوية البحر: هو المصطلح العربي القديم الذي يقابل اليوم قولنا: مستوى سطح البحر.

(٥) لا تصح نسبة السكان إلى عدد الدور على ما يذكر هذا الإحصاء.

(٦) الزوراء، العدد ١٥٠ في ١٧ ربيع الأول ١٢٨٨.

أمير قطر، وكان ميالاً، على خلاف أبيه، للعثمانيين، ومنهم الشيخ عبد الله الصباح شيخ الكويت[١]، وأخوه مبارك[٢]، وكان لهما دور مهم في إنجاح الحملة المذكورة، وعبد الله السديري (وكان مأموراً على محافظة قلعة القطيف من طرف سعود الفيصل)[٣]، وعبد العزيز أبي بطين (البابطين) وكان رسولاً من طرف عبد الله الفيصل إلى مدحت باشا[٤] وغيرهم.

كما تضمنت أيضاً شَذَرات من عادات السكان وتقاليدهم من ملبس ومأكل ومظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى، مما لا غنى عنه للباحث في التاريخ الاجتماعي لهذه المنطقة في الحقبة المذكورة.

الجانب الاقتصادي:

أولت جريدة (الزوراء) اهتماماً خاصًّا بالحالة الاقتصادية للخليج العربي، وبخاصة المناطق التي دخلتها العملة العثمانية، أو وقعت في نطاق مخططها، ويمكننا أن نعزو هذا الاهتمام إلى سببين، هما:

أولاً: التوصل إلى ما يمكن أن تقدمه تلك المناطق من موارد ذاتية وغذائية تساعد على اكتفاء الحملة ذاتيًّا.

ثانياً: تكوين رأي عام، في الدولة العثمانية، يكون أكثر اقتناعاً بفوائد الحملة ومزاياها، ومن ثم قادر على تحمل أعبائها المالية.

ولذا فقد نشط مراسلو الجريدة في إرسال تقارير حافلة بالمعلومات التي تسجل بعض تفاصيل الحالة الاقتصادية، فأحصى التقرير المنشور

---

(١) الزوراء، العدد ١٤٧، في ٧ ربيع الأول ١٢٨٨.

(٢) الزوراء، العدد ١٩٥ في ٢٨ شعبان ١٢٨٨.

(٣) الزوراء، العدد ١٦٠ في ٢١ ربيع الثاني ١٢٨٨.

(٤) الزوراء، العدد ١٣٠ في ٧ محرم ١٢٨٨.

في ١ أيار (مايو) ١٨٧١[١] عدد البساتين في كل قرية من قرى نجد، ومنها قرى الإحساء والساحل الشرقي للخليج العربي، وسجل دهشة كاتبه من «وجود هذا المقدار الوفير من البساتين»، ولاحظ انتشار الملكيات الزراعية الخاصة، حتى أن «بيت كل فلاح في بستان» ففي الرياض ٣٠٠٠ بستان، وفي الدرعية ١٠٠٠ وفي خرج ٣٠٠٠ وفي الحسا ٤٠٠٠ وفي القطيف ٢٠٠٠ وفي الدمام ١٠٠٠ ومثلها في البحرين، وفي قطر، وفي دبي، وفي أم قوين. وفي أبو ظبي ٢٠٠٠، ومثلها في الشارقة، وفي البريمي، وفي جبيلي، وفي عنابة ١٠٠٠ وفي منفجة مثلها، وفي قفار ٢٠٠٠ وفي الروضة ١٠٠٠ وفي المستجدة مثلها، وفي غزالة ٥٠٠ وفي موقد مثلها، وفي الجوف ١٠٠٠ ومثلها في حائط، وفي خيبر ٥٠٠٠ ومثلها في بريدة وفي كل من الدواسر وعنيزة ١٠٠٠٠، و٥٠٠ في كل من شجير والبكرية والهلالية والخبرة وحريملة، و١٠٠٠ في كل من ثرمدة وشقرة وصدير.... إلى آخر ما ورد في التقرير من معلومات عن الثروة الزراعية في تلك المنطقة.

وفي تقرير آخر[٢]، يصف مراسل الزوراء ما تحتويه الإحساء من قرى ومياه وزروع وصفاً مفصّلاً، إذ يقول «فعلى هذا الحال تكون قطعة الإحساء حاوية مقدار اثنين وخمسين قرية معمورة، وعلى بساتين النخيل وسائر الفواكه الملاصقة بعضها ببعض الممتدة من العيون الواقعة في جهة شمال الهفوف بمسافة خمس ساعات إلى أن تصل إلى القرية المسماة (جفر) الواقعة في طرق شرق الجنوب بمسافة أربع ساعات، يعني طول تلك البساتين تسع ساعات وعرضها ساعتين وتشتمل على بعض توابع أيضاً».

---

(١) الزوراء، عدد أشير إليه سابقاً.

(٢) الزوراء، عدد ١٨٤ في ١٨ رجب ١٢٨٨.

ويعرض إلى مصادر المياه للسقي والشرب، فيقول «حيث إن الماء الجاري من قبيل الوادي والنهر لا يوجد في جزيرة العرب، سيما في قطعة نجد، فالماء الذي يشربه السُكّان وتسقاه المواشي والذي يروي البساتين هو الماء المعدني المنتشر بالأطراف الذي ينبع من العيون العميقة، وكذلك الهفوف والمبرز الواقعتان على الساحل بمسافة يومين، وأيضاً بلاد الرياض والخرج وأمثالها من البلاد السائدة فإن إدارتها على هذه الصورة».

وتتضح جدوى مثل هذه الإحصاءات والمعلومات مما أخبرت به الزوراء قراءها في ١٤ آب (أغسطس) ١٨٧١م[١] إذ ذكرت أن بساتين النخيل الواقعة في القطيف «التي كانت إلى الآن في مأكل الغير والتي قد أخذت اليوم تحت الإدارة، قد أُحيلت الآن سنويتها (أي وضعت في الضمان، أو الالتزام) في بدل مقداره ثلاثمائة ألف غرش».

وتسجل (الزوراء) وقائع أول مشروع لزراعة الحنطة والشعير في الإحساء ونجد، وكانت حاجة الجيش إلى هذه الحبوب قد باتت ملحّة نظراً لصعوبة نقل كميات منها من العراق إلى مواقع تلك القوات عبر الطرق المتاحة آنذاك، ولم تكن زراعة الحبوب معروفة، أو منتشرة، فيما يبدو، آنذاك، فإن أحد مراسلي الجريدة قد لاحظ أن «غذاء كافة الخلق الموجودة في قطعة نجد إنما هو منحصر في التمر، والأرز بالدرجة الثانية، ويعلِفون أباعرهم وخيولهم وسائر حيواناتهم التمر فقط، وحيث إنه لا يوجد أحد يزرع الحنطة والشعير هناك فإن تعيينات الفرقة العسكرية النجدية من الحنطة والشعير لا زالت ترسل وتساق من هذا الطريق، وهذه الصورة موجبة تكلف بعض المشاق».

وتنوه الجريدة بمشروع زراعة الحنطة والشعير الذي كانت القيادة

---

(١) الزوراء، عدد ١٦٩ في ٢٥ جمادى الأولى ١٢٨٨.

العثمانية قد شرعت به خدمة لأغراضها العسكرية بالدرجة الأولى، فذكرت أن القائد العثماني «أمر وقرَّ القرار على زرع مقدار حنطة وشعير على حساب الميري، ولأجل تعليم الأهالي الموجودة هذه الزراعة أعلنت الكيفية هناك بأن الذي يروم زرع ذلك يعطى له البذر من جانب الميري، وباشروا في حفر وتطهير ما كان معضلاً ومتروكاً من بعض العيون» وتؤكد الجريدة أن البذر الذي نُثر من هذه الحبوب «على حساب الميري» أنتج ما مقداره ٢٥٠,٠٠٠ حُقَّة، وعليه فإن الفرقة العسكرية لن تحتاج في السنة المقبلة إلى أية كميات ترسل إليها. ومن ناحية أخرى فإن «الأهالي إذا ذاقوا لذة ذلك الزرع فإن الزراعة المذكورة تتأسس هناك، ولا زالت تتوسع، وهذا أمر ظاهر».

ويبدو أن نتائج المشروع بشَّرت بنجاحه فعلاً، فبعد بضعة أشهر أعلنت (الزوراء)[١] أن كمية المزروع من الحنطة والشعير في ذلك العام بلغت «غاية الفيض والبركة»، وأن الإنتاج يكفي لحاجة الجيش والأهالي أيضاً، بل إن ثلاثة أنواع من الحنطة قد أرسلت إلى بغداد «لأجل أن تُرى في مركز الولاية» وأن أفضلها سيجري تكثيره في السنة المقبلة.

وإضافة إلى ما تقدم، فإن في تقارير مراسلي (الزوراء) معلومات مهمة عن الأساطيل التجارية للإمارات العربية في الجزيرة العربية، ففي تقرير[٢] نقرأ أن الشيخ قاسم (شيخ قطعة قطر) أمدَّ الحملة العسكرية بثلاثمائة سفينة، وتعلق الجريدة على جسامة هذا العدد، فتقول «الذي يظهر في بادئ النظر لدى من ليس له معلومات في جزيرة العرب أن إخراج ثلاثمائة سفينة من (القطر) ولو كانت زوارق لكانت كثيرة، لكن لما كانت الأهالي الموجودة من حد الخليج إلى أن تصل إلى مسقط كافة

---

(١) الزوراء، العدد ٢٤٦ في ٦ ربيع الأول ١٢٨٩.

(٢) الزوراء، العدد ١٥٠ في ١٧ ربيع الأول ١٢٨٨.

متألفين بالتجارة البحرية، حتى أن عدد سفائن أهالي الكويت تبلغ إلى مقدار ألْفَي سفينة، وكذلك سفن أهالي نجد والقطيف بمناسبة شوقهم في صيد صدف اللؤلؤ فإنها تتجاوز هذا المقدار، وحيث إن القطر هو محل واسع ومعمور مثل بلدة الحسا فعلى هذا لا يبعد وجود هذا المقدار من السفائن فيها، ولا يرى قول الشيخ بعيداً من أنه وضع في تلك السفائن عسكراً». وفي تقرير لاحق[١] نقرأ أن شيوخ البحرين السابقين الساكنين في قطر أمدوا الحملة بسفن (نقرات). ويصف تقرير آخر[٢] أسطول قطر، بأنه يبلغ ٤١٧ سفينة، «منها ملقى على الساحل، ومنها مربوط فيه، عدا السفن المنصوب عليها الشروع». ولا شك في أن معلومات وإحصاءات كهذه تفيد الباحث في تاريخ القوى البحرية المحلية في الجزيرة العربية في خلال أواخر القرن التاسع عشر.

وعبّرت (الزوراء) عن اهتمام المسؤولين العثمانيين بصيد اللؤلؤ من مياه الجزيرة العربية والاتجار به، عن طريق عدد من التقارير والأخبار التي ساقتها في هذا المجال، وسجلت نبأ تجربة أول آلة غوص لهذا الغرض، فقالت في خبر لها نشرته في ٢ ايار (مايو) ١٢٨٣[٣] أنه «كان قد أوصي على جلب آلة الانطماس في الماء من أوروبا لأجل صيد صدف اللؤلؤ في أطراف القطر والقطيف الواقعة على ساحل البحر من ملحقات لواء نجد، فبهذه الدفعة مع وابور نينوى[٤] وردت الآلة المذكورة مع استاد الانطماس إلى البصرة ومنها إلى بغداد، ونهار أمس اجروا تجربتها في رأس الجسر، وظهر أنها وفق المطلوب».

---

(١) الزوراء، العدد ١٥٨ في ١٥ ربيع الثاني ١٢٨٨.

(٢) الزوراء، العدد ٢١٥، في ١٢ ذي القعدة ١٢٨٨.

(٣) الزوراء، العدد ٢٤٢ في ٢٢ صفر ١٢٨٩.

(٤) باخرة عثمانية كانت تعمل في نهر دجلة.

جوانب أخرى:

وفي (الزوراء) معلومات مهمة عن الأحوال الثقافية في أنحاء نجد والجزيرة العربية مستمدة مما ورد في تقارير المراسلين، وكانت تعمد، بين حين وآخر، إلى إذاعة أخبار وبيانات عن خطط الدولة في نشر التعليم والثقافة هناك، وعلى الرغم من أن تجربة تأسيس المدارس الحديثة في العراق كانت جديدة تماماً، إذ لم يمض على البدء بها غير سنة واحدة، فإن الزوراء مضت وأعلنت، في ١٢ أيار (مايو) ١٨٧٣[1] عن عزم الدولة نقل هذه التجربة الفتية إلى المناطق التي دخلت في نطاق سيطرتها. وصرحت لقرائها أن والي بغداد مدحت باشا، حين زار تلك المناطق، أمر الفريق نافذ باشا، قومندان (قائد) البحرية العثمانية في الجزيرة العربية، بإنشاء مكتب (مدرسة) الصنائع، ومدرسة رشدية «حتى يدخل فيها بعض الأيتام، وبعضاً من أولاد الأهالي حتى في ضمن تعليم الصنايع وتعميم المعارف، فإنها في الصورة المخصوصة على جلب ما يقتضي لذلك من الأساتذة».

وخلاصة القول، أن في جريدة الزوراء، مواد مهمة لا يمكن للباحث أن يغفلها وهو يتصدى لكتابة تاريخ الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر، وبخاصة تلك المتعلقة بالتطور الحضاري لهذه المنطقة الحيوية في خلال النصف الأخير من القرن المذكور.

---

(١) الزوراء، العدد ٢٤٥ في ٣ ربيع الأول ١٢٨٩.



فهرس المحتويات